

التَّعْيِيرُ فِي الْإِسْلَامِ

دراسة د. ناصيل لفضيلة التَّعْيِيرِ الجبَرِي فِي الْفَقْهِ الْإِسْلَامِيِّ
وإشارات مقارنة بالقانون المصري

تأليف
البشرى الشوزنجي
مدير النائب العام

التَّشْعِيرُ فِي الْإِسْلَامِ

دراسة وتأميل لفنِّ التشعير الجبِّي في الفقه الإسلامي
وإشارات مقارنة بالقانون المصري

تأليف
البشرى الشوزنجي
وكيل النائب العام

١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣ م
جميع الحقوق محفوظة للتأليف

إهداء

إلى دعاة العمل بالشريعة الإسلامية...

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

• يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا تَأْكُلُوا أَمْوَالَكُمْ بَيْنَكُمْ
بِالْبَاطِلِ ، إِلَّا أَنْ تَكُونَ تِجَارَةً عَنْ قَرَارٍ مِنْكُمْ ،

آية ٢٩ - سورة النساء

• قَدْ جَاءَكُمْ بَيِّنَةٌ مِنْ رَبِّكُمْ . فَأَوْفُوا الْكَيْلَ وَالْمِيزَانَ
وَلَا تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثُبُوا
فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا . ذَلِكَ خَيْرٌ لَكُمْ إِنْ كُنْتُمْ مُؤْمِنِينَ ،

آية ٨٥ - سورة الأعراف

• وَيَا قَوْمِ ائْتُوا الْمِكْيَالَ وَالْمِيزَانَ بِالْقِسْطِ . وَلَا
تَبْخَسُوا النَّاسَ أَشْيَاءَهُمْ وَلَا تَعْثُبُوا فِي الْأَرْضِ
مُفْسِدِينَ ،

آية ٨٥ - سورة هود

صدق الله العظيم

مقدمة

١ - موضوع الكتاب :

لا يفتأ الناس يتعاملون فيما بينهم ، إستجابة لدواعى الحياة ، وبالضرورة ، ودون تقييد بوقت أو مكان .

وهم فى تعاملهم يشترون أو يبيعون ، سلعة أو خدمة أو ما يلبي حاجتهم أياً كان اسمه أو مستأه...

ولا يطيب للره بطبيعته أن يشتري شيئاً بأكثر من قيمته أو يبيعه بأقل منها أو أقل مما يساوى بقاء ملكيته على هذا الشيء من وجهة نظره .

والقيمة فى ذاتها شيء نسبي كما هو معروف ، تتفاوت فيه الانظار والتقديرات بتفاوت الزمان والمكان وقوة الحاجة إلى الشيء المطلوب وما إلى ذلك من ظروف ...

وخير للجمع أن تكون قيم الأشياء محددة ومعينة وأقرب إلى الثبات والاستقرار ...

هذه كلها من مسلمات المنطق وعلم الإقتصاد ، والتفكير البدهى لمن شاء أن يفكر ...

والتمسيع الجبرى هو تقدير قيمة الشيء وفرض هذا التقدير من جانب الدولة على إرادة التعامل بين الأشخاص .

وهو موضوع هذا الكتاب . منظوراً إليه من وجهة خاصة هى وجهة الفقه الإسلامى .

٢ - أهمية هذا الموضوع :

وموضوع التسعير الجبرى يستمد أهميته من طبيعة التسعير كقيد تورده الدولة على حرية التعامل اليومي المتكرر بين الناس ، ويمثل هذا القيد صورة من أبرز صور تدخلها في نشاط الأفراد ومعاملاتهم ، الأمر الذى قد لا يلقى تسليماً مطلقاً في بعض الدول المعاصرة ، هذا فضلاً عن أن التسعير الجبرى يعد من أهم جوانب التنظيم القويى في المجتمع ، وما أكثر ما يكون هذا التسعير خاصة والتنظيم القويى عموماً ، من قبيل الضرورات اللازمة لمعالجة المعاملات ولسلامة الحركة التجارية في المجتمع ، بل من قبيل الواجبات الأولية التى يتعين على الدولة الوفاء بها توفيقاً لشرور الاستغلال والجشع ومفاسد القش والغش والتغريب ...

٣ - أهمية الدراسة الإسلامية للموضوع :

والدراسة الشرعية لهذا الموضوع ، ولسائر موضوعات التنظيم القويى ، أهمية لا تخفى ، بل إن أهمية الدراسة على بساط البحث الإسلامى لتزداد بعد أن أصبحت مبادئ الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع فى مصر بمقتضى المادة الثانية من الدستور الدائم لجمهورية مصر العربية الصادر سنة ١٩٧١ ، وأكثر النسخات العربية تقرر مثل هذا الحكم . كدستور دولة الكويت ، فى المادة الثانية منه ، ودستور الجمهورية السورية ١٩٥٠ والذى تنص مادته الثالثة على أن النسخة الإسلامى هو المصدر الرئيسى للتشريع ، ودستور لإتحاد الجمهوريات العربية - المادة السادسة - ودستور الإمارات العربية المتحدة - المادة السابعة (١) .

(١) أنظر الدكتور سليمان الطماوى ، الشريعة الإسلامية فى النسخات العربية المعاصرة ، مجله منبر الإسلام ، السنة ٣١ ، العدد ٤ ، مايو ١٩٧٣ ص ١٥٢ والسلطات الثلاث فى النسخات العربية وفى الفكر السياسى الإسلامى ١٩٦٧ ص ٧قرة ٣ .

وقد أيقن الباحثون في الشرق والغرب أن علاج المشكلات الاجتماعية والاقتصادية التي يعانيها المجتمع المعاصر إنما يمكن في الأخذ بالنظام الإسلامي وتطبيق الشريعة الإسلامية (١) .

٤ - معنيان مختلفان للتسعير في الفقه الاسلامي :

والتسعير في اللغة هو تقدير السعر ، وجاء في المصباح المنير سمرت الشيء تسعيراً جعلت له سعراً معلوماً ينتهي إليه (٢) .

(١) فالكتاب والسنة وما فيهما من أصول ومبادئ يواجهان الحياة العامة للإسلام في كل صوره ، وعندما كان القرآن دستور المسلمين في العصر الأول كان المسلمون أولى قوة وأولى بأس وذوى مدينة راقية حراجع على سبيل المثال في هذا : المستشرق أجناس جوله تسير في كوابل الطيدة والعريضة في الإسلام تحريب الأسماتفة محمد يوسف موسى وعبد العزيز عبد الحق وعلى حسن عبد القادر ١٩٤٦ ، هامش ص ٣٣ وأظفر ، البحث المشار اليه لـ دكتور الطماوى بمجلة منبر الإسلام ص ١٥٤ وراجع : جاك أوستروى ، الاسلام والتنمية الاقتصادية ، دار الفكر بدشق تحريب الدكتور فيل سبى الطويل ص ١١٣ و ١١٤ وتقديم انمره ياتر أستاذ الحقوق والعلوم الاقتصادية بجامعة باريس لهذا الكتاب ص ٢ وكلة الأستاذ جورج رويه على هامش الكتاب المشار اليه ص ١٠٠ ، ومقنة الأستاذ محمد المبارك للكتاب ذاته ص (و) . وأظفر مالك بن نبى - في كتاب : السلم في عالم الاقتصاد - بيروت ١٩٧٢ دار الشروق ، ص ١٠١ و ١٠٣ و ١٠٨ ، والسيد صادق الشيرازى في كتاب : الطويات في الاسلام ، بيروت ١٩٧٢ ص ١٣ و ١٩٦ ، طبعة أولى . ، والمستشار مصطفى فاضل ، الشريعة الاسلامية والحياة الحديثة ، مجلة القضاء ، العدد الخامس يوليو ١٩٦٩ ص ٦٣ - ١٣٥ ، وأبو الحسن الندوى في كتاب . خالص الراشدين عمر بن عبد العزيز - مجموعة المختار الإسلامى ص ٤١ ، ٤٢ ، وعبد السميع المصرى ، نظرية الاسلام الاقتصادية ، مكتبة الانجلو المصرية ص ٢٤٢ . وغير ذلك كثير .

(٢) مختار الصحاح ، الطبعة السابعة ، الطبعة الأميرية ١٩٥٣ ص ٢٩٩ ، والمصباح المنير ، الطبعة الثالثة ، الطبعة الأميرية ١٩١٢ ص ٤٢٣ .

ويفهم من جملة كتابات الفقه الإسلامى المختلفة إدراكها لحقيقة التسمير كقيد وضعى على التجارة ، وإن كان بعض فقهاء الإسلام قد أعطى للتسمير معنيين . أحدهما أنه توجيه الله عز وجل للارزاق بين الناس بما يترتب عليه بطبيعة الحال خفض ثمنها أو رفعه حسب درجة الإقبال عليها أو الإنصراف عنها وحسب كيتها المتوافرة فى مكان ووقت معين ، والثانى أن التسمير هو تسلط الحاكم بتقدير أثمان معينة لهذه الارزاق تنظيما للتعامل فيها .

فيقول قاضى القضاة الفيلسوف عبد الجبار بن أحمد أن السعر شئ والثمن شئ آخر غيره ، فالسعر هو ما تقع عليه المبايع بين الناس والثمن هو الشئ الذى يستحق فى مقابله المبيع ثم أن السعر يوصف بالغلاء مرة وبالرخس أخرى ، فالرخس هو بيع الثمن بأقل مما اعتد يبعه فى ذلك الوقت وفى ذلك البلد والغلاء بالعكس من ذلك ، ولا بد من اعتبار البلد والوقت فآثريهما مما لا يعنى - ثم إن الغلاء والرخس ربما يكون من قبل الله تعالى وربما يكون من قبل السلطان ، ما يكون من قبل الله تعالى هو أن يقل ذلك الشئ وتكثر حاجة المحتاجين اليه أو يكثر ذلك الشئ وتقل حاجة المحتاجين اليه ، أما ما يكون من قبل السلطان فهو أن يسوم رعيته أن لا يبيعوا إلا بقدر معلوم (١) .

ويقرب من هذا المعنى ، ما ذهب اليه التفازانى من أن السعر هو تقدير ما يباع به الشئ طعماً كان أو غيره ويكون غلاء ورخصاً باعتبار الزيادة على المقدار الغالب فى ذلك المكان والأوان والنقصان عنه ، ويكونان بما لا

(١) شرح الأموال الحقة لقاضى القضاة عبد الجبار بن أحمد ، تعليق الامام أحمد بن الحسين بن أبى حاتم ، تحقيق وتقديم الدكتور عبد الكريم عثمان ، مكتبة وهبه بالقاهرة .

اختيار فيه العبد كتحليل ذلك الجنس وتكثير الرغبات فيه وبالعكس ، وبما له فيه اختيار كإخافة الدبل ومنع التبائع وادخار الأجناس (الإحتكار) ، ومرجهه أيضا إلى الله تعالى فالسعر هو الله وحده (١) .

والمعنى الذى نقصده فى هذه الدراسة هو المعنى الثانى للتسمير بلا ريب ، وهو ما يكون من قبل الدولة حين تسوم الناس وتجبرهم على التعامل بأسعار معينة ..

٥ - تقسيم الدراسة :

وقد اختلف الرأى فى الفقه الإسلامى حول مسألة التسمير ، وظاهر هذا الخلاف أن جانباً من الفقه الإسلامى قال بتحريم التسمير ، بينما ذهب جانب آخر إلى وجوب التسمير ، وتوسط الفريق الثالث فقال بجزاؤ التسمير عند غلو التجار فى لأسعار .

ولكى يستقيم عرض المسألة عرضا وافيا كان لابد من تقديم الرأىين الأساسيين فى مسألة التسمير ، الرأى القائل بالتحريم والرأى القائل بالوجوب أو الجواز ، ومناقشة كل منهما لنصل إلى حقيقة هذا الخلاف وبيان موقف الإسلام من التسمير على الوجه الصحيح .

وقد خصصنا لذلك الفصل الأول من هذا البحث ...

وإذ ننتهى بهذا الفصل إلى شرعية التسمير ، يكون لزاماً أن نعرض تنظيمه فى الفقه الإسلامى . ومقتضى هذا أن نتكلم فى بيان الملامح الأساسية للتسمير الإسلامى ، ونظام الحسبة باعتبار أن المحتسب هو الرقيب على الأسعار

(١) شرح المقاصد ، لسعد الدين عمر الفتازانى ، المجلد الثانى ص ١٦٢ . البحث

في المجتمع الاسلامي ، ونظام التعزير باعتبار أن جرائم الإخلال بالقوانين
وغضالة الأسعار يعاقب عليها في الإسلام تعزيراً .

وتنظيم التسمير الإسلامي بيان ملاعه وشروطه ونظامي الحسبة والتعزير -
هو موضوع الفصل الثاني من هذه الدراسة .

وفي الخاتمة تحصيل موجز لنتيجة البحث . أشرنا فيه إلى صلاحية التنظيم
الإسلامي بصفة عامة لتحقيق التقدم والخير للمجتمع .

على هذا ، ينقسم البحث فصلاً عن مقدمته وخاتمته إلى فصلين رئيسيين :

الفصل الأول : في التسمير بين التحريم والوجوب .

الفصل الثاني : في تنظيم التسمير في الاسلام .

٦ - منهج البحث :

نتناول التسمير كفضية في الإسلام . ففقد وجوه الحكم بتحريمه والحكم
بوجوبه لننتهي إلى ترجيح أحد الحكيين ، وفي مناقشتنا لادلة التحريم لن نقيّد
بالترتيب العام المعروف الذي يقدم القرآن على السنة ويقدمها على الرأي والاجتهاد ،
ولنما سنناقش الادلة المختلفة بحسب قوة كل منها في الدلالة على تحريم التسمير عند
القائلين به وحسب صراحة هذه الدلالة ودرجة استنادهم إليها في القول بالتحريم .
وفي هذا الصدد نجد أن الحديث النبوي هو أقوى هذه الادلة لديهم ويضاف
إليه إجماع منسوب للخليفة عمر بن الخطاب ، وأشار بعضهم إلى أن التسمير
يقتضي مع مقتضى التراضي في التجارة ، المنعصرص عليه في الآية القرآنية الكريمة
« لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم » .

وعلى هذا فسنبداً بمناقشة الحديث الشريف ثم نجرعمر بن الخطاب ثم آية التراضي
في التجارة . وذلك حتى يكامل ببيان الحق والمناقشة ، ولأن ثبوت أى من
هذه الادلة - أيا كانت مرتبته - في الدلالة على تحريم التسمير مؤثر تأميراً قاطعاً
في الحكم الذي ننتهي إليه دراسة هذه القضية .

وهذه الدراسة مركزة على الوجهة الجنائية قبل غيرها من الوجهات الاقتصادية والاجتماعية والتشريعية العامة ، وسوف يجد القارئ استطراداً تفصيلياً لبعض نقاط البحث ، مثل قاطع الإحتكار ، والمصلحة ، والتميز ، والحسبة ... وقد قصدنا بالتفصيل في هذه المسائل توجيه النظر إلى أهميتها العامة ، وإلى إتصالها الخاص بقضية التسمير الجبرى فى الإسلام - حكماً وتنفيذاً ... فتحرير الإحتكار تنظيم تمويى ، والأخذ بالمصلحة أصل عام فى الشرع الإسلامى وسند هام للقول بالتسمير ، والتميز نظام للعقاب ناجح ، والحسبة نظام مبسط مصلح ، للضبط القضائى ، بالتعبير الحديث ..

والتشريع المصرى الحالى ينظم شئون التوين بموجب أحكام المرسوم بقانون ٩٥ لسنة ١٩٤٥ الذى يعطى فى مادته الأولى سلطات واسعة لوزارة التوين لضمان تموين البلاد ولتحقيق العدالة فى التوزيع هى أنه ، أن يتخذ بقرارات يصدرها - بموافقة لجنة التوين العليا - ما يرى فرضه من التدابير والقيود على الإنتاج والتداول والاستهلاك والتوزيع ، والتعامل عموماً ، وله أن يقرر عقوبة اللجنة على مخالفة هذه القرارات ، (المادة ٥٦ من القانون ٩٥/٩٤٥) كما تنظم شئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح بالمرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ وما يصدر من قرارات وزارية بناء عليه ..

ودراسة هذين التشريعين والقرارات الوزارية القائمة عليهما تستلزم موضعاً خاصاً نظراً لتشعب أحكام هذه التشريعات التوزيعية ، وما يثيره تطبيقها وتعديلها المتلاحق من مشكلات وصعوبات عملية ^(١) . ونحن نقصد فى هذا الكتاب تقديم دراسة قضائية أصلها ثابت . ومع هذا فسوف نشير - عند الإقتضاء - على

(١) أظن أننا نأخذ الطبع عن التشريعات التوزيعية فى مصر .

هامش هذا الكتاب بما يترأى عرضه من موقف المشرع المصرى فى الموضوع ..
وبعد ، فأنا لأدعى لنفسى بهذه الرسالة التفقه فى الدين وإن كنت أتمناه ،
وكل دعواى أنى أعرض للقارئ صورة هداى ربى إلى التقاطها من خفايا
الفقه الإسلامى ، وأعانى على ذلك نتيجة بحث متأمل دءوب فى بطون كتب
الثقات من أعلام هذا الفقه فى القديم والحديث ، وقد اعتمدت فى عرضها على
تقديم النصوص مستخلصاً منها الفكرة بقدر ما استطعت من الحذر والصبر
فى المطالعة والبحث والكتابة ... وأرجو أن أكون بذلك قد أبرزت درة من
دور الفكر الإسلامى الحكيم ...

أسأل الله التوفيق والسداد وأعوذ به من فتنة القول كما أعوذ به من فتنة
العمل . لأنه نعم المولى ونعم النصير ؟

٢٤ جمادى الأولى ١٣٩٣

الاسكندرية فى ٣٥ يونيو ١٩٧٣

المؤلف

الفصل الأول

التسعير بين التحريم والوجوب

٧ - رأيان أساسيان في الفقه الاسلامي :

ظاهر القول في الفقه الإسلامي أنه اختلف في مسألة التسعير الجبري إلى رأيين ، أولهما يذهب إلى عدم جواز التسعير ، إطلاقاً لفكرة الحرية والتراضي في المعاملات وأخذاً بالخيار في البيع والشراء واستناداً إلى المفهوم المتبادر من بعض أحاديث الرسول عليه الصلاة والسلام وأخبار بعض صحابته رضي الله عنهم - والرأي الثاني يقول بمجواز التسعير بل ووجوبه عند الضرورة ، تطبيقاً لمجموعة من المبادئ والأصول العامة الإسلامية مقتضى أهمها أنه لا ضرر ولا ضرار في الاسلام وأن الذرائع إلى المنكر والحرام يجب أن تُسدَّ ، وأن ما يؤدي إلى الحرام حرام وما يؤدي به الواجب يكون واجباً (١) .

وسوف نعرض فيما يلي تفصيل الرأيين وسند كل منهما في مبحث خاص ونكتفي في المبحث الأول بتقديم أسانيد الرأي المانع من التسعير بغير مناقشة

(١) واستخلص البعض رأياً وسطاً بين الرأيين : انزأى الذي يقول بإطلاق حرية البيع والقرءاء وعدم جواز التسعير ، والزأى القى يقول بتحديد الأسعار في جميع الأحوال فقال إن قهاء الحنفية ذهبوا إلى أن ولي الأمر له أن يتدخل بالتسعير إذا كانت هناك ضرورة لمصلحة الجماعة بأن تخال التجار في البيع وابعوا بأكثر من الأسعار للحقولة ، أظفر ، د. مصطفى كبرية ، التطور التاويطي للجرائم الاقتصادية ، مجلة القضاة ، العدد السابع يونيو ١٩٧٢ م ص ٣٠ - وقد أدرجنا هذا الرأي المتوسط في الرأي الثاني الذي عرضناه في المتن ، لأنه على أية حال يجهز التسعير بخلاف الرأي الأول .

تفصيليه أو تعاقب ، وإنما ترجى مناقشتها والتعلق عليها إلى الموضوع الملازم في
المبحث الثاني عند بيان أدلة الرأى القائل بالتسمير ، وفي المبحث الثالث نعد
موازنة بين الراين لرى ما إذا كان من الصحيح القول بالتفاهما في جوهرهما
عند نقطة واحدة بلا خلاف ..

المبحث الأول

في الرأى القائل بحريم التسمير

نتناول بالعرض في هذا المبحث أساسيد هذا الرأى متدرجين بها بحسب قيمتها
في الاستدلال على التحريم عند أصحاب هذا الرأى .

٨ - يروى عن الرسول عليه السلام أنه رفض التسمير -

استدل القائلون في الفقه الإسلامى بالنهى عن التسمير وعدم جوازه إلى ظاهر
حديث رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فيما رواه أس رضى الله عنه قال : غلا
السمر على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فلو يارسول الله لو سمرت فقال إن
الله هو القابض الباسط الرازق المسروى لا أجزو أن ألقى الله عز وجل ولا يطلبنى
أحد بمظلة ظلتها إياه في دم ولا مال (١)

وما رواه أبو هريرة عن أحمد وأبي داود رضى الله عنهم قال : جاء رجل فقال
يارسول الله سمّر ، فقال بل ادعوا الله ثم جاء آخر فقال يارسول الله سمر فقال
بل الله يخفض ويرفع (٢)

(١) نبل الأوطار للشوكاني الخوق ١٢٥٥ هـ - الجزء الخامس ص ٢١٩ المطبعة العثمانية

بمصر ١٣٥٧ هـ .

(٢) الشوكاني في المرجع السابق في باب النهى عن التسمير ص ٢١٩ ، وابن يمينية ،
الحسبة في الإسلام ص ٣٤ المكتبة العلمية بالمجاز - وظاهر أن هذا هو المقصود بالمضى
الأول للتسمير عند القاضي عبد الجبار بن أحمد - واجمع ما سبق : بند ٤ ص ١١ - ١٢

٩ - و يروى عن عمر بن الخطاب أنه رجع عن التعرض للأسعار :

قال الإمام الشافعى : أخبرنا الدراوردى عن داود بن صالح التمار عن القاسم بن محمد عن عمر رضى الله عنه أنه مرَّ بحاطب بن أبى بلتعة بسوق المصلّى وبين يديه غراران فيها زبيب فسأله عن سعرهما فقال له مُدَّين لكل درهم (١) فقال له عمر : قد حدثت بعير مقبلة من الطائف تحمل زيبياً وهم يضرعون بسرك فأما أن ترفع في السر وإما أن تدخل زيبك البيت فتبيعه كيف شئت ، فلما رجع عمر حاسب نفسه ثم أتى حاطباً في داره فقال له : إن الذى قلت لك ليس بعزمة منى ولا قضاء ، وإنما هو شيء أردت به الخير لأهل البلد ، فحيث شئت فبيع وكيف شئت فبع .

قال الشافعى رضى الله عنه ، أنه يقول بهذا الحديث عن عمر . لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئاً منها بغير طيب أنفسهم إلا فى المواضع التى تلزمهم وهذا ليس منها ، (٢) .

ويستندون إلى هذا الخبر عن عمر رضى الله عنه فى القول بعدم جواز تعرض الحاكم للأسعار .

١٠ - ويقولون إن الله تعالى حرم التجارة إلا عن تراض :

فأول ما يذكرون فى كتابهم فى البيوع ، قوله تعالى : لا تأكلوا أموالكم

(١) المد بالضم . كيل وهو رطل وثلاث عند أهل الحجاز فهو رجب صاع لأن الصاع خمسة أوتال وثلاث - المصباح المنير ج ٢ ص ٨٧٣ ويختار المصاح ص ٦١٨ .

(٢) كتاب لأثم للامام الشافعى ج ٢ هاشم ص ٢٠٩ باب التسمير ، وابن القيم فى كتابه (الطرق الحسكية فى انسياسة الصرية) ص ٢٣٥ مطبعة المؤيد - القاهرة ١٣١٧ هـ .

بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم ، (١) ويريدون منها إطلاق الحرية للبائع اعتداداً بأن الأصل في الملكية هو حرية المالك في التصرف فيما يملك كيف شاء . (٢)

وفي الحق أن الإسلام يحمي مال الفرد ويحترم حرية تصرفه في ملكه (٣)

(١) سورة النساء — آية ٢٩ وأظن الأم للامام الشافعي ج ٣ ص ٢ طبعة كتاب الشعب والافتتاح في حل ألقاظ أبي شجاع لشمس الدين محمد بن أحمد النطيط الشافعي من علماء القرن الثامن الهجري — ج ١ ص ٢٥٠ طبعة المطبعي بمصر ١٩٤٠ م .

(٢) فالملكية كما يعرفها «صدر الفريفة» عبد الله بن مسعود الحنفي المتوفى ٧٤٥ هـ في «شرح الوفاة» هي اتصال شرعي بين الإنسان وبين شيء يكون «مطلقاً» لتصرفه فيه و«حاجزاً» عن تصرف الغير — ويقول الإمام القرافي المتوفى ٦٨٤ هـ في تعريف الملك: «أنه إباحة شرعية في عين أو منفعة تقتضي تمكن صاحبها من الافتاع بملك العين أو المنفعة أو أخذ العوض عنها من حيث هي كذلك» واجمع: أنوار البروق في أنواء الفروق للقرافي ج ٣ ص ٢٤٤ وأظن في ذلك — الملكية في الإسلام — للسيد أبي النصر أحمد الحسيني — مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر — القاهرة ١٩٥٢ م ١٠ ، ١٧ .

(٣) راجع على سبيل المثال ، في ذلك: مبادئ نظام الحكم في الإسلام للدكتور عبد الحيد متولي . دار المعارف — طبعة ١ ص ٧٥٤ و«بعضها» حماية الإسلام للأشخاص والأموال للدكتور علي عبد الواحد وإعداد الشامي ص ٣٩ وما بعدها — والحديث الشريف: كل المسلم على المسلم حرام دمه وماله وعرضه ، وشرحه في (شرح الأربعين النووية) للامام يحيى بن شرف الدين النووي المتوفى ٦٧٦ هـ ، الطبعة الثامنة ، مطابع الشريعة بالقاهرة ١٩٧٢ م ٧٩ — وأظن أيضاً في تفصيل نظرة الإسلام إلى المال وتخليج للملكية في الإسلام: المجتمع الإسلامي للدكتور مصطفى عبد الواحد ط ١ — ١٩٧٠ م ١٨٧ — ٢٢٩ ، والملكية في الإسلام للأستاذ الشيخ علي الخفيف ، مجلة الأزهر ، مايو ١٩٦٤ حتى عدد أكتوبر ١٩٦٤ .

ولا يحل مال امرئ إلا عن طيب نفس منه (١) لكنه لا ينفل حق المجتمع والمصلحة العامة في المال ، لأن المال مال الله أودعه بين يدي الإنسان ...

١١ - وظاهر القول عند ابن حزم أنه يرفض التسعير :
يبدو هذا في عبارته التي تقول : لا يجوز البيع على الرقم ولا أن يفر أحداً بما يرقم على سلعته ، لكن يسوم ويبين الزيادة التي يطلب على قيمة ما يبيع ويقول إن طابت نفسك بهذا ولا فدح ، (٢)
- وابن الأثير يمنع التسعير كذلك :

فيقول في (النهاية في غريب الحديث والأثر) : وقالوا يا رسول الله سر لنا فقال إن الله هو المسعر ، أي أنه هو الذي يرخص الأشياء ويغليها فلا إعراض لأحد عليه ، ولذلك لا يجوز التسعير ، (٣)

- ويقول أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الدمشقي (٤)

(١) نظرة المقد لآين نيمية طبعة ١٩٤٩ مطبعة السنة المحمدية مصر من ١٥٣ تحقيق محمد حامد الفقي .

(٢) أنظر : معجم قه ابن حزم الظاهري ، المتوفى ٤٥٦ هـ - المجلد الاول من ١٩٦ - دار الفكر . بيروت - مادة (تسعير ، يوم ٢٨ من ١٥١) وأيضاً المحشي لآين حزم . تحقيق الشيخ الدمشقي ، مكتبة الجمهورية العربية ، القاهرة ١٩٦٩ - الجزء التاسع من ٦٢٧ مسألة ١٥٠٧ .

(٣) «النهاية» لآين الأثير الجزري المتوفى ٦٠٦ هـ - ج ٢ من ١٦٢ الطبعة الثمانية بمصر ١٣١١ هـ .

(٤) وهو من الشافعية ومن علماء القرن الثامن الهجري ، أنظر كتابه (وجة الامة في اختلاف الائمة) الطبعة الثانية ١٩٦٧ من ١٤٤ وقد أورد ما ذكرنا في آئين ٥ في باب البيع المنهى عنها .

« إن التسمير محرم عند أبي حنيفة والشافعي ، وعن مالك أنه قال إذا خالف واحد من أهل السوق بزيادة أو نقصان يقال له إما أن تبيع بسعر أهل السوق أو تعزل عنهم ، فإن سحر السلطان على الناس فباع الرجل متاعه وهو لا يريد بيعه بذلك كان مكرها ، وقال أبو حنيفة : إكراه السلطان يمنع صحة البيع وإكراه غيره لا يمنع . »

— وجاء في شرح منى المحتاج للإمام النووي : أنه يحرم التسمير ولو في وقت الغلاء ، بأن يأمر الوالي « السوق » ألا يبيعوا امتهم إلا بكذا ، لتضييق على الناس في أموالهم ^(١) ، وقضية كلامهم ^(٢) أن ذلك لا يختص بالأطعمة ، وهو كذلك . ^(٣)

وقال أبو الحسن الماردي بأنه « لا يجوز أن يسعر على الناس الآفات ولا غيرها في رخص ولا غلاء ، وأجازه مالك « هذا التسمير ، في الآفات مع الغلاء » ^(٤) .

(١) أي أن حالة تحريم التسمير هي ما فيه من التضييق على الناس في أموالهم.

(٢) أي كلام القائلين بتحريم التسمير ، وقد استثنوا من مطلق التحريم تسمير الأطعمة ، واتقصد بالسوق في هذه العبارة : التجار .

(٣) وهو كذلك ، وأى الإمام النووي في الاستثناء — راجع شرح منى المحتاج « في منى المنهاج للنووي ج ٢ ص ٣٨ مطبعة الاستقامة - القاهرة سنة ١٩٥٥ » وأظهر أيضا كتاب الآثار للإمام قاضي القضاة أبي يوسف الانصاري المتوفى ١٨٢ هـ — ط ١ مطبعة الانعام ١٣٥ هـ ص ١٨٤ حيث ورد في الحاشي (لا ينبغي أن يحرق على المسلمين فيقال لهم يبيعوا كذا وكذا بكذا وكذا ويجبروا على ذلك ، وهو قول أبي حنيفة والعام من قضاة) .

(٤) الأحكام السلطانية للماردي المتوفى ٤٥٠ هـ — ص ٢٥٦ ط ٢ المطبع ١٩٦٦ .

١٢ - حكمة تحريم التسعير عند الثقاتين به :

أورد الإمام الشوكاني حديثي أنس وأبي هريرة عن رفض النبي صلى الله عليه وسلم التسعير ، وقال : إن التسعير هو أن يأمر السلطان أو نوابه أو كل من ولى من أمور المسلمين أمراً أهل السوق ألا يبيعوا أمتعتهم إلا بسعر كذا فيمنعوا من الزيادة عليه أو النقصان إلا لمصلحة .

وعلل تحريم التسعير بقوله : إن وجه تحريم التسعير كظلة أن الناس مسلطون على أموالهم والتسعير حجر عليهم والإمام مأمور برعاية مصلحة المسلمين وليس نظره في مصلحة المشتري برخص الثمن أول من نظره في مصلحة البائع بتوفير الثمن وإذا تقابل الأمران وجب تمكين الفريقين من الاجتهاد لأنفسهم ، وإلزام صاحب السلم ، أن يبيع بما لا يرضى به مناف لقوله تعالى (إلا أن تكون تجارة عن تراض) وإلى هذا ذهب جمهور العلماء وروى عن مالك أنه يجوز للإمام التسعير (١) .

ويقول القاضي أبو الوليد الباجي إن وجه المنع من التسعير حديث : إن الله هو المعسر ، لأن إيجاب الناس على بيع أموالهم بغير ما تطيب به أنفسهم ظلم لهم مناف للمكسب لهم (٢) .

— ومن ذلك يبين أن سند أصحاب هذا الرأي في القول بمنع التسعير ، هو القول بأن الله هو الباسط الذي يوسع على من يشاء وهو القابض الذي يضيق

(١) نيل الأوطار للشوكاني : المرجع السابق ص ٢٢٠ .

(٢) المتقن شرح موثقاً مالك ، لقاضي أبي الوليد الباجي الاندلسي الخوف ٤٩٤ هـ .

مطبعة الصحافة مصر ١٣٣٢ هـ — الطبعة الأولى من ١٨ من الجزء الناس .

على من يشاء ، كما تقتضيه الحكمة ، وأن النبي امتنع عن وضع السعر لأنه مظنة
الظلم والناس مسيطرون على أموالهم فلا ينبغي الحجر عليهم ^(١) .
وسوف نناقش كل هذه الأقوال ...

البحث الثاني

في الرأي القائل بالتسمير

١٣ — تمهيد :

جملة القول في الرأي الذي عرضناه مانعاً للتسمير أن أصحابه أقاموه على ظاهر
حديث (إن الله هو المسمر) فضلاً عن آية التراضي في التجارة (إلا أن تكون
تجارة عن تراض منكم) واستندوا إلى حديث عمر لحاطب بن أبي بلتعة وقد
فهموا منه أن عمر رضى الله عنه نكل عن سياسة التمرض للأسعار .
على أن الدارسين لفقه الإسلامى بوعى وتحقيق ، انتهوا إلى أن صحيح الرأي
فيه يميز التسمير بل ويوجبه للصلحة والضرورة
ونحن نقتصر لهذا الرأي الأخير ،
وسيلتنا في هذا اتجاهان : أولهما مناقشة الرأي الأول في أسانيده آتفة الذكر .
وثانيهما تأصيل مانراه وتأييده بالأدلة الراجعة في الشريعة الإسلامية .
وسنفرد لكل اتجاه مطلباً .

المطلب الأول

في مناقشة أدلة المنع من التسمير

• أولاً : حديث (إن الله هو المسمر)

١٤ — يبدو أن حديث أنس وأبي هريرة رضى الله عنهما — عن النبي
صلى الله عليه وسلم ، الذين امتنع فيهما عن التسمير هما أقوى ما استند إليه
الرأي المانع من التسمير ، فيحسن البدء بمناقشة هذا السند .

(١) التاج الجامع للاصول ، الشيخ منصور على ناصف ، الجزء الثانى ، الطبعة الراجعة ،

١٥ - القائلون بالتحريم أخذوا بظاهر الحديث :

هذا الحديث صحيح وحق لاخلاف على صحته، لكن الذين استندوا إليه في تحريم التسمير سارعوا إلى ظاهر لفظه وبنوا عليه هذا التحريم، مع أن الحديث الشريف، كما رواه أنس وكما رواه أبو هريرة، لم ينفه عن التسمير، ولم يقل: «لا تسمروا» أو «لا يحل التسمير»، وإنما قال: «إن الله هو الخالق النعم جميعها» وقال: «ادعوا الله» (١) — فالمنع: أن الله تبارك وتعالى هو الخالق النعم جميعها، ولو شاء لفاض بها على كافة الخلق في كل مكان، وليس معنى هذا أنه يرضى لمبادء الاحتكار أو أن يضيق بعضهم على بعض استغلالاً وطمعاً، فهذا اعتداء منكر نهي عنه وحرمه «ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل» (٢). بل إن الإسلام لينهى عن مجرد النظر بعين نعمة إلى ملكية الغير «ولا تمدن عينيك إلى ما متعابه أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا» (٣) — ويقول النبي صلى الله عليه وسلم (من اقتطع مال امرئ مسلم بغير حق لقي الله عز وجل وهو عليه غضبان) — والذي يستبيح لنفسه إغلاء السعر على الناس بغير حق ولا عدل، إنما يأكل أموالهم بالباطل ويعتدى على ملكيتهم أو يحرمهم من طيبات ما أحل الله.

(١) ويقول الأستاذ الشيخ محمد مصطفى خليل إن من تأمل لفظ الحديث بروايته لم يجد فيه أن التسمير حرام لا صريحاً ولا تلويحاً، بل غاية ما فيه تفويض الأمر لله لأنه القابض الباسط وأمرهم بالاعتدال كما يرفع الله عنهم ما نزل به وهو غلاء السعر — واجمع رسالة (تطليل الأحكام) ص ٧٩ مطبعة الأزهر ١٩٤٧ م.

(٢) سورة البقرة — آية ١٨٨، وأظر التفسير الوسيط للقرآن الكريم — الحزب الثالث

ط ١ - ١٣٩٣ هـ - ص ٢٩٦

(٣) سورة طه — آية ١٣١، لو المرجع السابق للذكور على عبد الواحد ص ٤٢.

واقة هو المسعر، هذا حق. فهو الأول والآخر وهو المسعر بالمعنى الذى قال به الإمام عبد الجبار بن أحمد^(١) حين قال «إن الفلاء والرخص ربما يكون من قبل الله تعالى وربما يكون من قبل السلطان» ، فالأول هو أن يقل الشيء وتكثر حاجة المحتاجين إليه .. ، وما ذهب إليه التفتازانى^(٢) حين قال «إن المسعر يكون غلاء ورخصاً بأسباب من الله تعالى ولو كان البعض من اكتساب العباد فالمسعر هو الله تعالى وحده .

وحين نقول مثلاً إن الله هو الحاكم ، لا ينقض هذا القول ما سلم به الفقه الإسلامى جميعه من وجوب الحكم للجماعة وضرورة الحاكم للأمة^(٣) ، ويؤكد هذا البيان قوله عليه الصلاة والسلام «إن الله هو القابض الباسط» ، فهذا توضيح لكونه عز وجل يمسد يقبضه وبسطه على مخلوقاته نطاق القيمة ، ومزى هذا أنه كلما توفر الرخاء فى مكان وانبسط رزق الله على أهله قد لا يصبح

(١) فى شرح الأصول الخمسة، المشار اليه ص ٧٨٨. وأظهر تحليل الأحكام للاستاذ الشيخ شلى ، السابق ص ٧٩ حيث يقول إن الفلاء كما يكون من تحكم أصحاب السلم رغبة فى ربح كبير يكون من فضية العرض والطلب ولو كان القى حدث فى عهد رسول الله (ص) هو تحكم البجار قصد إضرار الناس ما تركهم من غير تعمد دفعا لهذا الظلم ولكنه الفلاء مجرد الفلاء ..

(٢) التفتازانى فى شرح المقاصد ، المشار اليه ص ٦٢٥.

(٣) يقول الإمام أحمد بن حنبل (لا بد للمسلمين من حاكم. أتنبه حقوق الناس) ؛ أظهر الأحكام السلطانية لأبى جلي الخليل ص ٦ ، والاستاذ محمد المبارك فى كتابه: آراء ابن تيمية فى الدعوة ومبداى تمثيلها فى المجال الاقتصادى — دار الفكر بيروت. ص ٢٩ — وراجع فى ضرورة الحكم والخلافة مؤسسة ابن خلدون ، طبعة كتاب الشعب ص ١٦٧ وما بعدها فى الفصل الثالث والعشرين ، السياسة الشرعية لابن تيمية — كتاب الشعب ١٩٧٠ ص ١٨٤ ، المصنف الإسلام لابن تيمية ص ٧ ، الإحياء للقرطبي — كتاب الشعب — ج ٩ ص ١٧٤٦.

ثمة موجب للتسمير ، ما لم يظهر الطمع او الجشع في المعاملات فهذا منكر لا بد من دفعه شرعاً ...

يضاف إلى ذلك أن الناس في عهد النبي كانوا أقرب إلى التقوى وروح الدين والورع والزهّد، وتحفل كتب الفقه والتاريخ برواية تصرفات التجار ثم عن روح قناعة ونفس كريمة ، في صدر الإسلام ، وفي ظل ذلك الجو الديني الطاهر ، لعل النبي صلى الله عليه وسلم رأى أن يتركهم لمروءتهم وأن يذكرهم بأن الله هو القابض الباسط لجميع الأرزاق ، وهذا التذكير أفضل في نفوس التقاة الورعين من تهيب السلطة العامة بتحديد أسعار لا يتجاوزونها في بيعهم ، وقد آثر رسول الله أن يذكر قومه في فترة الغلاء تلك بحساب الله يوم القيامة ، حتى يقدموا عن طيب خاطر ما بأيديهم إلى اخوانهم دون حكمة ولا تغلبة خوفاً مما خشيه عليه السلام في حديثه من أن يأتي أحد يوم القيامة يسأله مظلة له في ماله ، ولو أنه رأى في التسمير إذ ذاك منكرأً لنهى عنه صراحةً نهي عن كل حرام وهو أول الناهين عن المنكر ، ولو أنه عليه الصلاة والسلام رأى ضرورة للتسمير في تلك الظروف بغير ظلم لأحد لأمربه في صراحة الأمر بالمعروف وهو إمام الأمرين بالمعروف ، لكنه شاء بحكمته ، وما ينطق عن الهوى - أن يدع الأمر لحكم القواعد العامة ، فاجتنب الأمر بالتسمير في ذنبك الحديثين واجتذب النبي عنه وإنما قال : بل ادعوا الله ، ...

ولو أن الرسول عليه السلام أباح التسمير بنص صريح وكقاعدة خاصة ، ولم يتركه لحكم القواعد العامة ، القاضية بالنهي عن المنكر وردعه . وبأن الضرر يزال ولا ضرر في الإسلام فربما سمح بذلك لبعض الأشرار أو الجهلاء أو ذوى الأغراض من الحكام أن يقيسوا حرية التجارة في غير محل وأن يحتقروا

بالتمتعير بلا موجب ولا ضرورة ، ولكن الحكمة النبوية المهمة ، تمثلت في التذكير بحساب الله في هذه المسألة والحث على تقواه وخشيته (١) .

١٦ — ويرى البعض ، صواباً ، أن الرسول رأى برغم إرتفاع الأسعار في وقت ما ، أن إرتفاعها هذا طبيعي يرجع إلى الظروف الاقتصادية العامة وليس ناشئاً عن إحتكار طبقة معينة من الناس للسلع ، لأنه نهى عن الإحتكار فقال : لا يحتكر إلا خاطئ أما حين رفض التدخل في الأسعار فقد كان هذا تهديراً للظروف الاقتصادية العامة في ذلك الوقت ولهذا قال : إن الله هو القابض الباسط الرازق المسعر ، أى أن الله قادر على أن يغير هذه الأوضاع بما يكفل رخص الأسعار بطريقة طبيعية ، ولا شك أن جبر المنتج أو التاجر على أن يبيع بخسارة أو بمكسب أقل من ضروراته ظلم له يؤدي إلى كساد الإنتاج وتوقف حركة البيع والشراء وهذا يضر بالمصلحة الخاصة والعامة معا (٢) ..

(١) ويرى الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور في حديث التفسير هذا «مظهر أمن مظاهر معاملة النبي (ص) لأصحابه في عهده النبوي الكريم ومدونه التي هي خير أمة أخرجت للناس ، وما عرف عن النبي فيما يتعلق بشئون المعاملة أنه كان قظاً ولا جباراً ولا مستعلاً سلطان القوة ومظاهر التسلط بل كان يرى وجدانهم وضائرتهم» . كما يرى في هذا الحديث مظهراً من مظاهر التنوع والاحباط في معاملة الناس . . وربما كان الغلاء القى طلبوا منه أن يسر من أجله لم يعتبره الرسول ولم يجد فيه ما يقتضى التمتعير بل لاحظ أن الناس تريد أن تبخس التجار وأصحاب السلع حقهم ولا قد كان في استطاعته صلوات الله عليه أن يخرج بالحديث عن أسلوب الاحباط والتنوع إلى أسلوب التحفيز من التمتعير والنهي عنه .. — راجع بحثاً للدكتور مذكور في الاحكول وموقف التشريع الاسلامي منه — مجلة القانون والاقتصاد ، السنة ٣٦ . العدد الثالث سبتمبر ١٩٦٦ ص ٥٠٦ .

(٢) دكتور محمد بلتاجي — منبج عمر بن الخطاب في التشريع ، رسالة ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٥ ، القاهرة ، ص ٢٤٣ .

ويعرر آخر - بحق - أن سنة الإسلام في تنظيم المجتمع في كل جانب من جوانبه قد جرت على البدء بفرض تعاليمه بمقتضى العقيدة عن رغبة وإختيار فإذا صدع بها الأفراد خفت مثوة الدولة وإذا أحجموا عن تنفيذها بدأ تدخل الدولة ، لأن الإسلام دين الفطرة ، وأما هذا التدخل فينبض وينبسط تبعاً لمستوى السلوك الخلقي السائد في المجتمع ، بالإضافة إلى الظروف الاستثنائية التي قد تعرض للمجتمع وتهدد كيانه (١) .

ويرى ثالث - تأمينا على ما سبق ، أن تدخل الدولة في عهد الرسول كان محدوداً ، وذلك بحكم بساطة الحياة وضعف النشاط الإقتصادي من ناحية ، وانتظام الأمور تلقائياً بقوة الوازع الديني من ناحية أخرى ، فلم تكن الحاجة تتطلب التوسع في التدخل في عهد الرسول لسببين أولهما بساطة الحياة وضعف النشاط الإقتصادي إذ كان يقوم ويحتد على الرعى والتجارة المحدودة ، وثانيهما قوة الوازع الديني ومراقبة الله في كل تصرف وبالتالي سلامة النشاط الإقتصادي وتحقق التكافل الاجتماعي تلقائياً بما يفنى عن تدخل الدولة ... وإذا كان الرسول عليه السلام قد رفض التسعير ... فذلك حين يكون ثمن السوق الذي تحدده قوى العرض والطلب عادلاً أي غير مجحف بالبائع ، عنصر نفقة لإنتاج السلعة ، أو بالمشتري ، عنصر منفعة السلعة ، أما إذا صار ثمن السوق مجحفاً بأحد الطرفين فإنه يصير لزاماً على الدولة أن تتدخل لقول الرسول « من دخل في شيء

(٢) الدكتور عبد الله العربي ، الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر - مجموعة بحوث مؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية بالأزهر - أكتوبر ١٩٦٦ م ٢٢٦ ، والدكتور محمد شوقي القنبري - الإسلام وتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي - مجلة العربي - مارس ١٩٧٣ العدد ١٧٢ ص ٨٦ وما بعدها .

من أسرار المسلمين ليخليه عليهم كان حقاً على الله تبارك وتعالى أن يقدمه يوم القيامة بمظن من النار ، (١) .

١٧ — وعلى هذا فإن لولى الأمر - فى صحيح الرأى - أن يتدخل للضرورة والمصلحة لحماية المجتمع وتحقيق التوازن الإسلامى فيه وهو مقيد فى هذا التدخل بدائرة الشرع المقدسة ، فلا يجوز للدولة أو لولى الأمر أن يبيع الخمر أو يحلل الربا أو يعطل قانون الإرث أما بالنسبة للتصرفات والأعمال المباحة فى الشريعة فله أن يتدخل فيمنع عنها أو يأمر بها وفقاً للمثل الإسلامى للمجتمع ، فاحياء الأرض وإستخراج المعادن والتجارة ... هى من ألوان النشاط الاقتصادى أعمال مباحة سمحت بها الشريعة سماحاً عاماً ووضعت لكل عمل نتائجته الشرعية التى تترتب عليه فإن رأى ولى الأمر أن يمنع عن القيام بشئ من تلك التصرفات أو يأمر به فى حدود صلاحياته كان له ذلك وفقاً للبدأ الآنف الذكر (٢) .

مؤدى ما تقدم أن الذين قالوا بتحريم التسمير بناء على هذا الحديث النبوى ، أخذوا بظواهره كإمتناع عن التسمير ولم ينحروا حقيقة هذا الإمتناع ومناط عدم النهى عن التسمير أو ارتباط صدور ذلك الحديث بظروف إقتصادية وخلقية لا تحمل التسمير ولا تبرره ...

١٨ — لم يمتنع الرسول عن التسمير لسكوته تسعيراً :

وليس ما قدمناه بدءاً فى التفسير ، فقد قال مالك وكثير من الفقهاء إن

(١) دكتور محمد شوقى الفنجري ، البحث السابق ص ٨٨ .

(٢) الأستاذ محمد باقر الصدر — اقتصادنا . الطبعة الثالثة بيروت ١٩٦٩ دار الفكر

ص ٢٦٣ . أشار إليه د. الفنجري فى البحث السابق ص ٨٧ .

مناطق إنتاج الرسول عليه السلام عن التسمير ليس هو كونه تسميراً ، وإنما لما فيه من الظلم للتجار وهو يرجو أن يلقى الله وليس أحد يطلبه بمظلة ، وهذا يعني أن ارتفاع السعر إذ ذاك لم يكن لتجار يد فيه وإنما كان نتيجة طبيعية لقانون العرض والطلب ، وفي هذه الحالة لا يجوز التسمير لأنه ظلم للتجار ، وهم لم يفعلوا شيئاً من جانبهم لرفع السعر ، لكنها ظروف العرض والطلب وهم يبيعون بسعر المثل لا يستغلون حاجة المستهلك ولا يحتكرون الطعام جسماً منهم.. ، وإذا كان هذا هو مناطق المنع فعلى الفقيه أن يفتى بالمنع من التسمير إذا لم تدع الحاجة إليه بأن كانت السلعة متوفرة في الأسواق تباع بسعر المثل دون ظلم أو جشع أما إذا لجأ التجار إلى الحيل والإحتكار وأخفوا السلع طمعاً في الكسب المحرم والربح الخيبي مستغلين حاجة العامة إليها فإن الفقيه يفتى بجواز التسمير للإمام رفعا لهذا الظلم وإجباراً للتجار على العدل ، ولا يقال إن التسمير في هذه الحالة منهي عنه ، ذلك أن مناطق النهي غير متحقق في هذه الحالة لأن ارتفاع السعر هنا بفعل التجار والثمن يزيد على المثل ، (١) .

١٩ . ويرى ابن تيمية في حديث التسمير قضية خاصة وأن أهل المدينة لم يكونوا بحاجة إلى تسمير :

يرى شيخ الإسلام ابن تيمية (٢) المتوفى ٧٢٨ هـ أن حديث التسمير أصدره النبي ﷺ ، وقضية خاصة ، وأن من منع التسمير مطلقاً محتجاً بهذا الحديث

(١) أنظر في ذلك - نظرية الماسة في الفقه الإسلامي - لذكور حنين حامد . دار النهضة العربية ١٩٧١ ص ١٧٧ وقد أشار إلى المتني شرح الموطأ - ج ٥ ص ١٨٠ .
(٢) ابن تيمية يد من خمة من جشوا مسألة التسمير ، وهو تقي الدين أحمد بن عبدالمليم .

و قد غلط، فإن هذه قضية معينة ليست لفظاً عاماً وليس فيها أن أحداً أمتنع من بيع
يجب عليه أو عمل يجب عليه (١) أو طلب في ذلك أكثر من عوض المثل ومعلوم أن
الشيء إذا رغب الناس في المزايدة فيه، فإذا كان صاحبه قد بذله كما جرت به العادة
ولكن الناس تزايدوا فيه فهنا لا يسر عليهم، والمدينة إنما كان الطعام الذي يباع
فيها غالباً من الجلب وقد يباع فيها شيء يزرع وإنما كان يزرع فيها الشعير فلم يكن
البائعون ولا المشترون فاساً معينين، ولم يكن هناك أحد يحتاج الناس إلى عينه
أو إلى ماله ليَجبر على عمل أو على بيع، بل المسلمون كلهم من جنس واحد كلهم
يُجاهد في سبيل الله، ولم يكن من المسلمين البائعين القادرين على الجهاد إلا من
يُخرج في الغزو وكل منهم يغزو بنفسه وماله أو بما يملكه من الصدقات أو الغنى
أو ما يجهزه به غيره، وكان إكراه البائعين على ألا يبيعوا سلمهم إلا بشئ معين
إكراهاً بغير حق، وإذا لم يكن يجوز إكراههم على أصل البيع فإكراههم على
تقدير الثمن كذلك لا يجوز (٢).

عن محمد الدين عبد السلام من تيمية وقد سنة ٦٦١ هـ في حران شبلى بلاد الشام وهاجر إلى
دمشق مع أسرته في السابعة من عمره هرباً من غزو التتار وكان الشاير المجاهد أمام هذا
الغزو كما كان المجدد الاسلامي في ميدان الفقه بنظراته العميقة الهادفة إلى تأسيس المجتمع على العدل
في نور الكتاب والسنة، وهو حنبلي المذهب في الاصل، وقد سجن مراراً وكتب في
السجن كثيراً من مؤلفاته وتوفى إلى رحمة الله في دمشق ٧٢٨ هـ — أظن في ترجمته؛ الاستاذ
محمد المبارك المرجع السابق ص ١٧ وما بعدها، دائرة المعارف الاسلامية طبعه كتاب الشعب ٣٠ ص
٢٣١، أظن: السبب وسؤاليات الحكومات الاسلامية تحقيق صلاح هزام. دار الاسلام
بالقاهرة ١٩٧٣

(١) التسعير عند إين تيمية تسعير في الأعمال. وتسعير في الاموال — أظن الحسبة في
في الاسلام. المآثر الية. ص ٢٨ وما بعدها
(٢) الحسبة في الاسلام لابن تيمية ص ٣٥.

وفي توضيحه للظروف الاقتصادية في المدينة المنورة حين ورد الحديث يقول ابن تيمية ، والسعر لما غلا في عهد النبي صلى الله عليه وسلم وطلبوا منه التسعير فامتنع ، لم يذكر أنه كان هناك من عنده طعام امتنع عن بيعه ، بل عامة من كانوا يبيعون الطعام إنما هم جالبون يبيعونه إذا هبطوا السوق ، (١) .. وأن أهل المدينة على عهد الرسول لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكراء ولا من يبيع طحيناً ولا خبزاً بل كانوا يشترون الحب ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم فلم يكونوا بحاجة إلى التسعير ، وكان من قدم بالحب باعه فيشتره الناس من الجالبين ، ولهذا قال النبي صلى الله عليه وسلم . « الجالب مرزوق والمختر ملعون » ، وقال : لا يخرخر إلا غاطي . (٢)

٢٠ — بل إن ابن تيمية يرى أن الرسول أمر بالتسعير :

يرى شيخ الاسلام ابن تيمية أن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بالتسعير في حقيقته حين أمر بتقويم « الجميع » بقيمة « المثل » ، فيقول : ورد في الصحيحين عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال « من أعتق شركاً له في عبد وكان له من المال ما يبلغ ثمن العبد قوم عليه قيمة عدل لا وكس ولا شطط فأعطى شركاءه حصصهم وعتق عليه العبد » فهذا الحديث يستمد منه ابن تيمية حجة أخرى مؤداها أن من احتاج إلى حصة شريكه في عبد يريد عتقه فيجب بتمتضي هذا الحديث تقويم ثمن العبد ليعرف ثمن حصة الشريك ويتمكن الشريك الآخر من شرائها (٣) ثم يقول : فإذا كان الشارع يوجب لإخراج الشيء من ملك مالكة بموضع المثل الحاجة الشريك

(١) المرجع السابق ص ٤٢

(٢) المرجع السابق ص ٢٩

(٣) الأستاذ محمد المبارك : المرجع السابق ص ١٢١ والحسبة لابن تيمية ص ٣٦ .

إلى اعتناق ذلك وليس لئلا تلك المطالبة بالزيادة عن نصف القيمة فكيف بمن حاجته أعظم من الحاجة إلى اعتناق ذلك النصيب مثل حاجة المضطر إلى الطعام واللباس وغير ذلك ، وهذا الذى أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع بقيمة المثل هو حقيقة التسعير^(١) ، ويؤكد هذا المعنى بقوله : إن ما قدر به النبي ﷺ في شراء نصيب شريك المثل هو لاجل تكميل الحرية وذلك حق الله ، وما احتاج إليه الناس حاجة عامة فالخلق فيه لله ، وعموم الناس عليهم شراء الطعام والثياب لأنفسهم فلو ممكن من يحتاج إلى سلته أن لا يبيع إلا بما شاء لكان ضرر الناس أعظم (٢) .

٣١ - وبمثل ذلك قال الامام ابن القيم :

فحين نقرأ للامام ابن القيم في تفسيره الحديث : أن الله هو المسعر ، أنه إذا كان الناس يبيعون سلعهم على الوجه المعروف من غير ظلم منهم وقد ارتفع السعر إما لقلة الشيء وإما لكثرة الخلق ، فهذا إلى الله . فالزام الناس أن يبيعوا بقيمة بيعها هنا لا كراه بغير حق . أما أن يتمتع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة فهذا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير إلا لإرغامهم بقيمة المثل فالتسعير هنا الزام بالعدل الذى ألزمهم الله به (٣) .

(٢) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٣٧ : وقال جواهر العلماء كمالك وأبي حنيفة وأحمد : كل ما لا يمكن قسه فانه يباع ويقسم منه إذا طلب أحد الصركا ، ذلك ويجبر المحتسب على البيع .

(١) الحسبة في الإسلام لابن تيمية ص ٤٠ .

(٢) الطرق الحسكية في السياسة العربية لابن القيم ، مطبعة المدنى بالقاهرة

١٩٦١ م ٢٦٤ ، وابن القيم هو شمس الدين محمد بن أبى بكر بن سعد بن حريز الزرعى ثم الدمشقي

ويرى أن مخالفة هذا التسمير ، يتجاوز ثمن المثل هي أعظم لثما وعدوانا من تلقى السلع ، وبيع الحاضر البادى ، والنجش^(١) . وقد قال الله تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الاثم والعدوان) سورة المائدة آية ٢ .

د ولأنما لم يقع التسمير في زمن النبي صلى الله عليه وسلم بالمدينة لأنهم لم يكن عندهم من يطحن ويخبز بكرة . ولا من يبيع طحيننا وخبزا بل كانوا يشترون الحلب من الجالين ويطحنونه ويخبزونه في بيوتهم وكذلك لم يكن في المدينة حائكة بل كان يقدم عليهم بالثياب من الشام واليمن وغيرهما فيشترونها ويلبسونها ،^(٢)

ويقرر ابن القيم بدوره : إن حديث ، أن الله هو المسعر الفاض الباسط ، ليس حجة على منع التسمير مطلقا ، ويقال لمن احتج به : هذه قضية معينة وليست لفظا عاما وليس فيها أن أحدا امتنع من بيع ما تلتبس يحتاجون إليه ، وأنه ثبت في الصحيحين أن النبي صلى الله عليه وسلم منع من الزيادة على ثمن المثل في عقد



ويعرف ابن قيم الجوزية وهي مدرسة كان أبوه قيا عليها بدشق ، ولد سنة ٦٩١ هـ وتولى ٧٥١ هـ : وهو التليذ الأدين لشيخ لإسلام ابن تيمية . وكثيرا ما يلتزم طريقة أستاذه وأسلوبه الفقيه بل إنك لنجد نشاطها واضحا في عبارتها . ويقول ابن حجر العسقلاني إن ابن القيم هو الذى هذب كتب ابن تيمية ونظم عليه وكان يتنصر له في أغلب أقواله أظن ، كتاب ابن القيم وموقفه من التفكير الاسلامي للدكتور عوض الله حجازي . مجمع البحوث الاسلامية ١٣٩٢ هـ . ص ٣٤ وما بعدها .

(١) وهي من البيوع والتجارة المنهى عنها بنصوص صريحة وأظن : الطرق الحسكية لابن القيم ص ٢٦٧ .

(٢) المرجع السابق لابن القيم ص ٢٧٣ وهو يقيم بنوره التسمير الى جميع أعمال وتسمير أموال .

الحصة من العبد المشترك وأورد ابن القيم حديث العتق الذي سبق أن أورد ابن تيمية وقرر أن هذا الحديث (صار أصلاً في أن ما لا يمكن قسمة عينه فإنه يباع ويقسم ثمنه إذا طلب أحد الشركاء ذلك ويجوز الممتنع على البيع وصار أصلاً في أن من وجبت عليه المعاوضة أجبر على أن يماوض بثمن المثل لا بما يريد من الثمن وصار أصلاً في جواز اخراج الشيء من ملك صاحبه قهراً بثمنه للصلحة الراجعة كما في الشفعة وأصلاً في وجوب تكيل العتق بالسراية مما أمكن) .

ويفتى ابن القيم من ذلك إلى أنه (إذا كان الشارع يوجب لإخراج الشيء عن ملك مالك بمعرض المثل لمصلحة تكيل العتق ولم يمكن المالك من المطالبة بالزيادة على القيمة فكيف إذا كانت الحاجة بالناس إلى التملك أعظم وهم إليها أضر ؟ مثل حاجة المضطر إلى الطعام والشراب واللباس وغيره ؟ وهذا الذي أمر به النبي صلى الله عليه وسلم من تقويم الجميع قيمة المثل هو حقيقة التسمير^(١))

٣٣ - وثمة من يرى في إجازة التسمير تطبيقاً لحديث الامتناع

عن التسمير :

فالأستاذ الدكتور حسين حامد^(٢) يرى أن الفتوى بجواز التسمير (إنما تعد تطبيقاً للنص الذي دنع ، من التسمير نفسه — حديث أنس رضي الله عنه^(٣))

(١) الطرق الحكيمة من ٢٧٨ ، ٢٧٩ . (طبعة ١٩٦٩ المشار إليها)

(٢) في نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٢٣٦ .

(٣) وزيد ، بناء على ما سبق ، أن نورد تعظفاً على القول بأن هذا الحديث إنما منعه من التسمير ، فالصحيح لدينا أنه إمتنع عن التسمير في ظروف معينة زماناً ومكاناً أي التي صدر فيها عن النبي صلى الله عليه وسلم — « والامتناع عن التسمير » من الشارع في ظروف معينة لها حكمها ومقتضاها يختلف عن « النسخ من التسمير » كأمه واجب الإتيان أو سنة مفروضة أو كتحريم مطلق أو قاعدة عامة .

موضوع البحث — ذلك أن الفقهاء الثقلين بجواز التسمير قد اجتهدوا في استنباط مناط هذا النص وقد أدام اجتهدهم إلى أن مناط "المنع" من التسمير هو أنه ظلم للتجار طالما أن ارتفاع الأسعار في عهد الرسول عليه السلام جاء نتيجة لقانون المرض والطلب وليس نتيجة جشع طائفة من التجار الذين يتحكمون في السوق ويحتكرون أقوات المسلمين . وقد أشار الحديث الوارد بترك التسمير إلى هذا المعنى حيث يقول الرسول صلى الله عليه وسلم (إني لأرجو أن ألقى الله وليس أحد منكم يطلبني بمظلة في دم ولا مال) — فهذه العبارة تشير إلى أن العلة في ترك التسمير هي ترك الظلم وهذا يعني أن ارتفاع الأسعار كان دون تدخل التجار فإذا ما تبين أن التجار هم الذين رفعوا الأسعار طمعاً في الربح الحرام فإن هذا يعد ظلاً يجب على ولي الأمر رفعه ، والتسمير هو الوسيلة لهذا الرفع) .

والحق أن الحديث النبوي الشريف — كما رواه أنس وكأ رواه أبو هريرة رضي الله عنهما — وكأ رأينا — لم يمنع من التسمير وإنما امتنع عنه واستنكفه في الظروف التي صدر فيها .

● ثانياً : حديث عمر الخطاب بن أبي بلتعة :

٢٣ — وتسقط حجية هذا الحديث ، في الاستدلال على نفى سياسة التسمير إذا طالعنا الاختلاف الكبير في فهمه وتأويله بين الفقهاء ، وهو اختلاف وصل إلى درجة ما بين النقيضين ، وقال ابن حزم بعدم صحة هذا الخبر ذاته عن عمر رضي الله عنه .. وتفصيل هذا فيما يلي :

٢٤ — هل كان هذا الحديث متعلقاً بالبيع بأقل من ثمن التل ؟ يرى بعض الفقهاء ، تعليقاً على موقف عمر أن حاطباً كان يمرض سلعته بأقل من

ثمن المثل وكانت هناك قافلة على وشك القدوم إلى المدينة تحمل نفس السلعة من الطائف فرأى عمر أولاً أن عرض حاطب لسلعته بأقل من ثمن المثل قد يضر بأصحاب هذه القافلة ويدخلهم في منافسة غير عادلة ويجبرهم على أن يبيعوا بالثمن الذي يعرضه حاطب وربما لا يحقق لهم هذا الثمن ربحاً كافياً يعادل جهدهم ومن هنا قال عمر: إما أن ترفع إلى ثمن المثل وإما أن تنادر السوق وتعرض لسلعتك في بيتك - ثم راجع عمر نفسه فرأى ألا يتدخل في مثل هذه المنافسة لأنهم جميعاً تجار يطلبون الربح من سائر الناس ولا شك أن حاطباً كان يرجح في ثمنه الذي يعرضه فمثل هذا التنافس في مصلحة المجموع لأنه يؤدي إلى خفض نسبة الربح ورخص الأسعار^(١).

ويتهى صاحب هذا الرأي إلى أنه ليس لولى الأمر أن يتدخل في مثل هذه الحالة - حالة عرض السلعة بأقل من ثمن المثل - لأنه لا يفعل ذلك إلا حيث يقتضى الأمر حفظ مصلحة الجماعة وذلك حين تعرض السلعة بأكثر من ثمن المثل استغلالاً لحاجة الناس واحتكاراً لها ومن هنا رأى عمر في آخر الأمر أن عرض السلعة بأقل من ثمن المثل ليس من المواضع التي ينبغي على ولى الأمر أن يتدخل فيها^(٢).

وموجب هذا القول أنه ينبغي على الحاكم أن يتدخل بالتسمير إذا عرضت السلعة بأكثر من ثمن المثل لما في هذا العرض من استغلال لحاجة الناس .

(١) الدكتور محمد بلتاجي - منهج عمر بن الخطاب في التشريع . ص ٢٣٣ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٣٤ - وقد نقل ابن تيمية عن أبي الوائلي الباجي المالكي تعليقا على حديث عمر لحاطب ، قوله : إن القى يؤمر من حط عنه أن يعق به مو السر القى عليه جمهور الناس ، فإذا إفرغ منهم الواحد والعدد اليسير يبط السر أمرها بالحق بصر الجمهور لأن المراعى الجمهور وبه تقوم المبيعات . راجع الحسبة في الاسلام ص ٣٢ .

وشبه هذا التفسير ، بما يقول به الأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبى ، من أن عمر بعد نهيه حاطباً عن البيع بالسر الذى يمرضه ، إذا به يراجع نفسه ويقول له أنت حر فى مالك فبعه كيف شئت ، وما قلته لك ليس لإلزاما بل أردت به الخير ، ولعله رأى المصلحة أولاً فى المنع لظنه أنه أرخص السر لضرر هؤلاء الجالبين أو للتخفيف بهم فلما علم الحقيقة وأن هذا لا يبيع ماله رخيصاً من أجل ضرر غيره رجع إليه وقال له ما قال . وهذا شيء عظيم لاغنى للعاملات عنه ، فيجب على ولى الأمر ألا يتركهم يحكمون فى الناس بأسعارهم^(١).

وذات هذا المعنى ، فى قول الأستاذ الدكتور حسين حامد : أن عمر ظن أن حاطباً يرخس فى السر بقصد القضاء على منافسه والإضرار بالغير القادمة من الطائر ، وهو إذا أرخص فى السر بهذا القصد فإن التجار القادمين بالسلعة من الخارج سوف يمتنعون عن الجلب ، وبذلك لا يبقى منافس لهذا المرخص فى السر فيبيع كيف شاء بعد القضاء على المنافس وعند ذلك يرفع السر وهذه هى المنافسة غير المشروعة فى القانون الحديث وفيها مصلحة حاضرة ولكنها تتخذ ذريعة لمفسدة أرجح منها فى المستقبل ، وربما تأكد عمر بعد ذلك أن حاطباً لا يقصد شيئاً من ذلك وأن قرينة البيع بهذا السر لا تصلح دليلاً على القصد الذى هو مناط الحرمة وسبب المنع فى هذه الحالة فرجع لحاطب وقال له ما قال^(٢).

أما ابن القيم فنقل عن الإمام مالك رحمه الله قوله تعليقا على حديث عمر : لو أن رجلاً أراد فساد السوق فحط عن سر الناس لرأيت أن يقال له إما لحقت بسر الناس وإما رفعت^(٣).

(١) رسالة تامل الأحكام لفضيلة الشيخ شلبى ص ٦٤.

(٢) نظرية المصلحة فى الفقه الإسلامى ص ٢٣٤.

(٣) الطرق الحكيمة لابن القيم ، السابق ص ٢٧٤ وطبعة المؤيد ص ٢٣٤.

٢٥ — هل كان هذا الحديث نهياً عن البيع بأكثر من ثمن القتل ؟

يستطرد ابن القيم فينقل عن ابن رشد قوله في كتاب البيان : أما الجلابون (١) فلا خلاف أنه لا يسعر عليهم شيء مما جلبوه للبيع وإنما يقال لمن شذ منهم فباع بأغلى مما يبيع عامتهم لما أن تباع بما تنبع به العامة ولما أن ترفع من السوق، كما فعل عمر بن الخطاب بحاطب بن أبي بلتعة إذ مر به وهو يبيع زبيبا له في السوق فقال له إما أن تزيد في السعر وإما أن ترفع من سوقنا لأنه كان يبيع بالدرهم الواحد أغلى مما كان يبيع به أهل السوق ، (٢)

فإن رشد فهم أن عمر نهى حاطبا عن البيع بأغلى مما يبيع به العامة ، وهذا الفهم يناقض ما فهمه من هذا الحديث الفقهاء الذين أشرنا إلى أقوالهم منذ قليل ، إذ فهموا من الحديث أن عمر نهى حاطبا عن النزول عن سعر الجمهور خشية أن يكون قاصدا بذلك إلى احتكار السوق والإضرار بمنافسيه الجالين .

ونحن نرى ما رآه ابن رشد في حديث عمر ، ولعل الإمام الشافعي رضى الله عنه كان له في حقيقة الأمر نفس الرأي ، في تعقيبه على حديث عمر ، إذ قال : وبه نقول — أي بحديث عمر — لأن الناس مسلطون على أموالهم ليس لأحد أن يأخذها أو شيئا منها بغير طيب أنفسهم إلا في المواضع التي تلزمهم وهذا ليس منها ، (٣) — وهذا القول للإمام الشافعي لا يتسق إلا مع فهم حديث عمر

(١) أي الذين يستوردون أو يضررون السلع من خارج المدينة .

(٢) الطرق الحكيمة ، ذات المرجع والموضع السابقين .

(٣) هامش كتاب الأم ج ٢ ص ٢٠٩ باب التسمير للامام الجليل أبي إبراهيم اسماعيل

بن يحيى الزنى الشافعي الخوف ٢٦٤ هـ .

لعاطب على أنه . نهى عن إغلاء السعر ثم رجوع عن هذا النهى والتفات عن التسمير ، حيث شئت فبيع كيف شئت فبيع .

وأورد الزرقاني في شرحه على موطأ الإمام مالك (١) حديث عمر لعاطب بن أبي بلتعة ونقل عن ابن رشد تطبيقاً على هذا الحديث بأنه ، غلط ظاهر إذ لا يلام أحد على المساعدة في البيع والحطية فيه بل يشكر على ذلك إن فعله لوجه الناس ويؤجر إن فعله لوجه الله تعالى .

فكان ابن رشد في هذا ينكر صدور الحديث عن عمر رضي الله عنه ، أو يؤكد فهمه على النعم الذي أورده في كتاب البيان كما نقله عنه ابن القيم وأشرنا إليه فيما سبق .

٢٦ - هل كان هذا الحديث صحيحاً ؟

وقد ذهب ابن حزم (٢) إلى إسقاط حجية هذا الحديث في منع البيع بأقل من سعر السوق ، بل أنكر صحة هذا الحديث فقال : أنه لا يصح عن عمر ، لأن سميد بن المسيب — راوى الحديث عنده — لم يسمع من عمر إلا نعيه النعمان بن مقرن فقط — وأنه لو صح لكانوا قد أخطأوا فيه على عمر فأولوه بما لا يجوز (٣) وإنما أراد عمر بذلك لو صح عنه ، بقوله إما أن تزيد في السعر ، يريد

(١) شرح الزرقاني على موطأ مالك ، المكتبة التجارية الكبرى ، مصر ١٣٥٥ هـ .

ج ٣ ص ٢٩٩ .

(٢) هو الإمام أبو محمد — علي بن حزم الأندلسي المتوفى ٤٥٦ هـ .

(٣) يناقش ابن حزم فيما ذكره له في المتن ، القائلين بعدم جواز البيع بأقل من سعر السوق في تضميم الحديث عمر لعاطب بن أبي بلتعة .

أن يبيع من المكاييل أكثر مما يبيع هذا ثمن وهذا خلاف قولهم ، هذا الذى لا يجوز أن يظن بعمر غيره فكيف وقد جاء عن عمر مينا ، كما روينا هذا الخبر عنه من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج عن عمرو بن شعيب قال : وجد عمر حاطب بن أبى بلتعة يبيع الزبيب بالمدينة فقال كيف يبيع يا حاطب فقال : مدين . فقال عمر . تبتاعون بأبوابنا وأفئتنا وأسواقنا . تقطعون فى رقابنا ثم تبيعون كيف شئتم ، بيع صاعا ، وإلا فلا تبع فى أسواقنا وإلا فديئوا فى الأرض ثم أجبوا ثم يبيعوا كيف شئتم .

ويرد ابن حزم قائلا : فهذا خبر عمر مع حاطب فى الزبيب كما يجب أن يظن بعمر ، فإن قالوا : فى هذا ضرر على أهل السوق ، قلنا . هذا باطل . بل فى قولكم أتم الضرر على أهل البلد كلهم وعلى المساكين وعلى هذا المحسن إلى الناس ولا ضرر فى ذلك على أهل السوق لأنهم إن شاءوا أن يخصصوا كما فعل هذا فليفعلوا ، وإلا فهم أملك بأموالهم كما هذا أملك بما له . (١)

وابن حزم يتفق إذن مع ابن رشد فى تأويل هذا الحديث وفهمه ، على النحو الذى توخّره عنها . لما أبداه هذان الإمامان من توجيه وتعليل سائر الحديث ، فضلا عما فهمناه من تعقيب الإمام الشافعى على هذا الحديث بما معناه أن عمر إنما كان يتصدى لحاطب بالتصغير . بيع صاعا وإلا فلا تبع فى أسواقنا . (٢) ثم عدل

(١) الهلبى ، لابن حزم — الجزء التاسع من ٦٧٢ مسألة ١٠٥٥ .

(٢) أى أن مدين لكل درهم لا يصح ، فكان عمر يأمره ببيع كمية أكبر لنفسه . هذا الثمن (الدرهم) . على نحو ما فهم ابن حزم وابن رشد رضى الله عنهما . ويؤكد صحة هذا التفسير : النظر فى المعنى اللغوى لكلمتى المد والصاع . فالمد هو مكيال يبادل رطلا وثلاث عند أهل العجاز وطلين عند أهل العراق . وهو يساوى ربع صاع — فالصاع أربعة أمداد . —

عن هذا التصدي (لأن الناس مسيطرون على أموالهم) فقال له (حيث شئت فبيع وكيف شئت فبيع).

٢٧ — هذا الحديث صدر من عمر في ظروف معينة :

وأياً كان وجه القول في هذا الحديث وعلى فرض التسليم بروايته : التي ردها ابن حزم . والتي جاء بها ، وتفسيره القبيضين ، فهو بدوره لا يدل على تحريم التسمير كسياسة شرعية . ولا يصح الاعتماد عليه في القول بعدم جواز التسمير . وأذن ما يقال فيه ، بعدما رأيناه من تضارب في فهمه وتأويله ، هو ما قيل ورجحه الفقهاء في حديث النبي عليه الصلاة والسلام بشأن التسمير في روايتي أنس وأبي هريرة ، كما سبق أن درسناه ، فكلنا الحديتين : حديث النبي وحديث الخليفة عمر : كان خاصاً بظروف معينة وحاكماً لقضية خاصة ، في ظل أوضاع وأحوال إقتصادية وخلقية لها وزنها واعتبارها وقت صدوره ، ومن المسلم به أن أحوال المعيشة الاقتصادية ، كما يقول الأستاذ العقاد بحق ، « دائماً تتقلب من زمن إلى زمن وتختلف بين أمة وأخرى فيصلح لهذا الزمن ما لم يكن صالحاً قبل خمسين أو ستين سنة وما ليس بصالح بعد خمسين أو ستين سنة أخرى ، فكيف يتقيد الناس فيها على اختلاف الأزمنة فريضة من الفرائض يدين بها الناس مئات السنين وتثبت مع الدين ثبوت العقيدة التي لا تتزعزع مع الأيام » (١) ،

« وقال مالك : صاغ رسول الله صلى الله عليه وسلم خنزة أوطالولث . وحكى الخطابي أن العجاج لما ولي العراق كبر الصاع ووسعه على أهل الأسواق للتسمير فبطل ثمانية أوطال . أظن . المصباح المنير ج ١ ص ٥٢٧ . ونخار المصباح ص ٣٧٢ .

(١) المرحوم الأستاذ عباس الطغاف في كتاب (ما يقال عن الإسلام) . الطبعة الثانية ١٩٦٦ ص ١٨٧ نشر دار الكتاب العربي . بيروت . وقد ذكر أن الإسلام أقام قواعد

٢٨ — وهو اجتهاد صحابي فليس حجة في التشريع :

ولا شك أن عمر رضى الله عنه كان في حديثه لحاطب مجتهدا لا يستند إلى نص خاص في القرآن أو السنة، وإنما ظن أن الخير في منع حاطب من البيع على الوجه الذى كان يبيع عليه، ثم ارتأى أن الخير في التصريح له بالبيع كيف شاء ، وهذا فى الرواية التى ردها ابن حزم رضى الله عنه .

يؤيد ذلك أن عمر رضى الله عنه ، راجع نفسه ثم عاد إلى حاطب وقال له .
إن ماقلته لك ليس بعزيمة منى ولا قضاء ، إنما هو شيء أردت به الخير لأهل
البلد ... (١)

وإذا قبلنا الرواية التى ردها ابن حزم وفهمنا منها أن عمر رجح عن التعرض
للأسعار حين رجح إلى حاطب وقال له . حيث شئت فبع وكيف شئت فبع ،
— فإن عمر فى قوله هذه كان صحابيا مجتهدا — واجتهاد الصحابي أو مذهب
الصحابي فى المسائل الاجتهادية . من الراجع فى الفقه الإسلامى أنه ليس بحجة

= الاقتصاد التى يقام عليها كل نظام صالح فى كل زمان فمن الاحكام وكثر الأموال والاستغلال
بغير عمل ، وقرر أن يتداول المجتمع الزروة ولا تكون دولة بين الأغنياء وقررو أن تكون
للضعفاء والمحرومين حصة سنوية لا تقل عن جزء من أربعين جزءاً من ثروة الأمة كلها وقد
يزاد عليها بأمر الإمام وإحسان المحسنين» الرجح السابق ، ينصرف ، ص ١٨٨ — ومن
القررو شرها أن تحريم الاحكام سلم به وبجمع به وأن علة تحريمه أنه ذرية إلى اغشلاء
الأسعار كفسدة وضرر كما سترى .

(٢) والعزيمة فى الاصطلاح الشرعى هى حكم أصلي لم تراعى فى تشريعه أعذار المكلفين
وهى تقابل الرخصة . أظفر : سلم الوصول لعلم الأصول للإمام الشيخ عمر عبد الله . ط ٢
مؤسسة المعلومات الحديثة ١٩٥٩ ص ٧٥ .

على من بعده . أى أنه ليس مصدراً من مصادر التشريع الإسلامى (١)

٢٩ — سياسة عمر الاقتصادية العامة تقضه وتؤيد جواز التسعير :

على أننا نوافق ابن حزم فيما رآه فى حديث عمر . إذ ليس من المتصور أن عمر الفاروق ، الحازم فى تطبيق حكم الله وإجراء العدل والرحمة بين الناس ، كان يقبل إغلاء الأسعار أو التضيق عليهم أو استغلال حاجتهم ، وهو الذى كان يقاوم الاحتكار خشية أن يفضى الاحتكار إلى غلاء الأسعار ، وكان يشجع الجلب والاستيراد حتى تقبض المروض والبضائع على الطالبين فينال كل بفيته منها بغير عنت ولا إرهاب ، وكان يقتدى فى ذلك بالسنة الشريفة فى قول النبي عليه السلام « المحتكر خاطئ » والجالب مرزوق . — وما كان من المنطقى بعد ذلك أن يدع حاطباً أو غيره بغير تسعير كلما كان فى التسعير مصلحة للناس وحماية لأموالهم .

بل لقد كان اتساع الدولة الإسلامية فى عهد عمر وازدياد مواردها وتنوع النشاط الاقتصادى فيها ، مناسبة ساعية لتدخل الحاكم فى هذا النشاط ، ومن وجوه هذا التدخل ما أثير عن عمر كأمر المؤمنين حاكم لهذه الدولة ، من أنه كان يبيع السلع المحتكرة جبراً عن محتكرها بثمان المثل . وأنه كان يوزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة وكان يحدد أسعار بعض السلع منعاً للتحكم والإضرار بالناس ، وأنه منع بيع اللحوم أو أكلها يومين متتاليين من كل أسبوع وذلك حين قلت اللحوم ولم تعد تكفى جميع الناس فى المدينة وكان يأتى إلى بحيرة الزبير بن العوام بالبيع

(١) المرجع السابق ص ٣٢٨ ، ومحاضرات فى تاريخ الفقه الإسلامى للاستاذ الشيخ طه

عبد الله السعوى ، على الآلة الكاتبة ١٩٦٦ ص ٢٢٤ .

ولم يكن بالمدينة سواها ، فإن رأى من خرج عن هذا المنع ضربه بالدرّة (١) وقال له ألا طويت بعطك يومين (٢)

بل لقد فرض عمر للناس في دوائه أموالاً نقدية وفرض لكل منهم نصيباً من الخبز والزيت والنخل يأخذه كل شهر ، لا فرق في ذلك بين الرجل والمرأة والحر والمملوك والسكبير والصغير والمسلم وغير المسلم (٣) ، ونستدل بهذا على أن الدولة العمرية كانت تلتزم بحقوق أفرادها فيما يعد تمويهاً ضرورياً لهم ، الأمر الذي يتعارض مع تركهم يقتاهبون فيما بينهم هذه الحقوق .

وعلى هذا ، فإن حاكماً كعمر بن الخطاب ، لدولة كدولته الإسلامية الرشيدة ،

-
- (١) وهذا نوع من العقاب والتعزير . أنظر ما يلي في بحث التعزير .
(٢) راجع في ذلك ، سيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ، نشر الدار القومية ، ص ٥٦ والبحث السابق للدكتور الفنجري بمجلة العربي ص ٨٨ ، واشتراكية الاسلام للدكتور مصطفى السباعي الطبعة الثانية (إخراجنا لك رقم ١٠٨ سنة ١٩٦٥) ص ١٨٠ ، ٢٠٢ ، والاسلام المقترى عليه فضيلة الشيخ محمد الغزالي الطبعة الثالثة ١٩٥٣ ص ٨٧ ، ١٠٣ ، ١٢٧ .
(٣) دكتور بلناجي ، المرجع السابق ص ٣٩٦ ، ومقاله بعنوان : التّأم الدولة الإسلامية بأرذاق الناس في خلافة عمر بن الخطاب — مجلة الوعي الاسلامي ص ٨ غ ٨٩ غرة جمادى الأولى ١٣٩٢ هـ — ص ٦٠ فما بعدها وقد ذكر أن عمر أمر باتخاذ دفاتر يكتب فيها اسم كل مولود ذكراً أو أنثى وفرض له مائة درهم وجريبتين من الطعام في كل شهر تدفع لاهله (والجرب من الطعام : مقدار معلوم وجهه أجره وجريبتان ، أو هو مكيال قدره أربعة أوقية ، أو فقرة ، يختار الصحاح ص ٩٨ ، المصباح المثمر ج ١ ص ١٤٩) — ويلاحظ أن هذا الذي كان يقضه عمر ، يقترب منه نظام المخررات التوطينية المتأخوذ به في التشريعات الحديثة — راجع في التتميع المصري : قرار وزير التوطين رقم ٥٠٤ لسنة ١٩٤٥ للناس بشؤون التوطين ، وقرار وزير التوطين رقم ١١٢ لسنة ١٩٦٦ بشأن بطاقات التوطين .

لا يعقل أن تتصور أنه أطلق التعامل بغير رقابة وإشراف لصالح الأمة ، ومن ثم فلا محل للقول بتحرير التسمير بدعوى كلفانه لحاطب بن أبي بلتعة . فهذه الكلمات إن لم تسقط حجيتها باختلاف الفقهاء وتناقضهم في فهمها ، سقطت بغير الظروف ، وسقطت بحكم السياسة العامة الغالبة في سيرة عمر رضى الله عنه ..

• ثالثاً : آية التراضي في التجارة

٣٠ — يقول الله عز وجل : يا أيها الذين آمنوا لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم . (سورة النساء - آية ٢٩)
وقال تعالى : ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقاً من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون ، (سورة البقرة - آية ١٨٨)
وقد رأى بعض الفقهاء وخاصة الإمام الشوكاني أن التسمير مناف لآية التراضي في التجارة . (إلا أن تكون تجارة عن تراض) (١) .

وسوف نرى أن التسمير لا يخالف هذه الآية الكريمة بل إن مخالفة التسمير قد تكون أكلًا لأموال الناس بالباطل . الأمر الذي تنهى عنه هاتان الآيتان السكريتان .

فليس في تفسير أى من الآيتين ما يمنع من التسمير أو يجعله حراماً .
يقول القرطبي في تفسيره الجامع لأحكام القرآن : المعنى : أن لا يأكل بعضهم مال بعض بغير حق ، فيدخل في هذا ، القمار والحداد والفصوب ووجد الحقوق وما لا تطيب به نفس ماله أو حرمة الشريعة وإن طابت به نفس ماله

كهر البني وحلوان الكاهن وأتمان الخنوز والحنازير وغير ذلك (١).

« وأكل أموال الناس بالباطل — أى بغير حق — منبى عنه ، إلا أن تكون تجارة عن تراض منك . » هذا استثناء منقطع ، أى : ولكن تجارة عن تراض ، والتجارة هى البيع والشراء ، والتجارة فى اللغة عبارة عن المعاوضة ، عن تراض منك : أى عن رضى ، إلا أنها جاءت من المفاعلة ، إذ التجارة من اثنين ، واختلف العلماء فى التراضى فقالت طائفة : تمامه وجزمه بافتراق الأبدان بعد عقد البيع أو بأن يقول أحدهما لصاحبه : اختر فيقول اخترت . (٢) .

واستطرد القرطبي فى شرح الخيار وبيع الخيار وتفسير حديث النبي ﷺ « البيعان بالخيار ما لم يتفرقا » أو يقول أحدهما لصاحبه اختر .

٣١ — الايتان تمهيدان عن أكل المال بالباطل :

وظاهر أن الشرح والتفسير يدور حول لزوم البيع ومتى يكون ، وحول تحريم أكل الأموال بالباطل ، كالتعامل بالربا والقمار واغتصاب الحقوق إلا أن تكون تجارة عن تراض منك فذلك مسموح بها ، (٣) .

أما إغلاء الأسعار أو رفض أحكام التسمير فهو ذريعة لأكل أموال الناس بالباطل ، وضرب من الظلم يجب دفعه شرعاً ويتمين التسليم بتحريمه لكونه يخرج عن التجارة المشروعة .

والتجارة المشروعة هى ما كانت عن تراض ، فلم تكن غصباً للحقوق ولا

(١) الجامع لأحكام القرآن لآبى عبد الله محمد بن أحمد الانصارى القرطبي ج ٢ ص ٣٣٨

طبعة ٣ . دار الكتب المصرية ١٩٦٧

(٢) تفسير القرطبي ، السابق ، ج ٥ ص ١٤٩ فما بعدها . فى الآية ٢٩ من

سورة النساء .

(٣) المصنف المفسر لمحمد فريد وجدى فى تفسيره لمعانى الآية ٢٩ سورة النساء —

وأعلى : تفسير الوسيط طبعة ١٩٧٣ ص ١٩٦ .

استغلالا للحاجة ولا إكراها على البيع في غير ضرورة ولا مصاحبة ، ولم تكن غبنا ولا تغريرا ، فالغبن والتغريير ينطويان على أكل للأموال بالباطل وتحرمهما الشريعة بغير خلاف .

وفي الحديث الشريف : إنما البيع عن تراض ،^(١) ولا يحمل مال امرئ مسلم إلا عن طيب نفس منه ، فالتراضى مشروط وهو الرضى من الجانبين^(٢) .

٣٣ — وهل يتنافى التسمير مع التراضى في البيع والتجارة ؟؟

إن وجوب التراضى في المعاملة لا يحرم التسمير ، إن لم يوجب ، فكثيراً ما يكون التسمير لازماً وحسناً باعتباره قياساً للقيمة وتعييناً للأسعار وإرشاداً للتعاملين إلى ما يحميهم من الغش والخداع وما يكفل صدور تراضيه عن إرادة واعية سليمة .

وإذا كان التسمير حسناً ، فإن الحسن — كما يقول القاضى الفيلسوف عبد الجبار بن أحمد — لا ينفك عن الوجوب في الواجبات الشرعية ، فما يحسن يجب ، وما لا يحسن لا يجب ، والوجوب يتفرع على الحسن فلا يكون الواجب واجبا حتى يكون حسناً^(٣) .

وقد قلنا إن التسمير يكفل صدور التراضى من المتبايعين عن إرادة واعية . ويحول دون الغبن والتغريير ..

(١) أظفر : سبيل السلام شرح بلوغ المرام من أدلة الأحكام للإمام الكحلانى-١١٨٢هـ .
المسكنة التجارية الكبرى مصر — ج ٣ ص ٣ .

(٢) نظرية العقد لابن تيمية طبة ١٩٤٩ ص ١٥٣ (تحقيق محمد حامد النقي)

(٣) شرح الأصول الخمسة ، للشارح اليه . ص ٧٦ .

٣٣ - ابن حزم في تحديد معنى التراضي :

ولابن حزم في تحديد معنى التراضي قوله في كتاب الاستحقاق والنصب والجنائيات على الأموال (١) : لا يعمل لأحد مال مسلم ولا مال ذمي إلا بما أباح الله عز وجل على لسان رسوله ﷺ في القرآن أو السنة نقل ماله إلى غيره أو بالوجه الذي أوجب الله تعالى به أيضا نقله إلى غيره ، كالهبات الجائزة والتجارة الجائزة أو القضاء الواجب بالديات والتفاس وغير ذلك مما هو منصوص فن أخذ شيئا من مال غيره أو صار إليه بغير ما ذكرنا فإن كان عامدا عالما بالنسب ميمراً فهو عاص لله عز وجل ، وإن كان غير عالم أو غير عامد أو غير مخاطب فلا إثم عليه ، إلا أنهما سواء في الحكم في وجوب رد ذلك إلى صاحبه أو في وجوب ضمان مثله إن كان ما صار إليه من مال غيره قد تلفت عينه أو لم يقدر عليه ، برهان ذلك قول الله عز وجل (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) وقول رسول الله ﷺ (إن دماءكم وأموالكم عليكم حرام) و (من عمل عملا ليس عليه أمرنا فهو رد) .

وانتهى ابن حزم رحمه الله إلى القول : فن خالف ما قلنا فقد أباح أكل المال بالباطل وأباح المال الحرام وخالف القرآن والسنة بلا دليل أصلا .

وأفاض ابن حزم في موضع آخر (٢) في تفسير حديث الخيار في البيع « كل يمين لا يبيع بينهما حتى يفرقا أو يكون خياراً » (٣) - باعتبار أن الخيار ناف للنصب محقق للتراضي ، فيقول إن التراضي لا يكون البتة إلا على معلوم القدر -

(١) المحلى - ج ٨ ص ٥٦٤ - مسألة ١٢٥٨ .

(٢) المحلى - ج ٩ ص ٢٩٦ و ٣٢١ .

(٣) صحيح البخاري - ج ٣ ص ١٢٤ (عاش المحلى ج ٩ ص ٢٩٦)

ولاشك أن من لم يعلم بالغبن ولا بقدره لم يرض به ، فصح أن البيع بذلك أكل مال بالباطل ، والله عز وجل يحرم الخديصة ، يخادعون الله والذين آمنوا وما يخدعون إلا أنفسهم ، (سورة البقرة آية ٩) ولا يمتري أحد في أن يبيع المرء بأكثر مما يساوى ما باع من لا يدري ذلك : خديصة للشترى وأن يبيع المرء بأقل مما يساوى ما باع وهو لا يدري ذلك : خديصة للبائع ، والخديصة حرام لاتصح^(١) .

وترى ابن حزم واضحا صريح العبارة في قوله (لأنه لا يجوز بيع شيء لا يدري بائنه ما هو وإن دراه المشتري ولا ما يدري المشتري ما هو وإن دراه البائع ، ولا ما جهلاه جميعا ، ولا يجوز البيع إلا حتى يعلم البائع والمشتري ما هو وبريابه جميعا أو يوصف لهما عن صفة من رآه وعلمه ، كمن اشترى فصا لا يدري أن جاج هو أم ياقوت فوجده ياقوتا — أم زمرداً أو زجاجاً — وهكذا في كل شيء ، وسواء وجده أعلى مما ظن أو أدنى أو الذي ظن ، كل ذلك باطل مفسوخ أبداً . لا يجوز لهما تصحيحه بعد علمهما به إلا بإتداء عقد برضاهما معا وإلا فلا ، وهو مضمون على من قبضه ضمان الفصب^(٢) ، برهان ذلك قول الله تعالى (لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل إلا أن تكون تجارة عن تراض منكم) ولا يمكن ببديهة العقل وضرورة الحس رضاء بما لا يعرف ولا يكون الرضا إلا بمعلوم الماهية ، ولا شك في أنه إن قال : رضيت — أنه قد لا يرضى إذا علم ما هو ، وإن كان ديناً جذاً ، وقد سمي الله تعالى ما لم يكن عن تراض : أكل مال بالباطل^(٣) .

(١) المحلى — ج ٩ ص ٤٥٣ .

(٢) والنصب هو أخذ الشيء بغير حقه ظلالاً — المحلى ج ٨ ص ٥٨١ .

(٣) ابن حزم في المحلى — ج ٩ ص ٤٥١ مسألة ١٤٦٣ .

ويضيف ابن حزم قائلا : لا يجوز الرضا بجهول أصلا - لأنه ممنوع في
الجلبة - محال في الخلقة ، وقد يقول المرء : رضيت ، فيما لا يعلم قدره فإذا وقف
عليه لم يرضه أصلا ، هذا أمر محسوس في كل أحد وفي كل شيء ، (١) .

٢٤ - والذي يعني في هذه النقول عن الإمام ابن حزم أنه في تفسيره لمحن
التراضى في التجارة أوضح أن التراضى لا يكون إلا بمعلوم الماهية ، وإلا كان
الامر أكل مال بالباطل . ونحن نقول إن التسمير هو من وسائل تعيين الماهية
وتحديد أوصاف الأشياء وقيمة كل منها بما يجعل التراضى يمكن التحقق ،
قريب الحصول .

٣٥ - التراضى لا يعنى إطلاق التجارة من كل قيد :

ومؤدى ما تقدم إن مفهوم الآفة الكريمة في الحث على التراضى في التجارة
ليس هو إطلاق التجارة من كل قيد بدعى التراضى ، وإنما المفهوم هو النهى
عن الغصب في التعامل وتحريره باعتباره ضد التراضى ، والتراضى الذى يجعل
التجارة جائزة ويعد بها عن أن تكون أكلا للبال بغير حق ، إنما يفترض العلم
المتبادل بين المتبايعين بماهية الشيء ، والقيمة عنصر أساسى من عناصر الماهية ،
وما التسمير إلا تحديد للقيمة وقياس لها في السوق ، وهذا أمر بعيد ومختلف كل
الاختلاف عن الغصب والاكره في الشراء والبيع الذى تحرمة الآفة الكريمة
وتعتبره أكلا للبال بالباطل .

(١) المرجع السابق ص ٤٦١ - ويقول ابن تيمية إن البيع يعتبر فيه الرضى والرضى ببيع
العلم ومن لم يعلم أنه غبن فقد يرضى وقد لا يرضى ... وأن الذى ص - نهى عن البيع والشراء
الذى جنسه حلال حتى يعلم البائع بالسعر وهو من الأكل ويعلم المشتري بالملعة . أنظر : الحسبة
في الإسلام ص ٤٢ - ٤٣ .

بل إن مخالفة التسمير باعتباره تنظيماً للتجارة هي أكل أموال بالباطل (١) .

وقد اعتبر ابن خلدون في مقدمته أن من أعظم الظلم المنفسد للعمران والدولة التسلسل على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأجنس الأثمان ثم فرض البضائع عليهم بأرفع الأثمان على وجه الغصب والإكراه في الشراء والبيع (٢) . وهذا يوافق التفسير الصحيح للنهي القرآني عن أكل أموال الناس بالباطل والأمر بأن تكون التجارة عن تراض ، أى عن غير غصب ولا إكراه فيما بين المتبايعين .

٣٦ - وإحقق في التراضى ليس مطلقاً ، ولا يجوز التعسف في استعماله :

وفضلاً عن ذلك كله ، فإن تراضى المتبايعين حق شرعى لكل منهما ، وهو ككل حق ، لا يجوز التعسف في استعماله ، لأن حق الملكية أصلاً في الإسلام غير مطلق ، وإنما هو بمثابة وظيفة اجتماعية على المالك أن يستعمله وفقاً لمسا تمليه مصلحة المجتمع أو ما تمليه مصلحته ولكن في غير اضرار بغيره (٣) ، وحق الإنسان في التصرف في ملكه يقيد به الشارع الإسلامى بقيود هدفها تحقيق صالح الجماعة وتحقيق معنى التكافل والبر والتعاون ، ولا يسمح التشريع الإسلامى بإساءة استعمال الحق (٤) ، وذلك حتى لا يضار الغير بهذا الاستعمال : سواء توافرت نية الإيذاء

(١) أنظر : من توجيهات الإسلام للرحوم الشيخ محمود شلتوت ١٩٥٩ س ١٨٠ .

(٢) مقدمة ابن خلدون . تحقيق وضبط الدكتور على عبد الواحد وافي ١٩٥٨ ج ٢ ط

١ س ٦٨٤ - وطبعة كتاب الشعب س ٢٥٨

(٣) مبادئ نظام الحكم في الإسلام للاستاذ الدكتور عبد الحميد متولى س ٧٥٨ - المجتمع الإنسانى في ظل الإسلام للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة . بحوث المؤتمر الثالث لمجمع البحوث الإسلامية س ٤٣٧ ، والمراجع المشار إليها آخفاً . هامش س ٣ ص ٢٠ .

(٤) أنظر الاحكام وموقف التشريع الإسلامى منه للدكتور محمد سلام . مذكور بمجلة القانون

والإضرار أم كان الإستعمال متجاوزاً للحدود المألوفة ، أم كان متنازلاً مع ما تقتضيه المصلحة الاجتماعية^(١) فقد تجرى المعاملات أو تبرم العقود — بغير هذه الرقابة — مشتملة على ظلم يترسّض به المتعامل لخطأ الله تعالى ، كالمحتكر يدخر الأقوات . وينتظر غلاء الأسعار ، وكل ما يستتر به المتعامل ، فهو حرام — والضابط الكلي شرعا للحدود استعمال الحق في المعاملات أن لا يوجب المراء لآخيه إلا ما يجب لنفسه ، فكل مالو عومل به ، ضاق به ، أو لحقه منه مضرة فينبى الإبتعاد عن إقترافه قبل الغير^(٢) .

وما يمكن أن نصل إلى تقريره من هذا البحث ، هو أن التسليم بحق التاجر في التصرف في ملكه ، لا ينفى حقوق الناس العامة في ألا يلحقهم الضرر من تصرف التاجر في ملكه على نحو خاص ، وهذه هي علة تحريم الاحتكار كما سنراه . وبمعنى آخر : إن وجوب التراضى بين المتعاملين لا ينقض حق المصلحة العامة في كفالة العدل في البيع والشراء وهذا يتحقق بالتسمير . ولا يحل لأحد أن يتحصن في رفض التسمير بدعوى التراضى ، للوصول بالتجارة إلى ظلم الناس والإضرار بهم تحقيقا لكسب غير مشروع أو سعياً لربح بغير حق ..

ولما الحق كما رأينا أن الضرر يزال ، ويتحمل الضرر الخاص لأجل دفع

(١) نظرية سوء إستعمال الحقوق للاستاذ حين عامر ١٩٤٧ ط ١ ص ٢٩ ، وسوء إستعمال الحق في الاسلام للاستاذ أحمد محمود خليل . مجلة منبر الإسلام ج ٤ ص ٣١ — مايو ١٩٧٣ ص ٣٥ .

(٢) المرجع السابق للاستاذ حين عامر ص ٤٥ والإحياء للقرنالى ج ٤ ص ٧٧٩ وتنظيم الاسلام للمجمع للاستاذ محمد أبو زهرة ص ١٩٩ فقرة ٢٢٨ .

الضرر العام^(١) إعمالاً للقواعد الأصولية المقررة في الفقه الاسلامي ..

ونريد أيضاً أن نقول إن الإسلام حرص على حق البائع كما حرص على حق المشتري ، حماية حقيقية للملكية الشئبية والنقدية ، فأوجب أن يكون الشيء معلوم الماهية حتى يقع الرضا على شرائه بالتمن العادل رضا نقياً من شبهة الغرر والجهالة ومن كل غبن ، كما نهى عن تلقى السلع أو تلقى الركبان خشية التزوير بالباعة المقبلين بما فيه ظلم والظلم منكر ومحرم في جميع أشكاله ودرجاته ، أو كما يقول ابن تيمية : إن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنهي عن الظلم دقه وجله ، مثل أكل المال بالباطل وجفسه من الربا والميسر وأنواع الربا والميسر التي نهى عنها النبي ﷺ مثل بيع الغرر وبيع جبل الحبة وبيع الطير في الهواء والسملك في الماء والبيع إلى أجل غير مسمى وبيع المصرة وبيع المدلس والملاسة والمنازمة والمزابنة والمحاولة والنجش وبيع الثمر قبل صلاحه وما نهى عنه من المشاركات الفاسدة ،^(٢)

(١) أظفر في شرح هذه الأصول: الأشباه والنظائر لابن نجيم وشرحه غمزة عيون البصائر للحموي . دار الطباعة العامة بمصر ١٢٩٠ هـ - ص ١١٨ و١٢١ وأظفر : الإسلام المختصر عليه للشيخ محمد الفزالي ص ١٠٤ .

(٢) السياسة الشرعية في إصلاح الراعي والرعية - طبعة دار الفقه تحقيق وتعليق محمد إبراهيم البنا ومحمد أحمد عاشور ١٩٧١ ص ١٧٩ : والحبل هو ما يبطون التوق من الحمل منى عندلأه يبع شيء لم يخلق بعد ، وبيع الخلاصة أن يقال إذا لمست ثوبي ولمست ثوبك فقد وجب البيع وبيع المنازمة أن يقال إذا نذت متاعك أو نبذت متاعى فقد وجب البيع بكذا ، والمزابنة هي بيع الثمر في رؤوس النقل بتمر كيلة ، والمحاولة بيع الزرع في سنبله بمحطة ، والنجش أن يزيد في ثمن السلعة وهو لا يريد شرائها ليقع غيره فيها .

وأظفر: ابن رشد في بداية المجتهد ونهاية المقتصد - دار الفكر بيروت ج ٢ ص ١٢٢ وما بعدها وكتب الفقه الأخرى في باب التزوير .

وظاهر أن تحريم هذه المعاملات يرجع إلى أنها أكل أموال بالباطل أو ذريعة إلى أكل المال بالباطل ، وهو الأمر المنهى عنه في الآية القرآنية الكريمة ، وليس في التسمير شيء من هذا القبيل ، كما أن التسمير لا يمس الرأى في التجارة ، في صحيح التفسير

المطلب الثاني

في ترجيح القول بالتسمير

٤٧ - تمهيد :

— كان المطلب السابق ، مناقشة وتمحيصاً لأدلة المنع من التسمير وقد اتخذنا في هذه المناقشة موقف التعبير عن الرأى الذى اتجهنا اليه في ترجيح القول بالتسمير ونؤكد في هذا المطلب صحة هذا الرأى .

ونرى أن سلامة هذا الرأى وصحته تقومان — فوق ما تقدم من تنفيذ ما ينقضه — على حقائق ثلاث : أولاها أن الإحتكار محرم في الإسلام بنصوص صريحة حاسمة ، والتسمير لازم لمقاومة الإحتكار وعلاجه ، وثانيها أن التسمير سياسة شرعية تسد بها ذرائع الاستغلال والجشع وتكفل بها سلامة البيوع والمعاملات من الغبن والتفريط . وثالثة هذه الحقائق أن المصلحة تقضى بالتسمير على كل حال وقد توجبه دفعا للضرر عن الجمهور .

(١)

تحريم الإحتكار وضرورة التسمير

ندرس أولا تحريم الإحتكار . يهض التفصيل ، لما له من صلة بتقرير وجوب التسمير ، ولكونه في ذاته من التنظيمات التوفيقية الأساسية في الاسلام .

٣٨ - تعريف الاحتكار لغة واصطلاحاً :

يراد بالاحتكار حبس الشيء عن البيع والتداول بقصد الغلاء ، وفي المصباح المنير (١) : احتكر زيد الطعام إذا حبسه إرادة الغلاء - والاسم الحكرة .

والمعنى القوي بهذا ، يكاد يرادف المعنى الفقهي للاحتكار فقد قيل في الفقه إن الاحتكار هو شراء الشيء وحبسه ليقبل بين الناس فينلو سمره (٢) ، وقال الزرقاني إن الحكرة هي اسم من : احتكر الطعام إذا حبسه إرادة للغلاء (٣) ، وعند الشوكاني أن الحكرة هي حبس السلع عن البيع (٤) . ولأبي الوليد الباجي إن الحكرة والترص هما الادعاء للبيع وطلب الربح بتقلب الأسواق (٥) ، والخفية يعرفون الاحتكار بأن اشتراء طعام ونحوه وحبسه إلى الغلاء أربعين يوماً (٦) ، وعند الشافعية أنه شراء القوت في وقت الغلاء ليمسكه ويبيعه بعد ذلك بأكثر من ثمنه للتضييق حينئذ (٧) ، وعند الحنابلة أن يشتري القوت للتجارة

(١) ج ١ ص ٢٢٦ .

(٢) التاج الجامع للأصول للشيخ منصور على نامف ج ٢ ص ٢٠٥ - على أنه يجب ملاحظة أنليس يلزم لوجود الإحتكار أن يكون الشيء المحتكر نافعاً من شراء وإنما الإحتكار يتحقق بحبس الشيء إرادة الغلاء سواء كان قد وصل إلى حيازة محتكره بالشراء أم بأية وسيلة من وسائل كسب الملكية :

(٣) شرح الزرقاني على موطأ مالك ، ج ٣ ص ٢٩٩ :

(٤) نيل الاوطار للشوكاني ج ٥ ص ٢٢١

(٥) المتقي شرح الموطأ ج ٥ ص ١٥

(٦) حاشية ابن عابدين ج ٥ ص ٢٨٢ (يشار إليه في رسالة الدكتور جلال العلوي في

الاجابو الفتوى علي المأوضة ١٩٦٥ ص ٤٧٣ بند ٣٨٨)

(٧) الرمي في نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ج ٣ ص ٧٥ (د. العلوي في المرجع السابق)

ويحبسه ليقول وينقل^(١). ورأينا أيضا تعريف المالكية فيما أورده أبو الوليد الباجي والزرقاني في شرحهما للوطأ .

وكلها تعاريف متقاربة ، وتدور حول محور واحد هو أن الاحتكار هو حبس الشيء انتظاراً لعلامة . الأمر الذي يعد مرادفاً للامتناع عن البيع^(٢) .

٣٩ — حكم الاحتكار في الإسلام هو التحريم :

قسم العلماء الحكم التكليفي في التريسة الإسلامية إلى خمسة أقسام : واجب ومندوب وحرام ومباح ومكروه^(٣) .

وحكم الاحتكار أنه حرام .

فالاحتكار محرم لأنه يؤدي إلى غلاء الأقوات . وغلاء الأقوات ضار بالمسلمين حرام لذاته^(٤) .

لكن هل الاحتكار المحرم هو احتكار الأقوات وحدها ؟

٤٠ — نطاق التحريم :

الاحتكار في الأقوات حرام بالاتفاق وهو أن يتناع طعاما في الغلاء . ويمكنه ليزداد ثمنه^(٥) .

(١) ابن إدريس — كشف القناع ج ٢ ص ٣٥ (د. المدنى ص ٤٧٤) .

(٢) الدكتور جلال المدنى — المرجع السابق ص ٤٧٤ .

(٣) أنظر في تعريف هذه الأقسام وتوضيحها : المراجعة والتوبة في الفقه الإسلامي للاستاذ الشيخ محمد أبو زهرة ج ١ ص ٢٠١ في مقدمها — والمرجع السابق للاستاذ الشيخ عمر عبد الله من ٣٧ وما بعدها .

(٤) الأستاذ محمد أبو زهرة — المرجع السابق ص ٢٠٧ ، ٢٤٠ .

(٥) روضة الأئمة في إختلاف الأئمة — للإمام أبي عبد الله محمد المصنف ص ١٤٤ .

وقال ابن قدامة الحبلى في كتابه المغنى : إن الاحتكار المحرم هو ما اجتمع فيه ثلاثة شروط : أن يشتري وأن يكون المشتري قوتا وأن يضيق على الناس بشرائه . غير أنه روى عن مالك أنه قال : الحكرة في كل شيء في السوق من الطعام والزيت والكتان والصوف وجميع الأشياء وكل ما أضر بالسوق فيمنع من يحتكر شيئا من ذلك (١) .

إلا أن ابن حزم الظاهري يرى تقييد الاحتكار بالمنوع بما يضر بالناس — وأن الاحتكار في الرعاء لا إثم فيه ..

يقول في كتابه المحلى (٢) : الحكرة المضرة بالناس حرام سواء في الإقباع أو في إمساك ما ابتاع ، ويمنع من ذلك ، والمحتكر في وقت رعاء ليس آثما بل هو محسن لأن الجلاب إذا أسرعوا البيع أكثروا الجلب وإذا بارت سلمهم ولم يجدوا لها مبتاعا تركوا الجلب فأضر ذلك بالمسلمين . قال تعالى (وتعاونوا على البر والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان) (سورة المائدة آية ٢) — وروى ابن حزم ما روى عن رسول الله ﷺ من أنه كان يحبس نفقة أهله سنة ثم يجعل ما بقى من ثمره يجعل مال الله ، وينتهى ابن حزم إلى أن « إمساك مالا بد منه مباح والشراء مباح ، والمذكور بالثم هو غير المباح بلا شك ، فهذا الاحتكار وكل احتكار هو إمساك ، والاحتكار مذموم (لا يحتكر إلا غاطىء) وليس كل إمساك مذموما بل هو مباح حتى يقوم دليل بالمنع من شيء منه فهو المذموم حينئذ . »

(١) الاحتكار وموقف الفهرج الإسلامى منه للدكتور محمد سلام مذكور ص ٤٦٩ .

(٢) الجزء التاسع ص ٧١٧ مسألة ١٥٦٨ .

ولم يقبل ابن حزم ما روى عن عمر عن النبي في قوله عليه السلام : من احتكر طعاماً أربعين يوماً فقد برى من الله وبرئ الله منه ، واغرض ابن القماش على إن حزم في تضعيفه هذا الحديث وقال : إن ابن حزم لما فهم من الاحتكار في هذا الحديث مطلقه ضعف الحديث ، فلو حله على الشراء في وقت الغلاء — كما قال أولاً — كان أليق ، وهو معنى الحديث (١) .

٤١ — ونحن مع ابن حزم في أنه متى انتفى الضرر من الاحتكار في وقت ما فلا تحريم ، لأن لكل حكم علته التي تدور معه وجوداً وعدماً ، وعلة تحريم الاحتكار أنه ضار بالناس مضيق عليهم وتنتفي هذه العلة في وقت الرخاء ، بل إن الاحتكار في وقت الرخاء لا يكون احتكاراً بالمعنى المقصود بتحريمه ، وإنما يتخذ معنى التدبير وإدخار الأشياء إلى وقت الحاجة إليها . وهذا لا ضرر فيه ولا وجه لتحريمه (٢) ،

ويرى الأستاذ الدكتور محمد سلام مذكور ، بحق ، أن الاحتكار المحظور في الشريعة الإسلامية هو حبس أى شيء تشتد حاجة الناس إليه ويستعملونه في حياتهم ويتضررون من حبسه عنهم . ويستوى في ذلك أن يكون ذلك الحبس نتيجة شراء أو اختزان وأن يكون الشراء من مصر أو من غير مصر (٣) ، وأن يكون

(١) المحلى لابن حزم تحقيق الشيخ المشقي ج ٩ ص ٧١٨ هامش ١ .

(٢) يرى الأستاذ الشيخ أبو زهرة أن الاحتكار المحظور هو ما كان ذريعة إلى أن يضيق على الناس فيما يجد ضروريا لهم ، ولا يمتنع من احتكار ما لا يضر الناس .

أنظر كتابه : مالك . حياته وعصره ، آراؤه وفقهه : طبعة ثالثة ص ٤٤٦ — وابن حنبل .. ص ٣١٨ .

(٣) البحث السابق للدكتور مذكور ص ٤٧٢ . ومعنى : من مصر أو من غير مصر :

مستورد ومجلوب أو غير ذلك .

ذلك الشيء طعاما أو غير طعام ، ويشمل ذلك ما إذا اشتراه في وقت الغلاء أو اشتراه في وقت الرخص ليرفع سعره ويغليبه على الناس عند الضيق والاحتياج .

تحريم الاحتكار إذن يشمل القوت وغيره مما يحتاج إليه الناس ، وهذا يفيد أن وصف الاحتكار غير قاصر على حبس بعض أنواع الطعام فقط ولا على الأطعمة وحدها وإنما يشمل كل ما تتعلق به حاجة الناس ويكون من مستلزمات معيشتهم ، وقال أبو يوسف : كل ما أضر العامة حبسه فهو احتكار وإن كان ذهب أو فضة أو ثوبا^(١) .

٤٣ - أدلة التحريم :

قطعت السنة النبوية ، الصحيحة الصريحة ، بتحريم الاحتكار ، فضلا عن كونه حراما بتطبيق المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية ، النافية الحرج والداغة للضرر والقاضية بالعدل والتيسير على الناس ..

(١) المرجع السابق ص ٤٦٨ ، والبحث المشار إليه من الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر للدكتور عبد الله الرزقي ص ٢٤٤ ، والمرجع السابق للدكتور الدوي ص ٤٧٦ حيث يقرر أن المذاهب (الاسلامية) اتفقت حول أن العبرة (في الاحتكار) بما يضر العامة . ويقول الشيخ أبو الوفاء المراغي : ليس الاحتكار المحرم خاسا بالطعام كما يرى بعض الفقهاء بل هو عام في كل ما تمس إليه الحاجة وتدعو إليه الضرورة . كاحتكار الأدوية وخيوط النسيج وأدواته والوقود ومواد البناء وغير ذلك مما لا بد منه للناس ولا يستغنى عنه وأنه وإن كانت قد ورد في بعض الأحاديث الصريحة باحتكار الطعام فقد وردت أحاديث أخرى عامة غير مقيدة بذكر الطعام كقوله صلى الله عليه وسلم : من احتكر حكرة يريد أن يخلي بها على المسلمين فهو خاطيء . وقد برئت منه ذمة الله - من قضيا الصل والمال في الإسلام - مطبوعات مجمع البحوث الإسلامية ص ١٩٧٠ ص ٥٦ .

(أ) - ففى الحديث الشريف قوله عليه الصلاة والسلام (لا يحتكر الاغاطى) - وقوله (من احتكر حكرة يريد أن ينفل بها على المسلمين فهو خاطىء - وقد برئت منه ذمة الله) وقوله (من احتكر طعاما أربعين ليلة فقد برىء من الله تعالى وبرىء الله منه) (١)

وأورد السمرقندى ما رواه سعيد بن المسيب عن عمر بن الخطاب عن النبي عليه السلام فى قوله (الجالب مرزوق والمحتر ملعون) وأضاف : وإنما اراد بالجالب ، الذى يشتري الطعام فيجلبه إلى بلده فيبيعه فهو مرزوق لأن الناس يتفتنون به فينال به بركة دعاء المسلمين والمحتر : الذى يشتري الطعام للنفع ويضر بالناس (٢) .

وقال صلى الله عليه وسلم : بئس العبد الخشكر ان سمع برخص ساءه وإن سمع بفلاء فرح ، وقال : وأيما أهل عرصة أصبح فيهم أمرؤ جائعا فقد برئت منهم ذمة الله تعالى ، - وقال من جلب طعاما فباع بسعر يومه فكأنما تصدق به . - وقال : ما من جالب يحلب طعاما إلى بلد من بلدان المسلمين فيبيعه بسعر يومه الا كانت منزلته عند الله منزلة الشهيد ، وأن الجالب إلى سوقنا كالجهاد فى سبيل الله ، و د من دخل فى شىء من اسعار المسلمين ليفليه عليهم كان حقا على الله تبارك وتعالى أن يقعه يوم القيامة بعظم من النار . .

يقول الشوكانى : لا شك أن أحاديث الباب تنهض بمجموعها للاستدلال على عدم جواز الاحتكار .. (٣)

-
- (١) وهذا التقييد بالأربعين ليلة غير مراد به التصديد . أظن الشوكانى فى نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٢٢ ، وسبق أن رأينا أن الطعام ليس هو فقط محل الاحتكار المحرم .
 (٢) السمرقندى فى تنبيه الخافقين - طبعة ١٩٦٦ م ١٢٠
 (٣) نيل الأوطار للشوكانى ج ٥ ص ٢٢١ وبمقتضى أحاديث الباب ما أورده من أحاديث فى باب النهى عن الاحتكار .

بل لقد قيل في تفسير قوله تعالى: ومن يرد فيه بإلحاد بظلم نذقه من عذاب أليم^(١)، أن الاحتكار من الظلم وداخل تحته في الوعيد^(٢) . ويقول المرحوم الأستاذ الشيخ محمود شلتوت أنه : ... وقد صحت أحاديث الرسول في النهي عن الاحتكار، وفيها إعلان المحتكرين ببراءتهم من الله وبرادة الله منهم .. وهذه البراءة لم يعلنها القرآن إلا لجماعة المشركين ، وأذان من الله ورسوله إلى الناس يوم الحج الأكبر أن الله بريء من المشركين ورسوله^(٣) .

ولا شك أن القرآن صريح في النهي عن كذب الذهب والفضة . صريح في الأمر بتداول المال ، كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم^(٤) ، وصريح في منع الاستغلال ومبطل للاحتكار^(٥) .

(ب) — وفصلاً عن تلك النصوص الصريحة القاطعة في النهي عن الاحتكار، فإن القواعد العامة الشريعة الإسلامية تفيد هذا النهي كما تؤكد أعمال الخلفاء الراشدين ومأموراتهم فلا شك أن الاحتكار الضار بالناس هو من الظلم والعدوان . وهما منكران منهى عنهما في القرآن والسنة وقد نقلنا عن شيخ الإسلام ابن تيمية قوله إن العدل في المعاملات هو قوام العالمين لا تصلح الدنيا والآخرة إلا به ،

(١) سورة الحج — آية ٢٥ .

(٢) إحياء علوم الدين للإمام الغزالي ج ٤ ص ٧٧٦ وأظن المرجع السابق قد استورد جلال المدني ص ٤٧٩ .

(٣) سورة التوبة آية ٣ — وأظن : من توجيهات الإسلام ، ١٩٥٩ الشيخ شلتوت ص ١٨١ .

(٤) سورة الحشر آية ٧ .

(٥) الفلسفة القرآنية للمرحوم الأستاذ العقاد — كتاب الملائكة العدد ١٣٤ ص ٢٧٤

وإن عامة ما نهى عنه الكتاب والسنة من المعاملات يعود إلى تحقيق العدل والنبى
عن الظلم دقة وجله (١) .

وقد اعتبر ابن تيمية في موضع آخر من كتاباته (٢) أن الاحتكار لما يحتاج
إليه الناس هو من المنكرات ، (فإن المحتكر هو الذى يعتمد إلى شراء ما يحتاج
إليه الناس من الطعام فيحبسه عنهم ويريد اغلاءه عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين)
كما اعتبره ابن القيم ظالماً لمعوم الناس وعد الاحتكار من المنكرات كذلك (٣) .

ثم نجد ابن القيم في موضع آخر من كتاباته (٤) ، يذكر أن الشارع نهى عن
الاحتكار وقال : لا يحتكر إلا خاطئ . ، لأنه ذريعة إلى أن يضيق على الناس
أقواتهم . فابن القيم هنا يرجع النهى إلى أن الاحتكار ذريعة للتضييق على الناس ،
وهو هناك يمدد منكره في ذاته وظالماً لمعوم الناس ، وعلى الحالين فهو منهى عنه
بغير خلاف .

وروى الزرقانى في شرحه على موطأ مالك أن عثمان بن عفان كان ينهى
عن المحكرة (٥) .

وروى عن عمر بن الخطاب قوله : لا حكرة في سوقنا ، لا يعتمد رجال

(١) السياسة الشرعية في إصلاح الراعى والرعية ص ١٧٨ .

(٢) الحسبة في الإسلام ص ١٧ .

(٣) الطرق الحسكية - طبعة ١٩٦١ تحقيق محمد جليل ص ٢٦٣ .

(٤) إعلام الموقعين - طبعة ١٩٦٨ ج ٣ ص ١٥١ . طبعة النهضة الجديدة

بالقاهرة .

(٥) شرح الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٢٩٩ بند ١٣٨٨ وأخر المتنق لابی الوليد

الباجي ج ٥ ص ١٥ .

بأيديهم فضول من أذهاب إلى رزق من رزق الله نزل بساحتنا فيحتكرونها علينا ولكن أيما جالب جلب على عمود كبده في الشتاء والصفيفه فذلك ضيف عمر فليعب كيف شاء الله وليمسك كيف شاء الله (١) .

فصر ينهى عن الاحتكار نهياً مطلقاً ، ثم يربط النهى بتشجيع الجلب ، وهو الاستيراد بالمضى المعاصر ، وهذا التشجيع يؤكد مكافحة الاحتكار وليس قيداً عليها ، لأنه إذا ازداد الجلب إزدادت المروض وازداد الرغاء فنذا الاحتكار مهزوما ومكشوفاً أو لا أثر له .

وروى أيضاً أن عمر بن الخطاب خرج وهو أمير المؤمنين إلى المسجد فرأى طعاماً منشوراً ، فقال ما هذا الطعام ، قالوا طعام جلب الينا ، قال بارك الله فيه وفيمن جلبه ، قالوا يا أمير المؤمنين فإنه قد احتكر ، قال ومن احتكره ؟ قالوا فروخ مولى عثمان وفلان مولى عمر ، فأرسل اليهما فدعاهما فقال ماحلكما على احتكار طعام المسلمين ؟ قالوا : يا أمير المؤمنين ، نشترى بأموالنا ونبيع ، فقال عمر : سمعت رسول الله ﷺ يقول : من احتكر على المسلمين طعامهم ضرب به بالافلاس أو بمحذام . قال فروخ عند ذلك : يا أمير المؤمنين أعاهد الله وأعاهدك ألا أعود في طعام أبداً وأما مولى عمر فقال إنا نشترى بأموالنا ونبيع .

قال أبو يحيى : فافقد رأيت مولى عمر محذوماً (٢) .

(١) موطأ الإمام مالك وشرحه تنوير الحوالك للبروطى طبعة الخمى ١٩٥١ ج ٢ ص ٦٩ .

(٢) الامتدلاين خبيل . طبعة ١٩٤٦ ج ١ ص ١٣٤ فقرة ١٣٥ - ويقول المرحوم

الشيخ شلتوت أن في الحديث وعبد المحكرين بالجذام والافلاس وكأن الجذام جزاء اقطاعهم أرزاق الناس بغير حق وكأن الافلاس جزاء طمعهم في الفنى عن طريق يؤذى الناس ويقترم .

أظهر : من توجيهاً الإسلام - طبعة ١٩٥٩ ص ١٨١ .

وقد أورد الدكتور محمد بلتاجي هذا الحادث في كتابه عن « منهج عمر بن الخطاب في التشريع » وانتهى إلى أن عمر لم يقبل احتكار الأقوات بدعوى حرية التجارة^(١) .

وللأستاذ الدكتور مذكور تعليق على موقف عمر في هذه الحادثة يقول فيه أنه يبدو من هذه القصة أن عمر بن الخطاب سلك مع هذين الموليين مسلك الارشاد فيما يرتكبان وتعليمهما ما يجهلان على مقتضى ما سمع من النبي . فأما أحدهما فانحط وانقاد لأمر أمير المؤمنين وأما الآخر وهو مولى عمر فإنه يجوز أن يكون قد سلك مسلك المناقشة والحاجة مع أمير المؤمنين فرأى له وجهته ولم ير أن يلزمه ولا سيما أن هذه الحادثة جلب فيها الطعام من خارج مكة وليس ذلك مما أجمع على اعتباره احتكاراً^(٢) .. — فكيف ولم يثبت أن حاجة الناس إليه كانت شديدة في ذلك الوقت ، ولكن عمر أراد أن يروى لها ويكلمها إلى نفسيهما في عصر عمرى كانت النفوس فيه مستصلحة والفتائر مستيقظة ، فكان عمر يرى أن يكل مولاة إلى اجتماعه في أمر لم يجمع الناس على تحريره ، ولعل عمر اكتفى من مولاة بذلك لأنه لم ير الحاجة داعية إلى مصادرة بضاعته وبيعها عليه ومعاقبته على احتكارها . ولو رأى ذلك واقتنع به لبطش به وهو الأمير الحازم الذي صار مضرب المثل في العدل والشدّة في الحق إلا أنه مع ذلك كان رجلاً عادياً إلى الحق لا يستعمل الشدة في موقف الدين . على أن الرواية إن صحت^(٣) فإنها تقول إن مولى عمر أصيب بالجذام ولعله تشام فأصيب أو تحقق فيه وعد الرسول مر تكتب ذلك الفعل بهذا الأمر^(٤) ..

(١) رسالة الدكتور بلتاجي ص ٢٣١ - ٢٣٢ .

(٢) وتشجيع الجلب ظاهر في الأحاديث النبوية التي تنهى عن الاحتكار كما قلنا .

(٣) ولعله يقصد « رواية أبي يحيى » عن إصابه مولى عمر بالجذام .

(٤) الاحتكار وموقف التشريع الاسلامي منه ص ٤٩٦ .

— وما يؤثر عن الإمام على كرم الله وجهه أنه كتب إلى الأشر نخفى لما ولاه على مصر يأمره بما نصه (.. واعلم مع ذلك أن في كثير منهم — التجار وذوى الصناعات — ضيقاً فاحشاً وشحاً قبيحاً واحتكاراً للنافع وتحكماً في البياعات . وذلك باب مضرة العامة وعيب على الولاية فامنع من الاحتكار فإن رسول الله ﷺ منع منه وليكن اليسع سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع فمن قارف حكرة بعد نهيك إياه فتشكل به وعاقبه في غير اسراف (١) .

٤٣ — جزاء الاحتكار في الاسلام :

جزاء الاحتكار أن يباع السلح المحتكرة جبراً عن صاحبها بالثمن المعقول أو يجبر هو على البيع ، بالعقوبة التي تحمله على أن يبيع بكسب معقول لا استغلال فيه لحاجة الناس (٢) .

تجد هذا الحكم فيما كتب الأقدمون من أئمة الفقه الاسلامى ، فالزرقانى في شرحه على موطأ مالك يقول : إن نزل بالناس حاجة (إلى الطعام) ولم يوجد عند غيره يعنى المحتكر — جبر على بيعه بسعر الوقت لرفع الضرر عن الناس (٣) .

وأبو الوليد الباجى يقول إنه إذا أبى المحتكر أن يبرز ما حبه إلى السوق ليأخأخرج من يده إلى أهل السوق يشتركون فيه بالثمن فإن لم يعلم ثمنه فيسمره يوم احتكاره (٤) .

(١) نهج البلاغة . طبعة كتاب الشعب . تحقيق الإمام محمد عبده ج ٥ ص ٣٤٢ :

(٢) الشيخ أو زمرة — في المجتمع الاسلامى ص ٦١ ، الأستاذ مصطفى الزرقا ، للفنل

النفقى العام ، الطبعة الخامسة — ج ٢ ف ٥٩٣ .

(٣) : شرح الزرقانى على الموطأ ج ٣ ص ٢٩٩ .

(٤) المتقى شرح الموطأ ج ٥ ص ١٧ .

وذهب الحنفية إلى مثل ذلك ، فمنهم أن المحتكر يؤمر بالبيع فإذا لم يبع ،
باع عليه القاضى (١) .

والشافعية يجبرون المحتكر على البيع فإن امتنع باع عليه الحاكم ، إذ أنهم
يحولون لوالى الحسبة حمل المحتكر على البيع ويحصلون للقاضى ولاية
البيع عليه (٢) .

والحنابلة بدورهم يذهبون إلى أن المحتكر يجبر على البيع كما يبيع الناس . فإن
أبى أن يبيع ما احتكره وخيف التلف بحبسه عن الناس فرقه الإمام على المحتاجين
إليه ويردون مثله عند ذوال الحاجة (٣) .

— ولا يقف الأمر عند إجبار المحتكر على البيع ، بل قد يمنع من الربح مطلقا
لسوء نيته ، وروى عن جابر أن من احتكر طعاما على الناس وأبى أن يبيع إلا
على حكمه وهو غال يزرع منه (٤) — وفى هذا معنى المصادرة .
ويقول الشيعة الاسماعيلية إن النهى عن الحسرة واجب فمن لم ينته عزّره
الحاكم وعاقبه باظهار ما احتكر — وواضح أن المقصد من إظهار ما احتكره هو
عرضه فى السوق ويومه للناس (٥) فضلا عن تعزيره (٦) ..

قال السمرقندى : ينبغى أن يجبر المحتكر على بيع العلم فإن امتنع من ذلك

(١) الأشباه والنظائر لابن نجيم ج ١ ص ١٢١ (والدكتور المدوى . ص ١٤٦)

(٢) حاشية نهاية المحتاج إلى شرح المنهاج ص ٣٠ (د . المدوى ص ١٤٦)

(٣) كشف القناع لابن ادريس ج ٢ ص ٣٦ (د . المدوى ص ١٤٦) والحسبة فى الاسلام

لابن تيمية ص ١٧ ، ٤١

(٤) ، (٥) الدكتور محمد سلام مذكور فى البحث السابق ص ٤٩٤ .

(٦) د . نصى الدوين : الحق ومدى سلطان الدولة فى تقيده — دار الفكر بيروت — طبعه

١ ص ١٦٦ وسوف ندرس «أهمية التزير أو العقوبة التخيرية» .

فانه يميز ويؤدب (١)

وقال ابن حجر الميمني : أجمع العلماء على أنه لو كان عند إنسان علم واضطر إليه الناس يجبر على يئمه دفعا للضرر عنهم (٢) .

وقد سبق أن رأينا أن الاحتكار يشمل العلم وغيره مما يحتاج إليه الناس ؟

خلاصة ذلك أن الإسلام يحرم الاحتكار ، ويرد على المخترع قصده السوء فيقتضى بنزع ما احتكره ومصادرته ، ويسمح بمعاقبته جزاء عدوانه على المصلحة العامة وإضراره بحقوق المجتمع .

٤٤ - تعليل النهي عن الاحتكار وتحريمه :

اتفق الفقه الاسلامي على مبدأ تحريم الاحتكار تطبيقاً للأدلة التي سلف عرضها .

والاسلام اذ ينهى عن الاحتكار إنما يدعو إلى التصرف السريع في السلع تيسيراً على المحتاجين واقتناعاً بما تيسر من الربح وتضحية في سبيل مصلحة الجماعة (٣) كما يحرم الإسلام الملكية التي تنشأ عن الاحتكار باعتبار الاحتكار منعاً من تداول الثروة ووسيلة مقبته من وسائل السيطرة والاستغلال (٤) .

وعلى هذا الماضي اتفق الكاتبون المحدثون في الفقه الاسلامي وإن اختلفت عبارتهم في تعليل تحريم الاحتكار ، ففيل إن هذا التحريم منع من إساءة

(١) نبيه الخافين لاسم قندي ص ١٢١ . (طبعة المكتبة التجارية الكبرى ١٩٦٩)

(٢) من قضايا العدل والمال في الاسلام للشيخ المراغي — المقار اليه ص ٥٦

(٣) المرجع السابق للشيخ أبو الوفا المراغي ص ٤٤

(٤) دروس في الاشتراكية العربية للدكتور علي البارودي ١٩٦٦ ص ٩١

استعمال الحق (١) . وأنه تحريم لطرائق الكسب غير السليم وعمل بالقاعدة الإسلامية التي تخضع لها جميع المعاملات وهي قوله عليه السلام : لا ضرر ولا ضرار ، لما في الاحتكار من إضرار بالمستهلكين (٢) . وأنه نهى عن الظلم في التملك (٣) . وأنه إقامة لقواعد الاقتصاد على نظام مصالح (٤) ، وأنه دفع للضرر العام ولو باحتال ضرر خاص (٥) وأنه نهى عن أكل أموال الناس بالباطل (٦) وأنه نهى عن الكسب الخبيث الحرام المتناقض مع التجارة عن تراض ونهى عن الاعتداء وأمر بالتعامل العادل (٧) وأنه نهى عن الأثنية الجشعة وأمر بالتكافل والائثار ورعاية مصلحة الجماعة (٨) .

٤٥ - العلاقة بين تحريم الاحتكار ووجوب التسعير :

يعد تحريم الاحتكار ، في ذاته ، مبدأ أساسيا من مبادئ النظام الاقتصادي الإسلامي (٩) ، كما يمكن اعتباره نظاما تموينيا يقصد به الإسلام إلى إمداد

(١) البحث السابق للمكتور مذكور ص ٤٦٦ .

(٢) الفتاوى على عهد الواحد وافي في المساواة في الإسلام سلسلة أقرأه ١٩٦٥ الطبعة الثالثة ص ١١٥ ، ١٢٥ ، وفي « قصة الملكية في العالم » ص ١٣٧

(٣) المكتور مصطفي السباعي - اشتراكية الإسلام ص ١٤٨

(٤) الأستاذ العقاد ، في الفلسفة القرآنية ، السابق ص ٢٢٤ .

(٥) الدكتور فصي الرشيد ، المرجع السابق ص ٤٦٢ ، والأستاذ مصطفي الزرقا ، المرجع

السابق ج ٢ - قرعة ٩٣

(٦) الفصح محمود عنتوت - المرجع السابق ص ١٨١

(٧) الأستاذ أبو زهرة في « المجمع الإسلامي » ص ٦١ - « وتنظيم الإسلام للمجتمع » ص ١٩٩ .

(٨) الشيخ أبو الوفا الرازي في المرجع السابق ص ٥٣

(٩) وراجع . نظرية الإسلام الاقتصادية - ١٩٧١ للأستاذ عبد السميع المصري ص ٩١ .

الجامعة بحاجاتها دون استغلال أو جشع، ويمنع تسلط التجار على ما يلزم لتكوين المجتمع واشباع ضرورياته .

واعتبار تحريم الاحتكار من قبيل التنظيمات التموينية على هذا النحو هو باعتبارنا كما قلنا — على الإفاضة في دراسته كما تقدم وقد رأينا في العناصر الرئيسية لهذه الدراسة معنى الاحتكار وحكمة تحريره ونطاق هذا التحريم وكيف يكفله الاسلام بجزء رادع هو نزع الشيء المحتكر جبراً عن مالكه ومعاقبته على احتكاره ..

٤٦ — هذا، فضلاً عن أن لدراسة مسألة الاحتكار ارتباطاً لا ينفصم مسألة التسعير، ونستطيع أن نستمد من هذه الدراسة حجتين للقول بشرعية التسعير بل ووجوبه :

أ — الحجة الأولى : أنه وقد جاز نزع ملكية المحتكر جبراً عنه ومصادرتها تيسيراً على الناس في الحصول على ما يحتاجون منها وعقاباً له على استغلاله حاجة الناس إليها . أفلا يجوز من باب أولى فرض قيود على حريته في تقدير الثمن ما يرضه للبيع أو ما يملكه للتجارة، وهو معنى التسعير ؟ إن التسعير أدنى درجة من مصادرة أصل الملكية ، لأنه لا يمدى تحديد أسعار معينة للشيء مع بقاءه على ملك صاحبه ، والتسعير الجائز هو ما كفلت فيه السلطة العامة مصلحة البائع في الربح الحلال ومصلحة المشتري في ألا يدفع غير الثمن العادل وليس في مثل هذا مساس بأصل الملكية .

ويمكن أن يقال أن سياسة التسعير مرتبطة بسياسة مقاومة الاحتكار — وقد تتوقع من المحتكر العدول عن احتكاره والرجوع إلى الحق والصواب ، إذا جابهته سياسة تسعير عادلة ومستقرة ، ينفذ أزماءها من نتيجة موقفه العاصي فيؤثر السلامة في مسايرة مثل هذه السياسة المأدبة ، التي تكفل له بمحاشروها

ب — والحجة الثانية : أنه إذا لم تؤمن نفوس التجار وأصحابها داء الشراعية . فلا يمسك لها من الطمع ولا رادع لها عن الاحتكار . إذا كان ذلك ، كان التسعير لازماً لا يحصى عنه لكشف ميول المحتكرين وفرض احتكارهم ، فهم إذا يرفضون البيع بالأسعار المعقولة ، يتعين أن تكون هذه (الأسعار المعقولة) في متناول علم الكافة ومعددة بمعرفة ولي الأمر الذي يملك الإجبار على احترامها ومراعاتها . وهذا هو معنى التسعير الذي اخترناه موضوعاً رئيسياً لهذا الكتاب منذ السطور الأولى ، وهو التسعير الذي نراه ضرورياً ولازماً لمقاومة الاحتكار ودرئته ، عن مصالح الناس وحوادثهم ، ثم هو لازم كميّار لتعديد متى نكون بصدد احتكار — أي لبيان حالات الامتناع عن البيع — وكميسار لتصرف ما تتم مصادره بجازاة للمحتكر — من البضائع والأشياء ..

بعبارة أخرى ، يمكن أن نقول أن التسعير لازم لسد الذريعة إلى الاحتكار ، الذي يؤدي بدوره إلى الغلاء ، والتسعير من وجهة ثمانية ، وسيلة لمكافحة الغلاء ، فكان التسعير وتحريم الاحتكار أمران متعاقبان يدوران في حلقة واحدة ولهدف واحد متجانس هو ضبط حركة التجارة وتحقيق العدل في المعاملات وتوفير ما يلزم الناس ، أو تموينهم في ظل هذا الضبط العادل لمسار المعاملات .

ولهذا قال الباحثون إن التسعير يكون واجباً عند محاولة الاحتكار واستغلال حاجة الناس إلى السلعة لجنى ربح أكبر ^(١) — لأن التسعير يجبرهم على السعر العدل .

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية في بحثه التسعير : إذا امتنع الناس من بيع ما يجب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويعاقبون على تركه وكذلك من وجب

(١) دكتور بلتاجي في المرجع السابق ص ٢٢٣ ، الشيخ منصور علي فاضل في التاج الجامع للأصول ج ٢ ص ٢٠٤ ؛ دكتور حسين حامد في رسالته الفار الهياص ٢٢٨ .

عليه أن يبيع بشئ المثل فانتع أن يبيع إلا بأكثر منه فمنا يؤمر بالواجب ويسأحب على تركه بلاريب (١) .

وقال الإمام ابن القيم في بحثه للتسمير في السياسة الشرعية . . . أما أن يتمتع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة (٢) . . . فمنا يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ، ولا من التسمير إلا لإزامهم بقيمة المثل ، فالتسمير هنا لإزام بالعدل الذي ألزمهم الله به ، (٣) .

. . .

— هكذا نجد أن التسمير لون من ألوان مقاومة الاحتكار وطريق من طرق معالجة الاحتكار (٤) . والاحتكار جرم بالاتفاق . ودره الحرام واجب ، وما يؤذى به الواجب يكون واجبا ، وهذه أصول من الأصول الفقهاء الإسلامية المقررة .

(٢)

التسمير واجب صدأ للذرائع

٤٧ — صد الذرائع في الشريعة الإسلامية :

من الأدلة المعروفة في الفقه الإسلامي ما يسمى صد الذرائع والذرائع هي الوسائل إلى الشيء أو المنافذ المفضية إلى تحققه ، وسدّها هو المنع منها ، فسدّ

(١) الحب في الإسلام ص ٣٥ وقاوب الطرق المسكية في انيساسة الشرعية لابن القيم .

طبعه ١٩٦١ م ٢٧٨ .

(٢) وهذا هو الاحتكار .

(٣) ابن القيم في الرجيع السابق ص ٢٦٤ .

(٤) الدكتور سلام مذكور في البحث السابق ص ٥٠٤ .

الذرائع هو المنع من بعض المباحات لإفضائها إلى مفسدة (١) ومقتضى هذا الدليل أن ما يؤدي إلى الحرام يكون بدوره حراما فيمنع (٢)

وبدءة قول. إن إطلاق الحرية في البيع والشراء بأى ثمن دون تقييد، كأمر مباح أصلا، قد يكون وسيلة إلى الاستغلال والجشع ومنفذاً للاحتكار والتحكم في ضروريات الناس. فيقضى هذا الأصل الشرعى بسد هذا الباب وذلك بتقييد التعامل بأسعار معينة على نحو ما رأينا في مقاومة الاحتكار. . . . ولأن الاضرار الفادحة من ترك الأسعار حرة توجب التدخل في أمرها حكما (٣) والذريعة كما يجب سدها يجب فتحها وتكره وتنباح هكذا يقول الإمام الغزالي كما يقول «إن الذريعة هي الوسيلة فكما أن وسيلة المحرم محرمة فوسيلة الواجب واجبة وهي الطرق المفضية إليه وحكمها حكم ما أفضت إليه من تحريم وتحليل (٤)، فالشرعية مبنية على الاحتياط. والاختصاص بالحزم والتحرز عما عسى أن يكون طريقا إلى مفسدة (٥) . .

(١) المحاضرات المشار إليها للشيخ طه اسمعوى ص ٢٢

(٢) وانظر أصول الفقه الاسلامي للشيخ محمد مصطفى على . مذكرات بالآلة الكاتبة ١٩٩٦ ج ٢ ص ١٦٩ . ويقول الشيخ أبو زهرة : الذرائع مؤداها أن ما يؤدي إلى حرام يكون حراما وما يؤدي إلى حلال يكون حلالا بمقدار طلب هذا السبل وكذلك ما يؤدي إلى مصلحة يكون مطلوباً وما يؤدي إلى مفسدة يكون حراما - واجم : مالك بن أنس - دائرة معارف الشعب ١٩٦٠ العدد ٤ ص ٢٧ .

(٣) الاسلام المتحرى عليه للشيخ محمد الغزالي طبعة ثالثة ص ١٠٦

(٤) الفروق للقرافي ج ٢ ص ٣٣ . معانية دار إحياء الكتب العربية ١٣٤٥

(٥) الوقاتل للشاطبي ج ٢ ص ٢٥٣ - «أبو زهرة في كتاب (مالك) ط ٢ ص ٤٤١»

٤٨ - ومن الأدلة على حجية هذا الدليل حديث الثمان بن بشير فيما رواه مسلم . قال سمعت رسول الله ﷺ يقول : الحلال بيِّن والحرام بيِّن وبينهما أمور مشبهات لا يعلمن كثير من الناس فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه ومن وقع في الشبهات وقع في الحرام كالراعى حول الحمى يوشك أن يرتع فيه ، (١)

وقول رسول الله عليه السلام : لا يبلغ العبد أن يكون من المتقين حتى يدع ما لا بأس به حذراً مما به البأس ،

وترى الإمام الشوكاني يعرف الذريعة بأنها هي المسألة التي ظاهرها الإباحة ويتوصل بها إلى فعل المحظور ويورد حديث الرسول عليه السلام : دع ما يريك إلى ما لا يريك (٢)

وأما شيخ الاسلام ابن تيمية فيقرر في السياسة الشرعية (٣) ما نصه . وكذلك الشر والمصلحة ينبغي حسم مادته وسد ذريعته ودفع ما يفضي إليه إذا لم يكن فيه مصلحة راجحة ، مثال ذلك ما نهى عنه النبي ﷺ فقال : لا يخلون الرجل بامرأة فإن الشيطان ثالثهما وقال : لا يخل لامرأة تؤمن بالله واليوم الآخر أن تسافر مسيرة يومين إلا ومعها زوج أو ذو رحم محرم ، فنهى ﷺ عن الخلوة بالأجنبية والسفر بها لأنه ذريعة إلى الشر .. ، ثم يذكر ابن تيمية في شواهد أن سبيل الحرام حرام لأنه طريق إلى : أن الكلام في سد الذرائع واسع ،

(١) شرح الأربعين النووية للإمام النووي — الطبعة الثامنة ص ٢٤ وأظن المجالس السنية على الأربعين النووية للشيخ أحمد الفضي طبعة ثالثة ص ٢٣ .

(٢) إرشاد الفحول ، للشوكاني . مطبعة صبيح ص ٢١٢ وأظن شرح الأربعين النووية ص ٣٦ — والمجالس السنية — المشار إليها ص ٣٦ :

(٣) ص ١٦٢ وما بعدها

لا يكاد يضبطه ولم نذكر من شواهد هذا الأصل إلا ما هو متفق عليه أو منصوص عليه أو مأثور عن المصدر الأول شائع عنهم... (١)

ولابن القيم أنه « إذا حرم الرب تعالى شيئاً وله طرق ووسائل تفضي إليه فإنه يحرماً ويمنع منها تحقيقاً لتحريمه وتثبيتاً له ومنعاً أن يقرب حماء » (٢)

٤٩ - التعبير واجب سداً للرغبة الاستغلال والطمع :

والنفس البشرية كثيراً ما تميل بطبيعتها إلى الجشع وتملكها الشيطان بالطمع والآثرة . وتحكم فيها الرغبة إلى تحقيق الربح على خسائر الآخرين — يقول الله تعالى : —

« زين للناس حب الشهوات من النساء والبنين والقناطير المقنطرة من الذهب والفضة والخيل المسومة والأنعام والحرث ذلك متاع الحياة الدنيا . والله عنده حسن المآب » (٣) .

ففي هذا اعتداء يمنعه الاسلام ويحرمه داعياً الى البر والتعاون وإلى الإيثار والتضحية في سبيل الغير ، يقول تعالى . . (ولا تعتدوا ان الله لا يحب المعتدين) ويقول رسول الله ﷺ « لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه » — ويقول فيما يرويه عن ربه عز وجل أنه قال « يا عبادي - إني حرمت الظلم على نفسي وجعلته بينكم محرماً فلا تظالموا . . » (٤) .

(١) قلا عن الشيخ أبو زهرة في كتاب (ابن تيمية) ط ٢ ص ٥٠٤

(٢) اعلام الموقعين ج ٣ ص ١٣٥ وقد جمع ابن القيم تسعة وتسعين وحماً للدلالة على ثبوت سد القرائن في الصرع الاسلامي وانتهى إلى أن باب سد القرائن أحد أرباع التكليف : « فإنه أمر ونهى والأمر نوعان أحدهما مقصود لنفسه والثاني وسيلة إلى المقصود والنهي نوعان أحدهما ما يكون النهي عنه مقصود في نفسه والثاني ما يكون وسيلة إلى المقصود فصار سد القرائن المقضية للإلزام أحد أرباع الفين » . راجع إلام الموقعين ج ٣ ص ١٣٥ — ١٥٩

(٣) آل عمران — آية ١٤ .

(٤) انظر شرح الأربعين النووية ص ٣٩ ؛ ٥٩

ويقول عليه السلام : ألا أيها الناس أجملوا في الطلب فإنه ليس لعبد إلا ما كتب له ولن يذهب عبد من الدنيا حتى يأتيه ما كتب له من الدنيا وهي راحة ، وان روح القدس نفث في روعي أن نفساً لن تموت حتى تستكمل رزقها فاتقوا الله وأجملوا في الطلب ، (١) .

بل إن القرآن الكريم لينهى عن مجرد التطلع بنهم الى ما في يد الغير — يقول عز وجل : ولا تمدن عينيك الى ما متعنا به أزواجاً منهم زهرة الحياة الدنيا (٢) ،

وكل هذه أوامر تجعل من الطمع والشراسة وما يؤديان اليه اعتداء وظلما محرمين — فما يؤدى اليهما يكون حراماً اذ لا شك أن تحقيق المرء الربح لنفسه على خسارة غيره عدوان وجشع وأثرة وأنانية ، وهو بهذا الوصف منكر ، والمنكر منبى عنه بغير نزاع — وما يؤدى الى المنكر منبى عنه لإعمالاً للأصل الفقهي القاضي بسد الذرائع ، وتطبيق هذا في الفقه الاسلامي واضح ومؤكد في النهي عن الاحتكار — وهو صحيح في الامر بالتسعين . فالاحتكار في ذاته كما رأينا قد يكون مباحاً ولكنه إذا أفضى الى الضرر أو دل على شهوة للطمع كان حراماً — ومثله في هذا رفض التسعين أو تحكيم البائع في أثمان بضاعته سعياً الى ربح غير مشروع .

ولهذا قرر الفقهاء القدامى كأن تيمية وابن القيم والباحثون المحدثون أن التسعين واجب عندما يفلو التجار في الاسعار أو يتجهون الى الاحتكار .

(١) وقال عليه السلام في وعظ أعرابي طلب الوعظ : إذا مليت فصل صلاة مودع ولا تحدثن بمحدث تتخوف منه غداً وأجع اليأس مما في أيدي الناس .
راجع : إحياء علوم الدين للغزالي ج ١٠ ص ١٧٦١ .
(٢) سورة طه — آية ١٣١ .

والعدل في المعاملات مقصد من مقاصد الشريعة بلا نزاع^(١).

ولقد أسلفنا بيان ذلك في نقول مختلفة عن ابن تيمية وابن القيم وغيرهما .
ويقول الدكتور حسين حامد : إن الأصل أن لكل إنسان أن يبيع سلعته
بالسعر الذي يروق له دون فرض قيود على حريته ولا نكتنا نرى بعض الصحابة
والمجتهدين يمنع البائع من البيع بالسعر الذي يريده إذا كان البيع بهذا السعر
وسيلة للاضرار بالغير وذريعة إلى المفسدة .

وأن ولى الأمر إذا تأكد أن مزاولة التجار للأعمال المشروعة إنما اتخذت
ذريعة إلى ما ليس بمشروع وأنهم تصفوا في استعمال حقوقهم بقصد الإضرار
بمناقبهم والتحكم في الأسواق وأرزاق الناس بعد ذلك فإن له أن يمنعهم
سداً للذريعة .

ويضيف : إن من ذلك ما روى عن المالكية والحنابلة أن ولى الأمر له
أن يحدد للتجار سعراً يبيعون به إذا حاولت طائفة تتعامل في سلعة معينة أن
تستغل حاجة المسلمين وأن ترفع الأسعار إلى الحد الذي لا يبرره قانون العرض
والطلب وإنما عليه الجشع وحب المال بحيث يعرضون سلمتهم بأثمان باهظة
وبضن فاحش وبسعر لا يقدر عليه عامة الناس ، فعند ذلك يمنعون من البيع
إلا بالسعر العدل فهو إذن من باب المنع من المباح إذا اتخذ ذريعة للفسدة
والإضرار^(٢) .

وقد انتهى الباحثون إلى أن اعتبار الذرائع على ما تقدم ، إنما هو دليل على

(١) راجع : السياسة الشرعية ص ١٧٨ والحسبة في الإسلام ص ١٨ ، ١٩ لابن تيمية .

وأغزر لابن القيم : الطرق الحكيمة - طبعة ١٩٦١ ص ٢٦٤ ، ٢٦٥ . ومسبق خاصة يبحث
الاحتكار - وابن نجيم في الأعباء والظائر ج ١ ص ١٢١ .

(٢) نظرية المصلحة في الفقه الإسلامي ص ٢٣٤ - ٢٣٦ .

مرونة شريعة الله وأنها بحق نزلت رحمة للعالمين تساهل واقع الناس في كل جديد نافع^(١) .

٥٥ — وخلاصة البحث في هذه المسألة أن عدم التسعير قد يفضي إلى المفسدة التي تتمثل في فوضى البيع والشراء ، والرغبة في الربح الحرام وشبهة الاحتكار وهذا كله منكر ، فيصح النهي عنه ، بل يجب التحرز منه ودفعه بالتسعير ..

(٣)

المصلحة تقضى بالتسعير

٥٦ — تمهيد :

يعد القول بالمصلحة كدليل شرعي وأصل من أصول الاستنباط في الاسلام- من أدم الأدلة التي تحمل صحة القول بالتسعير ، بل أنها تسوِّغ تدخل الحاكم في نشاط الأفراد بصفة عامة وتجمله تدخلًا شرعيًا لكونه مستندًا إلى مصلحة الجماعة التي تهون في سبيلها المنفعة الفردية والتي تتطلب على مصلحة القلة .

من أجل هذا يحسن تأصيل فكرة التسعير كقيد على التجارة ، على أساس مبناء أن المصلحة تقضى بتطبيق هذه الفكرة ، كما تقضى بفرض كل قيد آخر في مجال المعاملات وفي تنظيم علاقة الحاكم بالمحكومين - وقد رأينا فيما سبق أن سياسة التسعير ذاتها تقتضيها مكافحة الاحتكار والاحتكار حرام بصريح النصوص كما يقتضيها سد الدرائع إلى شبهة المشجع والاستغلال .

وقد يكون من الواجب في تبين هذه الحقيقة — حقيقة الرجوع بالتسعير إلى قاعدة المصلحة — أن نبدأ بتعريف المقصود بالمصلحة في الفقه الإسلامي وموقف

(١) أصول الفقه الاسلامي لفقيه الشافعي ص ١٧٥ وللدخل لفقه الاسلامي

فدكتور سلام مذكور — طبعة أولى ١٩٦٠ م ٢٦٧ .

الأئمة والمجتهدين من الأخذ بالمصلحة ثم تنطرق إلى تطبيق ذلك على مسألة التسمير .

٥٣- ما هي المصلحة ؟

المصلحة في اللغة هي الخير ، يقال في الأمر مصلحة أي خير ، أو هي ضد المفسدة ، أو هي ما يترتب على الفعل بما يبعث على الصلاح (١) .

وفي الفقه : هي معان تترتب عليها أحكام لتحقيق مصلحة للخلق من جلب نفع لهم أو دفع ضرر عنهم وسميت هذه المعاني مصالح لأن بناء الحكم عليها واعتبارها أساساً لمن شأنه أن يحقق مصلحة للناس ، وتسمى مصالح مرسلة ، لإرسالها أي إطلاقها وعدم تقييدها بما يفيد الاعتبار أو الإلغاء (٢)

وقال الخوارزمي : المصلحة هي المحافظة على مقصود الشرع بدفع المفاسد عن الخلق ، وقال الطوفي : هي السبب المؤدى إلى مقصود الشارع عبادة أو عادة (٣) ويرفها الإمام الغزالي بقوله : هي في الأصل عبارة عن جلب منفعة أو دفع مضرة - لكننا نعني بالمصلحة المحافظة على مقصود الشرع . ومقصود الشرع من الخلق خمسة وهي أن يحفظ عليهم دينهم ونفسهم وعقلهم وسلمهم وما لهم فكل ما يتضمن حفظ هذه الأحوال الخمسة فهو مصلحة وكل ما يفوت هذه الأحوال

(١) المصباح المتير ج ١ ص ٢٥٨ وأظهر أصول الفقه الاسلامي للشيخ شافى ج ٢ ص ١٥٩

(٢) محاضرات في تاريخ الفقه الاسلامي للشيخ طه السبكي ص ١٧ - ١٨

(٣) أشار إلى هذين القولين الأستاذ الشيخ شافى في رسالته تحليل الأحكام ص ٧٨ - والعبادة هي ما يقصده الشارع لحقه والدعوى يقصده الشارع لنفع العباد وانظام معاشهم وأحوالهم .
أظهر : سلم الوصول لعلم الأصول للشيخ عمر عبد الله ص ٣٠٩

فهو مفسدة ودفعها مصلحة (١) والمصلحة التي تمد مقيا - لا الأمر والنهي في الشرع الاسلامي التي تنفق مع مقاصده الخمسة المشار اليها (٢) .

وقد تعدد المصالح أو تختلط بالمعابر ، فأقرأ لابن القيم قوله : إذا تأملت شرائع دين الله التي وضعها بين عباده وجدتها لا تخرج عن تحصيل المصالح الخالصة أو الراجعة بحسب الامكان ، وإن تزاخت قدم أهمها وأجلها وإن قامت أدناها - كما أنها لا تخرج عن تعطيل المفاسد الخالصة أو الراجعة بحسب الإمكان وإن تزاخت عطل أعظمها فساداً باحتمال أدناها وعلى هذا وضع أحكم الحاكمين شرائع دينه دالة عليه شاهدة له بكآل علمه وحكمته ولطفه بعباده وإحسانه إليهم .

ويمثل هذا قال العزيز بن عبد السلام ونجم الدين الطوفي (٣)
وانتهى الباحثون في الفقه الاسلامي بحسب إلى أن المقصد العام للشرعة

(١) المستصفى للقرآلى - طبعة بولاق ١٣٢٢ هـ - ج ١ ص ٢٨٦ وأظن دائرة المعارف الاسلامية طبعة كتاب الشهاب ط ٢ المجلد الثالث ع ٧٠ ص ٢٣٧ وما بعدها - وأظن : رعاية المصلحة في الفريعة الاسلامية - بحث للشيخ علي الحقيف بمجلة الوعي الاسلامي . العدد ١٩٦٩/٤٧ - غرة ذي القعدة ١٣٨٨ هـ - ص ١٨ وما بعدها .

(٢) الأستاذ الشيخ أبو زهرة - مالكه - طبعة ٢ ص ٤٠٠

(٣) مفتاح دار السعادة لابن القيم ص ٣٥٠ مشار اليه في المرجع السابق ص ٤١٤ . وأما نجم الدين الطوفي اللطوف ٧١٦ هـ في رسالته عن المصلحة منشورة في مجلة المنار المجلد التاسع ص ٧٦٨ ومعارضات الأستاذ الشيخ عبد الوهلب خلاف . مصادر التشريع الاسلامي فيما لا نص فيه - ١٩٥٤ ص ٨٧ وما بعدها - وقواعد الأحكام في مصالح الأنعام للعزيز بن عبد السلام ج ١ ص ٤ طبعة ١٩٦٨

الاسلامية هو المصلحة دائماً (١) . ذلك لأن هذه الشريعة ما جاءت إلا لمصالح الناس ، فكل نص شرعى هو مشتمل على المصلحة بلا ريب ، فإن لم يكن نص فالمصلحة الحقيقية الملازمة لمقاصد الشرع هو شرع الله تعالى (٢) .

٥٣ - دلائل حجية المصلحة في الاسلام

ومن وجوه حجية المصلحة قوله تعالى (إن الله يأمر بالعدل والإحسان وإيتاء ذى القربى وينهى عن الفحشاء والمنكر والبغى يعظكم لعلكم تذكرون) (٣) وقوله تعالى (وما جعل عليكم فى الدين من حرج) (٤) وقوله عز وجل (يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر) (٥) .

ومن هذه الدلائل قول النبي عليه الصلاة والسلام : لا ضرر ولا ضرار (٦) :
ورواه الدارقطنى (لا ضرر ولا ضرار ، من ضار ضرر الله به ومن شاق شق الله عليه) (٧) .

(١) أظن مثلاً : دراسة مقارنة بين الفريعة الاسلامية والقانون الوضعى فى المعاملات المالية للدكتور عبد المنعم فرج الصنة ١٩٧٠ ج ١ ص ١٦ — ١٨ — وسلم الوصول لعل الأصول للشيخ عمر عبد الله ص ٣١٦ والبحث المشار اليه للشيخ علي الحقيص ص ٢٥ بمجلة الوعى الاسلامى .
(٢) الامام مالك بن أنس للشيخ محمد أبو زهرة ، دائرة معارف الشعب ١٩٦٠ ع ٤ ص ٢٦ .

(٣) سورة النحل آية ٩٠

(٤) سورة الحج آية ٧٨

(٥) سورة البقرة آية ١٨٥ وراجع تحليل الأحكام للشيخ شلبى ص ٢٨٧ ومذكراته فى أصول الفقه الاسلامى ج ٢ ص ١٦٠ .

(٦) وأخرجه مالك فى الموطأ عن عمرو بن يحيى عن أبيه عن سلا وأخرجه الحاكم فى المستدرک والبيهقى والدارقطنى من حديث أبى سعيد الخدرى وأخرجه ابن ماجه من حديث ابن عباس وعبادة بن صامت رضى الله عنه — راجع الأشباه والنظائر لابن نجيم ج ١ ص ١١٨

(٧) تحليل الأحكام للشيخ شلبى ص ٢٨٩ هامش ١ .

واختلف في الفرق بين الضرر والضرار فقليل الضرر فعل الواحد والضرار فعل الاثنين وقيل : الضرر أن يضره من غير أن ينتفع والضرار أن يضره ابتداء وقيل هما بمعنى واحد^(١).

وجاء في تفسير هذا الحديث أيضا أن الكلمتين لاضر ولاضرار تقتضيان رعاية المصالح إيجاباً والمفاسد نفيًا . إذ الضرر هو المفسدة فإذا انتفت لزم إثبات النفع الذي هو المصلحة^(٢).

وبني الأصوليون على هذا الحديث قواعد كثيرة منها أن الضرر يزال ، وأن الضرورات تبيح المحظورات وأن ما أبيح للضرورة يقدر بقدرها وأن الضرر الخاص يتحمل لأجل دفع الضرر العام^(٣).

٥٤ - إجماع الفقهاء على الأخذ بها :

والمصلحة بهذا المعنى كأصل من أصول الاستنباط في الشريعة الإسلامية ، أجمع الفقهاء على القول بها واعتبارها في تنظيم شئون المعاملات.

دليل ذلك ما انتهى إليه الأستاذ الشيخ محمد مصطفى شلبى في بحثه عن «الفقه الإسلامى بين المثالية والواقعية»^(٤) ، من أن الأئمة أصحاب المذاهب « عملوا

(١) تسمي القرطبي ١٩٦٧ ج ٨ ص ٢٥٤ . وقد فسّر بعض العلماء الضرر بما فيه منفعة لك وعلى جارك منه مضرة والضرار بما ليس لك فيه منفعة وعلى جارك فيه مضرة وقيل هما بمعنى واحد والمقصود بجمعها التأكيد . وأظهر : غزير عيون البصائر للمصطفى شرح الأشباه والنظائر لابن نجيم ج ١ هامش ص ١١٨ وقال ابن نجيم: بمعنى أن لا يضر الرجل أخاه ابتداء ولا جزاء . وأظهر شرح لأربعين النووية ص ٧٤ .

(٢) المجالس السنية على الأربعين النووية ، للشارح إليه ص ١٠١

(٣) الأشباه والنظائر لابن نجيم ج ١ ص ١١٨ وما بعدها .

(٤) مجلة الحقوق - جامعة الألكندرية ١٩٥٩ / ١٩٦٠ السنة ٩ العدد ١ ص ٢٥١

بالاستحسان وفيه استثناء من النصوص والقواعد لما تدعو اليه المصلحة وأقروا بالمصالح في مسائل كثيرة : فالإمام مالك عمل بالمصلحة وتوسع في الأخذ بها حتى ظنه كثير من العلماء أنه صاحبها والإمام أحمد بن حنبل رجل الحديث وإمام المحدثين في عصره عمل بالاستصلاح وتوسع فيه ، والإمام أبو حنيفة عمل بالمصلحة ولكن بعنوان آخر فقد عمل بالمرف في أوسع نطاق ، وهو لا يعتبر إلا تبعاً لمصلحة راجحة ، كما عمل بالاستحسان ومن أنواعه الاستثناء بالمصلحة ، وما نقل عن الإمام الشافعي من اشتراطه أن يكون للمصلحة التي يعمل بها شاهد بما وردت به النصوص لم يكن إلا احتياطاً منه لئلا يقتحم هذا الباب من لم يتأهل له أو يتخذ ذريعة إلى الحكم بالهوى تحت ستار المصلحة .

ولاريب أن الائمة الأربعة حين فعلوا ذلك لم يأتوا بدعا ، وإنما أتوه عن فقه عميق دقيق وإمام عظيم بأصول الإسلام وعمل الخلفاء الراشدين ، وقد رأينا أنفاسينا من أدلة ثبوت المصلحة في الكتاب والسنة ، والفارسي لسير الخلفاء الراشدين يمدحهم كانوا يفعلون في حكمهم ما يرون أنه الخير ، وما الخير إلا المصلحة ، وأقرب مثال لذلك ما أوردناه في حديث عمر بن الخطاب لحاطب بن أبي بلتعة حين قال له .. إنما هو شيء أردت به الخير لاهل البلد ، (١) .

ويقول الأستاذ الشيخ محمد أبو زهرة : الفقه الاسلامي في جملة أساسه مصالح الأمة — وهذا أصل مقرر يجمع عليه من فقهاء المسلمين .. واعتبر مالك وأحمد المصلحة في الفقه أصلاً قائماً بذاته وقرروا أن نصوص الشارع لم تأت في أحكامها إلا بما هو المصلحة ، وما كان بالنص عرف به ، وما لم يعرف

بالنص فقد عرف طلبه بالتصوُّص العامة في الشريعة كقوله عليه السلام لا ضرر ولا ضرار وقوله تعالى (ما جعل عليكم في الدين من حرج) . وعلى هذين المذهبين يستطيع الفقيه أن يحكم بأن كل عمل فيه مصلحة ولا ضرر فيه أو كانت النفع فيه أكبر من الضرر مطلوب من غير أن يحتاج إلى شاهد خاص لهذا النوع من النفع : وكل أمر فيه ضرر ولا مصلحة فيه أو إثم أكبر من نفعه فهو منهي عنه من غير أن يحتاج إلى نص خاص .^(١)

والإمام القرافي يقرر أيضا أن جميع الفقهاء أخذوا بالمصلحة المرسلة أصلا قريبا في حقيقة الأمر واعتبروها دليلا في الجزئيات — إذ تجدم إذا قاسوا أو جمعوا أو فرقوا بين المسائلين لا يطلبون شاهدا بالاعتبار لذلك المعنى الذي به جمعوا أو فرقوا بل يكفون بمطلق المناسبة، وهذا هو المصلحة المرسلة^(٢) .

بل لقد رأى الطوفي الخليل المتوفى ٧١٦ هـ أن رعاية المصلحة إذا أدت إلى مخالفة حكم مجمع عليه أو نص من الكتاب والسنة ، وجب تقديم رعاية المصلحة بطريق التخصيص لها بطريق البيان^(٣) .

واففق الأستاذ أبو زهرة^(٤) مع الطوفي فيما ذهب إليه هذا الفقيه ، على

(١) الشيخ أبو زهرة في كتابه من الإمام مالك ط ٢ ص ٣٩٣قرة ١٨٨

(٢) القرافي في تنقيح النصول ص ١٧١ ، ٢٠٠ مشار إليه في المرجع السابق ص ٤١٦قرة

٢٠٩ ، وده حين حامد في المرجع السابق ص ١٨٠

(٣) و (٤) الشيخ أبو زهرة في المرجع السابق ص ٣٩ وقد أشار إلى رسالة الطوفي عن المصلحة — بمجلة المنار المجلد ٩ ص ٧٤٥ ويحسن أن نذكر أن ابن حنبل ذاته يترك للأمام حرية واسعة في إظهار أحكام القرآن والسنة في أن يتخذ جميع ما يراه ضروريا لنهوض المسألة والادبي بالمجمع . دائرة المعارف الإسلامية . المجلد الثاني ع ١٣ ص ٣٨٠ .

تحتفظ مؤداه أنه لا توجد مصلحة مؤكدة خالفت مخالفة مؤكدة نصا شرعيا أو
أمراً أجمع عليه فقهاء المسلمين .

— وإذا كان الطوفى يرى أن المصلحة هي أقوى أدلة الشرع (١) فهو في ذلك
يوأكب مذهب الفقهاء جميعا في اعتبارهم المصلحة دليلا شرعيا ، على أية حال ،
وإذا كان قد تطرف أو غلا في التعبير عن تقديره للمصلحة في وضعها بين الأصول
فإن أحدا في الفقه الاسلامي ، قديمه ومعاصره ، لم يعتبر المصلحة ، على الأقل
كأصل من أصول الاستنباط أيا كان دورها ومرتبها ، وإنما أجمعا على ذلك
لجميعهم على وجوب رعاية مصلحة الناس ودفع الضرر عنهم .

« وإنما فرأى أكثر علماء الأمة ، من تقرير هذا الأصل تقريراً صريحاً مع
اعتبار كلهم له كما قال القرافي ، خوفاً من اتخاذ أئمة الجور آية سجة لاشباح
أهوائهم وإرضاء استبدادهم في أموال الناس ودعائم فرأوا أن يتقوا ذلك
بارجاع جميع الأحكام إلى النصوص ولو بضرب من الأقيسة الخفية فجعلوا مسألة
المصالح المرسلة من أدق مسائل العلة في القياس ولم ينوطوها باجتهاد الأمراء
والحكام . وهذا الخوف في محله ولكن لم يبق الأمة من أهواء الحكماء كما ينبغي
إذ كان يوجد في عهد كل ظالم ، من علماء السوء من يمهّد له الطريق ولو لبعض
ما يريد من إتباع الهوى » (٢) .

(١) أظفر في عرض نظرية الطوفى وتقريرها المرجع السابق للدكتور حسين حامد م. ٥٣٠
ورسالة الدكتور مصطفى زيد : المصلحة في التشريع الاسلامي ونجم الدين الطوفى ١٩٦٤ ط ٢
م ٦٠ وما بعدها .

(٢) تصحيف المنار . ج ٧ ط ٢ مطبعة المنار ١٩٢٨ م ١٩٩٧ — ١٩٩٨ .

وهكذا ينفق جمهور الفقهاء على أن المصلحة أساس صالح لتشريع الأحكام
الفقهاء (١).

٥٥ - نتيجة البحث - إيجاب التسمير أخذاً بالمصلحة :

والذي يعنينا من هذا العرض لموقف الأئمة من المصلحة أن نخلص إلى التسليم
بإجماع الفقهاء على أن كل ما فيه مصلحة للناس أو دفع مضرة عنهم يكون واجباً
شريعاً . وأن نلتقي عند أن التسمير ، وغيره من قيود التجارة العادية - لا يعدوان
يكون سياسة لتحقيق المصلحة للجمهور ودفع ضرر الضلأ المحتل عنهم - ومضى
رسم التسمير على أساس سليم كان حقاً لمصلحة الناس في أموالهم ودافعاً معنارة
الاستغلال والاحتكار عن أنفسهم ومن ثم يكون واجباً في هذه الحدود ، لأن
كل ما يحقق المصلحة يضمن إعماله ولأنه يرد الضرر ويسد ذرائع المفسدة عن
الأكثرية ، ونقول ، الأكثرية ، لأن الضرر الذي يدفع بالتسمير - لا يشترط فيه
ليعتبر عاماً متوجهاً للتسمير - أن يكون شاملاً لعامة المسلمين بل يكفي أن يلحق
جماعة عظيمة منهم كأهل السوق أو الحى أو أهل بلد أو قطر (٢) .

ويمكن أن نشير في تطبيق هذه النتيجة إلى ما ذكره القاضى أبو الوليد
الباجى المتوفى سنة ٤٩٤ هـ في توجيهه رأى من أجازوا التسمير بأن وجه هذا
الرأى (هو ما يجب من النظر في مصالح العامة والمنع من إغلاء السعر عليهم
والإفساد عليهم وليس يجر الناس على البيع وإنما يمنعون من البيع بغير السعر
الذى يحده الإمام على حسب ما يرى من المصلحة فيه للبائع والمبتاع ولا يمنع

(١) موقف الأئمة من المصلحة للاستاذ الدكتور ذكرى البرى - صحيفة الأهرام ٢٦ أكتوبر

البائع ربها ولا يدوغ له منه ما يضّر بالناس (١) .

ولمّا يقول شيخ الاسلام ابن تيمية من أن التسمير (إذا تضمن العدل بين الناس مثل إكراههم على ما يجب عليهم من المعارضة بشمن المثل ومنهم ما يحرم عليهم من أخذ زيادة على عوض المثل فهو جائز بل واجب ... والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه ، فالتسمير في مثل هذا واجب بلا نزاع وحقيقته الزامهم ألاّ يبيعوا أو ألا يشتروا إلا بشمن المثل وهذا واجب في مواضع كثيرة من الشريعة فإنه كما أن الإكراه على البيع لا يجوز إلا بحق ، يجوز الإكراه على البيع بحق في مواضع كثيرة مثل بيع المال لقضاء الدين الواجب والنفقة الواجبة ... (٢)

وما يقوله الإمام ابن القيم من أن التسمير واجب بلا نزاع كلما كانت حقيقته : لإزام الناس بالعدل ومنعهم من الظلم (٣) .

ولا شك أن الإلزام بالعدل والمنع من الظلم ، والإكراه الذي يكون (بحق) كلها مما يدخل في معنى المصلحة كما رأينا في الفقه والفقه .

٥٦ - ويجمع الكاتبون المعاصرون في الفقه الاسلامي على أن التسمير تطبيق من تطبيقات فكرة المصلحة في الاسلام . ويكفي أن نشير إلى مواضع أقوالهم في هذا المعنى على هامش هذا البحث تغاديا لتكرار (٤)

(١) المتنبي شرح اللوام ، ط ١ ج ٥ ص ١٨ وتلخيص الأحكام للشيخ خليلي ص ٧٨ .

(٢) الحسبة في الاسلام ص ١٨ ، ١٩ .

(٣) الطرق الحسكية في السياسة الشرعية ص ٢٦٤ - ٢٦٥ .

(٤) أنظر في أن التسمير أخذ بالمصلحة : البحث المعارف اليه للشيخ هادي في مجلة الحقوق =

وإنما يمتزىء بما قيل في هذا الشأن الفتوى الآتى نصها: « إن تسخير المواد التموينية في وقت الضائقة عمل ضرورى تقتضيه المصلحة العامة لتيسير الجيش لجميع الأفراد على سواء وللمنع التهارج والتغالب عليها ويدخل ذلك في باب السياسة الشرعية التى تجعل لولى الامر فى مثل ذلك حق التخصيص والتحديد والتسخير إستناداً إلى قاعدة لا ضرر ولا ضرار وقاعدة (الضرر مدفوع) وتعمل طاعته فيما يجرى به فى ذلك حتماً وعفافته إنما والمعقوبة عليها حقاً . والسياسة العادية الرشيدة من الدين الحنيف .

وكذلك الحكم فى تسخير غيرها - أى غير المواد التموينية - بما يحتاج اليه فى المعيشة كالملابس والأغذية ومواد البناء وغيرها ، ومن البين أنه يحرم بيعها بأزيد مما سعت به - والله أعلم ، (١) .

وقد اخترنا نص هذه الفتوى لدلائلها الشاملة على ما نغصد اليه فى هذا البحث.

== س ٩ ع ١ ، ص ١٧٥ ورسائله فى تحليل الأحكام ص ٧٨ ، ٧٩ والبحث الشارح له عن الاحتكار الدكتور سلام مذكور ص ٥٠٢ و ٥٠٧ بصفة خاصة وكتابه : المدخل لفقه الاسلامى ص ٤٧٩ هامش ١ ، ورسالة الدكتور حسين حامد فى المصلحة ص ١٨٠ ورسالة الدكتور محمد بتاجى للعار البها ص ٢٣٣ والبحث المثار اليه الدكتور شوقى الفنجري بمجلة العربى ماوس ١٩٧٣ ص ٨٨ والشيخ أبو زهرة فى كتاب ابن حنبل ص ٣٠١ قرأ ١٠٩ والشيخ محمد الغزالي فى الاسلام المثرى عليه ص ١٠٥ والدكتور مصطفى زيد فى رسائله من المصلحة ص ٥٩ والدكتور عبد العزيز عامر فى رسالة التمييز فى الفرية الإسلامية الطبعة الرابعة ص ٢٨٢ قرأ ٢٤٩ ، ٢٥٠ والدكتور فاضى الغريبي فى المرجع السابق ص ١٦٩ ، ٤٦٢ والاستاذ مصطفى الزرقا فى المرجع السابق ج ٢ قرأ ٥٩٣ والأستاذ محمد المبارك . المرجع السابق ص ١٠٧ . (١) « فتاوى شرعية وبحوث اسلامية » للأستاذ الشيخ حسين مخلوف مفتى الجاز المصرى سابقاً وعضو جامعة كبار العلماء - ج ٢ ط ٢ . مطبعة الملهى بمصر ١٩٦٥ ص ١٥٠ .

المبحث الثالث

موازنة وتقريب بين الرأيين

٥٧ - تمهيد :

عرضنا فيما تقدم ، ظاهر الرأيين المتناقض في قضية التسمير ، وقدمنا تأييدا وتأصيلا للرأى الراجح لدينا ، وقد أفنا هذا الرأى على أن سياسة التسمير يجب أن تتخذ سبيلا لمقاومة الاحتكار ، وسدأً لنزعة الاستغلال والتفجير في المعاملات ، وتحقيقا لمصالح الجمهور والمنفعة العامة في الثمن المدل . ووجدنا أن كل أصول الشريعة تحمل هذا الرأى وترجمه ، فالكتاب والسنة والاجتهاد : جميعها تدعو إلى التعاون على الخير والصالح ، وتنبى عن الاعتداء والنش ، وتحرم الفوضى والتدخل من قيود الصالح العام . وقد سبق ذلك أن قدمنا مناقشة لأدلة المانعين من التسمير عدا بعض أقوال الفقهاء التى قرروا بها عدم جواز التسمير ، وهى أقوال أقاموها على تلك الأدلة التى ناقشناها واتهمنا بمناقشتها إلى أنها لا تفيد التحريم الذى قالوا به وأنها لا تعنى بأية حال ، إطلاق حرية البائع أو إعفاءه من كل قيد في تقدير ثمن بضاعته حتى ولو أغلى وتعالى في التحكم والاستبداد ، والقول بغير هذا المعنى هو التسليم بجواز التسمير بل ووجوبه على نحو ما رأينا .

لكن ماذا دفع هؤلاء الفقهاء الناطقين بحرمة التسمير إلى القول بهذا الرأى والشغل فيه إلى حد أن قال بعضهم كما سبق أن قدمنا : يحرم التسمير ولو في وقت الغلاء ؟

هذا ما نخصص الرد عليه هذا المبحث ، فى محاولة لنفحص جوهر عبارات المانعين من التسمير وتحليلها على أن نصل إلى حقيقة الباعث على قولهم بهذا الرأى وحقيقة قصد من ،

٥٨ - حقيقة هذا الخلاف :

ولقد كان من الممكن وقد عرضنا كلا من الرأيين في أساسيه الكاملة ، أن نسلم بأن الرأيين مختلفان وأن ترك لقارى أن يختار ما يقتنع به منها . وأن نرده أن اختلاف الأئمة رحمة للأمة ، أو ما قاله الإمام مالك الرشيد : إن اختلاف العلماء رحمة من الله على هذه الأمة ، كلٌ يتبع ما صحَّ عنده وكلٌ على هدى ، وكل يريد الله (١) .

لكن إحساساً عميقاً ساورنا خلال البحث ، بأن هذا الاختلاف بين الرأيين لا يصل إلى جوهرهما وأن الجوهر واحد وأن اختلف ظاهر القولين باختلاف الفهم أو الباعث على التعبير ، بل اختلاف المعنى المقصود من التفسير عند كل من الفريقين ، وأنه لا عمل في الشريعة الإسلامية لتناقض بين الأدلة على نحو ما قد يوحى به ترك هذا الخلاف بغير فحص وتحليل .

وفي سبيل ذلك تقدم الحقائق الآتية :

٥٩ - أولاً : ليس من طرائق التفسير الصحيحة ، الوقوف عند عبارة النص دون إدراك للروح العامة للنصوص أو المبادئ العامة التي تشكل أساس القانون أو الشريعة ، وهذا صحيح في كل مجال أو موضوع من موضوعات التفسير ، وهو أكثر صحة عندما يراد النظر في معاني القرآن الكريم أو الحديث الشريف ، أى في مجال التفسير أو التعرف على حقيقة موقف الإسلام من قضية معينة . وفي هذا المعنى يقول الشيخ النزالي : إن إستنباط حكم من أحكام الإسلام ليس سبيله أن نعرض على نص من النصوص فتعريف به ونبنى عليه القصور ، كلا فلا بد لتقرير حكم ما ، أن نرجع إلى جميع النصوص التي وردت في موضوعه وأن نفهم روح الإسلام

(١) أظفر الأئمة الأربعة للاستاذ أحمد الشرباصي : سلسلة كتاب الهلال ١٦٢ من ١١٢ .

العامة التي يصدر عنها قوانينه وأن تدرك أسرار التشريع وحكمه، التي يناط التشريع
ببقائها ثم لنا بعدئذ أن نقارن وأن نرجح عند تعارض الأدلة ما ينقدح في أذهاننا
ترجيحه وعلى هذا النهج سار أئمة الفقه الإسلامي الأولون فنصحوا أيما نجاح في
إخضاع المعاملات الكثيرة لأصول الإسلام وفروعه (١) .

يقصر هذا القول على المعاملات دون العبادات . لأن التكاليفات في الفقه
الإسلامي قسمان : قسم يتصل بالعبادات يجب الوقوف فيها عند النصوص والقسم
الثاني يتصل بمعاملة بني الإنسان بعضهم مع بعض ويسمى في اصطلاح الفقهاء
بالعبادات ، والأصل فيه هو الالتفات إلى المصالح والبواقي التي شرعت من
أجلها الأحكام ، وباتفاق الفقهاء : فإن التكاليفات في هذه الأمور إنما كانت
لتكوين مدينة إسلامية فاضلة تقوم على العدل والفضيلة (٢) .

والتشريع الإسلامي إنما يهدف إلى إصلاح كل من الفرد والمجتمع . وإن
كانت النزعة السائدة فيه هي النزعة الجماعية ورعاية مصالح العامة ، والعمل على
ما فيه حفظ كيان المجتمع في جو من الود والمحبة والتعاون الكامل على البر والتقوى
ولهذا قال الفقهاء : قد يمنح المرء شرعا من عمل هو في الأصل مباح وفيه مصلحة
إذا ترتب عليه الأضرار بالمجتمع لأن المصالح العامة مقدمة على المصالح
الخاصة (٣) .

وبتطبيق هذه الحقيقة على موضوع البحث ، نجد أن آية التراضي في التجارة ،
وحديثي إمتناع النبي عن القسيم ، وكلمة عمر لمخاطب بن أبي بلتعة ، كلها

(١) الإسلام المخرى عليه ص ١١٢ . وأيضاً ص ٨٦ في قد الوقوف عند حرفية
النصوص وإقتال المصلحة العامة .

(٢) مالك : للاستاذ أبو زهرة ط ٢ ص ٣٩٩/٣٩٨ .

(٣) الأحكام وموقف التشريع الإسلامي منه الدكتور مذكور ص ٤٦٥ .

لا تصلح سنداً للقول بقيناً بتحريم التسمير أو النهي عنه ، إذا وضعنا إزاءها المبادئ العامة للشرعية الإسلامية والروح العامة للإسلام.

٦٥ - ثانياً : والأدلة الشرعية لاتعارض في الواقع ونفس الأمر ، إنما يتصور التعارض ظاهراً ، لأن الأصول حيث كانت واحدة وترجع إلى مصدر واحد ، فلا يتصور التعارض الحقيقي^(١).

إلى هذا انتهى الباحثون في أصول الفقه الإسلامي وقرروا أن بما يؤيد القول بعدم التعارض حقيقة أنه لو كان في الشريعة مسأخ للخلاف بين الأدلة لأدى ذلك إلى التكليف بما لا يطاق لأن الدليلين إذا فرض تعارضهما وفرض قصد الشارع لهما فالتكليف أمره لا يخلو من أن يكون مطلوباً بمقتضاهما أو مطلوباً بأحدهما دون الآخر أو غير مطلوب بشيء منها ، وكل ذلك غير صحيح لأن طلبهما معاً مع التعارض يقتضى خطاباً بالفعل وعدمه ، ومع كون المكلف واحداً يتحقق التكليف بما ليس في الوسع (لا يكلف الله نفساً إلا وسعها) (٢) أما الأمران الآخران وهما عدم طلبهما منه أو طلب أحدهما فهو خلاف الفرض .

أما التعارض الظاهري بين الأدلة فقد بين المفسرون أن ليس ثمة تعارض إلا فيما يظهر لتفسير المتأمل وعند التأمل يتبين أنه لاتعارض ، وأصول الشرع لا يضرب بعضها ببعض .. إنما يتصور التعارض ظاهراً في بادئ الرأي بسبب الجبل بتساريج ورود الدليلين أو بسبب الخطأ في فهم المراد أو الخطأ في مقدمات القياس مثلاً (٣) .

(١) الأدلة المتعارضة ووجوه ترجيحها - للاستاذ الشيخ بهران أبو العيّن بهران .

مجلة الحقوق ١٩٦١/٦٠ س ٤١٠ ع ٤٤٣ س ٣٦٧ .

(٢) سورة العنكبوت آية ٢٨٦

(٣) أظهر فيما تقدم : البحث المشار اليه الشيخ بهران أبو العيّن س ١٥٥ - ١٦١

وراجع مذكرات في أصول الفقه للشيخ معطى شلى ١٩٦٤/١٩٦٥ س ٨ وابتدأها .

ومن المقرر أن الأحكام الإسلامية يأخذها الفقهاء من نصوص الشريعة في القرآن والسنة ، فإن لم تكن هناك نصوص في الواقعة استنبط الفقهاء الحكم بطريق الاجتهاد مسترشدين بالأمارات والقرائن التي وضعها الشارع للتعرف على الأحكام مع توخي مسايرة مصالح الناس وعدم إيقاعهم في ضيق أو عنت أو حرج (١) .

ولا يجادل منصف في هذه الحقيقة ، فالمصدر الأول في التشريع الاسلامي هو القرآن ثم تليه السنة ثم الاجتهاد بالرأى (٢) ويرى البعض أن جميع طرائق الرأي تلتقي في معنى المصلحة فيقرر: أن الاستحسان والمصلحة والذرائع والمعرف تستمد جميعها من اساس واحد هو المصلحة والتي يسميها المالكية بالمصلحة المرسلة : مرسلة لكونها لا يشهد لها دليل خاص من النصوص أو السنة بالإلغاء ولا الاعتبار (٣)

وقد رأينا أن الاجتهاد بالمصلحة مشروع: بالقرآن والسنة، ولا ريب فيه. وإذا اسقطنا من حساب الاستدلال بالآية الكريمة الخاصة بالتراضي في التجارة ، وبالحديث الشريف الممتنع عن التسمير ، في روايتي ابن هريرة وأنس رضي الله عنهما — إذا اسقطنا من حساب الاستدلال بهذه النصوص دلالة المنع من التسمير والنهي عنه كسياسة ، وهذا الاسقاط كما اسلفنا عند مناقشة هذه النصوص أمر ظاهر وفي محله وصحيح ، لم يبق أمامنا بعد ذلك إلا أن نقضية التسمير مسألة اجتهادية تترك لظروف الحال في كل مجتمع ، وتترك للرأى الاسلامي القائم على المصلحة والمستمد منها ، وقد رأينا أن جميع الآئمة والفقهاء يأخذون بالمصلحة في الفقه الاسلامي — ولا مصلحة للجماعة في رفض التسمير .

(١) البحث السابق للدكتور المذكور ص ٤٧٣ .

(٢) المرجع السابق للشيخ شلبى ص ٨ .

(٣) الجريدة والقوبة في الفقه الاسلامي — للشيخ أبو زمرة ج ١ ص ٢٣٦ وما بعدها .

بل إن المصلحة في فرض كل قيد يحقق منفعة عامة أو يرد عن الجماعة ضرراً راجحاً أو ظنياً ..

٦١ - ثالثاً : سبق لنا إثبات أن الأدلة التي يبدو استناد المانعين من التسعير إليها ، لاتصلح للاستدلال على تحريم التسعير فهي لم تنه عن التسعير صراحة ولا ضمناً وإنما صدرت في ظروف اقتصادية خاصة بوقت صدورهما ، وانها لاتنقض وليس من شأنها أن تنقض حججاً ورسوخ المبادئ العامة الإسلامية القائمة على رفع الحرج ودفع الضرر وتنظيم شئون المعاملات بما يحقق الصالح العام . وقد روى عن الرسول عليه السلام قوله : أنتم أدرى بشئون دنياكم .. وعلى ذلك فلا يكون أمامنا إلا آراء لبعض الفقهاء هي اجتهاد شخصي أو تعبير من الفقيه عن فهمه لقضية التسعير وموقف الإسلام منها ، كإبن حزم أو إبن القيمير .. وأقل ما يقال في هذه الآراء الشخصية أنها لا إلزام فيها لأحد، وتحتمل بغير شك الخطأ كما تحتمل الصواب ولا محل لإقامة الأحكام عليها بعدما ترجح نقضها (١) .

— ونضيف إلى ذلك أن المتعقب لكتابات هؤلاء الفقهاء أنفسهم يجد أنهم لم يدرسوا مسألة التسعير بما تستحقه من العناية والتمعق ، بل وقفوا عند ظاهر النصوص ولم يتجاوزوه ، وأبدوا رأياً عابراً غير محقق ، ولو أنهم تصدوا لقضية التسعير بالدراسة العميقة الرافية كما فعل القاضي أبو الوليد الباجي أو شيخ

(١) وأظهر إبن حزم نفسه يقول في موضع آخر : القيمة قيمتان بائناق جيم أهل الاسلام قد يماوحدنا قد كان التجار على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم يبيعون ما يشتررون بطلب الربح . هذا أمر متين ، قيمة يتاج بها التجار السلع لا يتجاوزونها إلا لالة ، وقيمة يبيع بها التجار السلع لا يحطون عنها ولا يتجاوزونها إلا لالة ، فهاتان القيمتان تراعيان ، كل قيمة في حالها ، أظهر المحي — المرء التلصص ص ٥٧ — وهذا يؤيد قبيتنا أن المانعين من التسعير لم يتصدوا تحريمه بوجه مطلق .

الإسلام ابن تيمية أو الإمام ابن القيم لاتبوا إلى صحيح التفسير ولوقوا على حقيقة هذه القضية وعدم تعارضها مع نص من النصوص .

بل يبدو أن كل من منع التسمير وقال بتحريمه كان قاهما أن التسمير ظلم حتماً لأن الغلاء والرخس من الله ، ولم يتصور المعنى المدنى للتسمير وهو أن يتدخل ولى الأمر بتنظيم التعامل على أسعار محددة حين يقتل الغلاء وتشتد أطماع التجار ويغفلون فى الاحتكار وتقدير الأسعار بما يمثل حرجا على الناس ويوقعهم فى ضائقة هى من شهوات التجار ولا يمكن أن تكون من الله .

وفوق ذلك فالأكثر من الفقهاء هم الذين لاحظوا بحق أن التسمير سياسة شرعية لازمة للإصلاح وأنه لإمناقضة فيه لارادة الخالق ولا ظلم فيه لأحد ولا حرمة فيه بل هو إجراء للعدل والنفع العام فى المعاملات .. ولاحظ ابن تيمية وابن القيم أن (أبعد الأئمة عن إيجاب المعاوضة وتقديرها هو الشافعى ومع ذلك فإنه يوجب على من اضطر الإنسان إلى طعامه أن يئذله له بشمن المثل ..) (١).

والأقلية الذين اتوا بتحريم التسمير ، قصدوا بالتسمير ذلك التعرض الظالم من غير بينة وبغير حق لمعاملات الناس وبغير نحر لسبب الغلاء أو بغير تحقق من توافر مبرر لهذا التعرض ، فافترضوا أن التسمير دائما بهذا الوصف فهو مظالة لاتحل ، وعلى هذا فوضوح الرأى عندهم مختلف عنه عند القائلين بجوازه فبؤلا قصدوا به تدخل ولى الأمر لدفع ضرر الغلاء والاحتكار عن الجماعة ولا يمكن أن ينسب إليهم أنهم يميزون الظلم الذى لا يميزه الفريق الأول . بل هم يقصدون دفع الظلم بالتسمير . ولا يمكن أن ينسب إلى الفريق الأول

(١) المسبب فى الاسلام لابن تيمية ص ٤١ والطرق الحكيمية لابن القيم ص ٢٨٢ وأظفر

فى أن منهم كثر من الفقهاء وجوب التسمير : البحث المشاوى الى الدكتور مذكور ص ٥٤ =

المانع أنه يوجب عدم التسمير ولو ترتب عليه ظلم ، قالوجهستان من الرأى مختلفان إلى المعنيين اللذين أضفاهما على لفظ التسمير كل من عبد الجبار بن أحمد وسعد الدين التفتازانى (١) ومؤدى ذلك أن كلا من الفريقين لم يتعرض بصريح الرأى للمعنى الذى تعرض له الفريق الآخر ، ولكن يجتمع الفريقان بلا خلاف على نفى كل ظلم ودفع كل مفسدة أيما كان مجالها أو وجهها : تسميرا أو غير تسمير ..

٦٣ - نتيجة البحث :

إذا كان الظاهر كما تقدم أن الرأىين متناقضان فإن التدقيق والتأمل والانصاف ، على نحو ما أسلفنا فى تقرير حقيقة مفهوم التسمير عند المانعين منه ، يفصح عن أن جوهر الرأى عند كلا الفريقين واحد وأنها يلتقيان فى حقيقة تهما عند نقطة واحدة هى إجازة التسمير بل الحكم بوجوبه عند الضرورة .. ذلك أنه لا يوجد نص صريح يقطع بتحريم التسمير أو النهى عنه ، فى القرآن

= فما بعدها والرجع السابق للاستاذ محمد المبارك ص ١٢٣ ، بل إن الامام الشافى يقول فى الرسالة ص ٥٠٥ بند ١٤٦١ طبعة ١ سنة ١٩٤٠ تحقيق احمد محمد شاكر ما يلى : ألا ترى أن أمل العلم إذا أصاب رجل لرجل عبداً لم يقولوا لرجل أقم عبداً ولا أمة (أى قتر من العبد أو الأمة) إلا وهو خابر (خير) بالسوق ، ليقم بعينين : بما يعبركم عن مثله فى يومه ، ولا يكون ذلك إلا بأن يحبر غلته بنحوه فيقبله عليه ولا يقال لصاحب سلعة أقم (قوم) إلا وهو خابر — واستلردضى الله عنه فى البند ١٤٦٢ ص ٥٠٧ من الرسالة : ولا يجوز أن يقال لثقه عدل غير عالم بقم الرقيق أقم هذا العبد ولا هذه الأمة ولا إجازة هذا العامل لأنه إذا أقامه على غير مثال يدل على قيمته كان متعفا « ويفهم من هذا أن الإمام الشافى يستلزم المسيرة فى قياس قيمة الأشياء ، وما التسمير فى حقيقته إلا قياس للقيمة على نحو معين .

(١) واجع ما سبق فى بند ٤ .

أو في السنة . ولا توجد عادة شرعية تدعو إلى ذلك ، وبعد ، فالاجتهاد بالمصلحة
يجمع عليه ، وهي تقضى بالتسعير .

ويبدو أن سبب التناقض بين الفقهاء أن بعضهم كما قلنا فهم التسعير بمعنى
مخالف ما فهمه به الفريق الآخر وبني على فهمه حظره أو تجويزه حسبما أدرك
أو رأى أن فيه ظلالاً أو أنه مصلحة وعدل ..

يبد أنه لا يختلف الفقهاء على أنه لا ضرر ولا ضرار ، وأن الضرر مدفوع ،
وأن الضرورة تبيح المحظور بل يجمعون على هذه المبادئ الأساسية الثابتة في
دين الاسلام .

ولا يختلف الفقهاء على جواز نزع الملكية جبراً على مالكها إن كان في
بقائها على ملكه ضرر للآخرين لأن الاسلام يحمي الحقوق لكنه يحرم التعسف
في استعمالها .

ولا يختلف الفقهاء على وجوب دفع الاستغلال لكونه من أكل أموال
الناس بالباطل .

ولا يختلف الفقهاء في أن الاحتكار محرم بنصوص صريحة حاسمة على النحو
الذي عرضناه في موضعه ، وليس لهم أن يختلفوا في أن كل ما يلزم لمقاومة
الاحتكار وردعه واجب وحلال — والتسعير لازم في هذا السبيل ..

ولا يختلف الفقهاء وليس لهم أن يختلفوا في أن ما يؤدي إلى الحرام يأخذ
حكمه فيكون حراماً سداً لذريعة المفسدة . ولو أن المانعين منهم التسعير أدركوا
أن عدم التسعير يقضي إلى فوضى التعامل ويشجع شهوة الاستغلال والتفريغ ،
لما ترددوا جميعاً في النصح بوجوب التسعير درءاً لهذه المفاسد وتحقيقاً للمصلحة
في المعاملات .

فالنصح للأمة فيما يحقق لها الخير والمصلحة واجب شرعا لقول الرسول عليه السلام : الدين النصيحة .. لله ولكتابه ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم (١)

٦٣ — وقصارى القول فى نتيجة هذا البحث :

١ — أن جميع الأئمة والفقهاء والمجتهدين فى دين الاسلام لا يمكن أن يختلفوا على مبادئه العامة وأصوله الكلية التى عرضناها خاصة فى صدد الحديث عن المصلحة ، وهذه المبادئ والأصول هى التى تحكم فى قضية التسعير وهى التى قضت بأنه سلال لتنظيم المعاملات على أساس المنفعة العامة ، وواجب لدفع ضرر الاستغلال واساءة إستعمال الحقوق .

٢ — وأما لفظ بعضهم بأن التسعير حرام فهو إما راجع إلى خطئه فى فهم المراد التسعير كسياسة شرعية واعتقاده أن التسعير دائما مظنة ، أو إلى ظنه خطأ أن حماية الملكية فى الاسلام مطلقة من كل قيد وأن الناس دائما مسيطرون على أموالهم فى حرية لا حدود لها . مع أن التسلط على المال رهين بعدم الاضرار بالآخرين . ولعل بعضهم قصد بلفظة تحريم التسعير ما قصده الأئمة الذين منعوا الأخذ بالاستحسان والمصلحة فى الفقه الإسلامى ، وقد ثبت للباحثين فى هذا الفقه أن منعهم ذلك كان لغاية سامية هى منع الإفراط فى القول فى دين الله بغير علم ، وثبت أيضا أنهم جميعا أخذوا فى الواقع بالمصلحة تحت أسماء أخرى (٢) يبقى أن نقول ما قاله الأستاذ العقاد رحمه الله : « إن قوام الأمر كله فيما يبيح ويمنع مرجع واحد ثابت على الزمن فهو الجماعة البشرية وهو المصلحة العليا التى تتقدم فيها مصلحة الكثير على مصلحة القليل ويتقدم فيها حساب الزمن

(١) أنظر هذا الحديث فى : شرح الأربعين النووية ص ٢٧ والمجالس السنية ص ٢٦ .

وراجع الرسالة للإمام الشافعى طبعه ١٩٤٠ ص ٥١ فقرة ١٧٢ .

(٢) راجع ما سبق فى بند ٥٤ .

الطويل على حساب الزمن القصير ، ولتكن المصلحة ملكاً أو ربحاً أو تجارة أو مرفقاً تبدأ وله الأيدي باسم من الأسماء حيناً بعد حين : فما كان فيه ظلم وإكراه وأكل للآدم والباطل فهو حرام وما برىء من هذه الآفات جميعاً فهو حلال لا يمنعه أحد ومن منعه من رعية أو إمام فهو المخالف لمقيدة الاسلام (١)

(١) حقائق الإسلام وأباطيل خصومه — للرحوم الأستاذ عباس القضاة طبعة أول

١٩٥٧ طبع المؤتمر الإسلامي من ١٣٧ — ١٣٨

الفصل الثاني

تنظيم التسعير في الاسلام

٦٤ - تقسيم البحث :

— انتبهنا بالفصل الاول إلى شرعية التسعير في الاسلام . فكيف نظم الفقه الاسلامي التسعير؟ وكيف كفل فعاليتيه ونفاذه؟ وما دور المحتسب في رقابة الاسعار والأسواق في الاسلام؟ وما الجزاء على مخالفة التسعير الاسلامي؟ هذه هي موضوعات هذا الفصل من البحث وقسمه تبعاً لذلك إلى مبحثين رئيسيين :

المبحث الاول : في نظام التسعير في الفقه الاسلامي .

المبحث الثاني : في رقابة الاسعار في الاسلام .

المبحث الاول

نظام التسعير في الفقه الاسلامي

٦٥ - ملاحظ هذا النظام وأصسه :

يتم نظام التسعير الاسلامي بسنات أساسية أهمها أنه التسعير الذي لا يشمل كل السلع وإنما يرسى على بعضها دون بعض، والذي لا توجبه كل الاحوال وإنما يجب في حالات دون غيرها، وأنه تسعير يستعان فيه بأهل الخبرة وأهل التجارة للوصول إلى أن يكون تسعيراً عادلاً غير مجحف ببائع ولا مشتر .. وسمة العدالة في التسعير الاسلامي هي السمة الأخيرة، في السمات التي يتميز بها هذا التسعير ونعرضها في دراستنا التالية ..

وعلى هذا، نحاول أن نجيب، لإعطاء صورة لنظام التسعير الاسلامي —

على مجموعة الأسئلة الآتية :

متى يجب التسعير؟ وفيما يجب التسعير أو ماذا يجب فيه التسعير؟ وكيف يكون التسعير أو كيف رسم الفقه الاسلامى سياسة التسعير.. ونخصص لكل مسألة مطلباً...

المطلب الأول

متى يجب التسعير؟

٦٦ - التسعير ليس واجبا في كل الأحوال :

لا يتحتم الأخذ بسياسة التسعير في كل الأوقات والأحوال وإنما يتعين الأخذ به في حالات معينة، تتحقق فيها حكمة إيجابه وتحصل فيها نتيجة تشريعه .. وقد أحسن الأستاذ محمد بن عبد القادر المبارك (١) في استخلاص هذه الحالات، من دراسة ابن تيمية للتسعير في كتاب الحسبة ، وهذه الدراسة من أقيم الدراسات الاسلامية في شؤون المعاملات ، ونحن نساير الأستاذ المبارك في هذا السبيل . وسبب تحديد هذه الحالات التي يجب فيها الأخذ بسياسة التسعير أن الضرورة تقدر بقدرها ، والتسعير كقيود وضعى يورد على حرية التعامل إنما يأتي للضرورة ودفعاً للحرج ومن ثم فيجب ألا يكون إلا بقدر الضرورة التي تستوجبها ونتيجة هذا القول اعتبار أن الأصل هو ترك السلع والمعاملات بغير تسعير أو تدخل من ولى الأمر إلا أن يكون في هذا الترك خطر الاستغلال أو ضرر الاحتكار فيتمتع حينئذ توقى هذا الخطر ودفع هذا الضرر : بإجراءات يتخذها الحاكم تحقيقاً لمعادلة التعامل وتوفيراً لتموين الأفراد فى المجتمع ، ومن أهم هذه الاجراءات سياسة التسعير ..

(١) في كتابه - آراء ابن تيمية في الدولة ومدى تدخلها في المجال الاقتصادى المشار

اليه ص ١٠٣ وما بعدها .

٦٧ - الأحزائل التي يجب فيها التسعير :

١ - عندما يحتاج الناس إلى السلامة :

فمقد ظهور مثل هذه الحاجة ، تنشأ مظنة استغلالها فيتمين التصحوط لذلك بالتسعير ، يقول شيخ الاسلام ابن تيمية : لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس اليه ، مثل من عنده طعام لا يحتاج اليه والناس فى غمصة ، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ، ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الغير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره ..

.. وقال أصحاب أبى حنيفة لا ينبغي للسلطان أن يسعر على الناس إلا اذا

تعلق به حق ضرر العامة (١) ، ونسب إلى الشافعى مثل هذا المعنى (٢)

وتعليل وجوب التسعير فى مثل هذه الحالة أنه علاج لحاجة عامة ، ولهذا يقول ابن تيمية : وما احتاج إلى بيعه وشرائه عموم الناس فإنه يجب ألا يباع إلا بثمن المثل إذا كانت الحاجة إلى بيعه وشرائه عامة ، . وأن ما احتاج اليه الناس حاجة عامة فالحق فيه لله (٣) .

ويفهم من تمييز حقوق الله فى الفقه الاسلامى ما نعينه اليوم بالحقوق العامة (٤) . ولا شك أن ضمان الحقوق العامة تهون فى سبيله المادافع والأطماع

(١) المسبة فى الإسلام لابن تيمية ص ١٧ ، ١٨ وقاوب : الطرق الحسكية لابن القيم

ص ٢٦٤ .

(٢) المسبة لابن تيمية ص ٤١ والطرق الحسكية ص ٢٨٢ .

(٣) المسبة ص ٢١ ، ٤٠ وفى السياسة الشرعية ص ٧٨ يعرف ابن تيمية حقوق الله بأنها الحدود والحقوق التى ليست لقوم معينين بل منفتحة لطلاق المسلمين أو نوع منهم وكلهم محتاج إليها . وأظهر : الطرق الحسكية لابن القيم ص ٢٨١ - ٢٨٢ .

(٤) راجع : محمد المبارك فى المرجع المختار اليه ص ١٠٩ .

الفردية ، وبعبارة أخرى : إن كفالة حق المجتمع في الحصول على حاجياته الأساسية التي يشترك في الاحتياج إليها جميع أفرادها أو أكثرهم ، كالخبز والغذاء بصفة عامة .. تستوجب تسعير هذه الأشياء طالما ظلت ساجدة الناس إليها عامة .. وذلك مضافة استغلال الباعة هذه الحاجة ...

٢ - عندما يحتكر المنتج أو التاجر السلعة :

وهذه الحالة أشد إغراقاً في الإضرار من الحالة السابقة فهي من ثم أكثر إيجاباً للتسعير . وقد سبقت لنا دراسة خاصة للاحتكرو تحريمه في النظام التوحيقي الاسلامي ، وأوضحنا أن جزاء الاحتكار هو بيع السلع المحتكرة جبراً على صاحبها بالثمن المعقول مع تمزيقه ومعاقبته .

وما تحديد الثمن المعقول ، من جانب ولي الأمر ، إلا حقيقة التسعير ..

وتفترق هذه الحالة عن الحالة السابقة في أن الاحتكار : هو الاستغلال الفعلي لحاجة الناس إلى السلعة وقد يجمع الأمران أو العالقتان . كأن يحتاج الناس إلى سلعة فيحتكرها حائزوها بقصد الحصول على ثمن أعلى استغلالاً لهذه الحاجة وقد لا يكون ثمة احتكار واقع ولكن تنظيم الوفاء بحاجة الناس إلى السلعة يقتضى التسعير توكيلاً لمخطر الاحتكار .

يقول ابن تيمية : إن المحتكر هو الذي يعتمد إلى شراء ما يحتاج إليه الناس فيجبهه عنهم ويريد إغلاء عليهم وهو ظالم للخلق المشتريين ولهذا كان لولي الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه .. وأن السعر العادل هو ما يكون حين يمتنع أرباب السلع من بيعها مع ضرورة الناس إليها إلا بزيادة على القيمة المعروفة . فها يجب عليهم بيعها بقيمة المثل ولا معنى للتسعير إلا الزامهم بقيمة المثل فيجب أن يلتزموا بما أزمهم الله به (١) ..

(١) في الحسبة ص ١٧ .. وأظهر الطرق الحسكية لابن القيم ص ٢٦٣ . وما سبق في بحث الاحتكار .

وقال ابن حبيب المالكي : وينبغي في الطعام ، أن يخرج إلى السوق لأن يمه في الدور لإعزازه وسبب إلى غلاته ، وتطرق لبيعه البائع كيف شاء بدون سعر أهل السوق (١) .

٣ - عندما يراد حصر البيع لأناس معينين :
ذكر الأستاذ محمد المبارك (٢) أن حصر البيع بأناس مخصوصين أمر قد تلجأ إليه الدول والمجتمعات بالنسبة لبعض المواد أو في بعض الظروف والأحوال . بصرف النظر عن حصول ذلك بحق لفائدة المستهلكين أو حصوله استبداداً وتحكما واستغلالاً ، وأن مثل هذه الحالة قد تمكن البائعين الذين قصر عليهم البيع من رقاب المستهلكين المشتريين ، لذلك يوجب ابن تيمية التسعير في هذه الحالة فيقول : وأبلغ من هذا (٣) أن يكون الناس قد التزموا ألا يبيع الطعام أو غيره إلا أناس معروفون — أن لا تباع تلك السلع إلا لهم ثم يبيعونها هم فلو باع غيرهم ذلك منع .. فهنا يجب التسعير عليهم بحيث لا يبيعون إلا بقيمة المثل ولا يشترون أموال الناس إلا بقيمة المثل بلا تردد في ذلك عند أحد من العلماء ، لأنه إذا كان قد منع غيرهم أن يبيع ذلك النوع أو يشتريه فلو سوغ لهم أن يبيعوا بما اختاروا أو يشتروا بما اختاروا كان ذلك ظلماً للخلق من

(١) أبو الوليد الباجي في المتق ج ٥ ص ١٨ ويلاحظ أن حكمة هذا القول لا تنحصر على الطعام وحده وإنما تشمل كل سلعة يكون إختافها وسيلة إلى إغلتها — ويلاحظ أيضاً أن التنظيم التمويني المعاصر يلزم التجار بمرض كمية مناسبة من السلع التي يجوزونها للبيع — في متاجرهم كما يقاب ملي إختفاء المادة التموينية امتناعاً عن بيعها — أظن قرار وزير التموين المصري ١٦٥ لسنة ١٩٦٦ ، وأمر نائب الحاكم العسكري العام في مصر رقمه لسنة ١٩٧٣ .

(٢) في كتابه المفار إليه ص ١١٠ .

(٣) بقصد : الامتناع عن البيع إلا بزيادة على القيمة المعروفة .

وجميع . ظالما للبائعين الذين يريدون بيع تلك الأموال وظالما للمشتريين منهم —
والواجب إذا لم يمكن دفع جميع الظلم أن يدفع الممكن منه فالتسعير في مثل هذا
واجب بلا نزاع وحقيقته لإلزامهم ألا يبيعوا أو لا يشتروا إلا بضمن المثل (١)
ولإيجاب التسعير في هذه الحالة أيضا يعلل بأنه إتخاذ ما يلزم شرعا لتفادي
الظلم ودفعه ، وهي حالة قد تختلط أو تمتزج بالاحتكار إلا أن الفارق هو
جواز ترخيص الدولة لجهة معينة أو لفرد معين بالاستئثار بإنتاج أو توزيع
مادة أو سلعة معينة ، فيتعين على الدولة في مثل هذه الحالة أن تقرر مثل هذا
الترخيص بتسعير جبرى لهذه المادة أو السلعة ، دفعا لاحتمالات الاستبداد
بالمستهلكين من جانب صاحب الامتياز المرخص له .

٤ — عندما يتواطأ البائعون عند المشتريين أو العكس : وهذه حالة مزدوجة ،
يستوجب فيها ابن تيمية تحديد السعر أيضا ، وقد تمثل في أن يتواطأ التجار أو
أرباب السلع على سعر يحقق لهم ربحا فاحشا ، ويتصور ابن تيمية الوضع العكس
لهذه الحالة وصورته أن يتواطأ مشترون على أن يشتروا فيما يشتره أحدهم حتى
يعضوا سلع الناس ، فيقول : وقد منع غير واحد من الفقهاء كأبي حنيفة
وأصحابه القسسام الذين يقسمون العقار وغيره بالاجرة أن يشتركوا فإنهم إذا
اشتركوا والناس محتاجون إليهم أغلوا عليهم الأجر ، فمنع البائعين الذين

(١) الحسبة ١٩ وأظهر ابن القيم في الطرق الحسكية ص ٢٦٥ . وأظهر في التفسير
المصري القانون ٢٤١ لسنة ١٩٥٩ للنشور في ٨ أكتوبر ١٩٥٩ قاضيا بأنه لا يجوز في أي
من اقليسي الجمهورية (صدر أثناء الوحدة) أن يذكر ، وزع واحد توزيع سلة مستحقة عليها ومحظور
استيراد مثلها من الخارج وكل مخالفة لأحكام هذا القانون يعاقب سنها بالمحبس مدة لا تزيد
على ستة أشهر وبغرامة لا تقل عن خمسين جنيها ولا تتجاوز ألف جنيه أو بإحدى هاتين العقوبتين .

تواطأوا على ألا يبيعوا إلا بثمن قدره - أولى^(١) وكذلك منع المشتري إذا
تواطأ على أن يشتريه فيما يشتره أحدهم حتى يضمنوا سلع الناس أولى^(٢) .

ونحن نحال أن حالة تواطؤ البائعين قد تنطوي تحت حالة الاحتكار ، بمعنى
الامتناع عن البيع إلا بسعر فاحش وإن كانت تزيد عليها بأنها لا تكون حالات
فردية وإنما تشكل في صورة تأمر أو توافق على السعر الباهظ إغاثا للبشرين ،
فهنا يكون رفض البائع البيع بغير هذا السعر تعبيرا من هذا البائع عن حبه
السلعة لإضراراً بالناس وعن تواطئه الذي يستوجب كذلك فرض التسعير من
جانب الدولة عليه .

والذي يلفت النظر حقا ما ذهب إليه ابن تيمية من فرض التسعير على المشتري
إذا تواطأوا بدورهم لإضراراً بأرباب السلع . وهذا تصور طريف ، وعادل
شأن التفكير الاسلامي في مسائل المعاملات جميعها ، وهو يستهدف أن يرد عن
التجار ما قد يحتمل من رغبة بهض المشتري في هضم حقوق هؤلاء التجار في الثمن
العدل بأن يتوافقوا على الإقلاع عن الشراء مشتركين فيما يشتره أحدهم حتى يرضخ
التاجر السعر الذي يملونه عليه ، وقد لا يكون محققا للعدل في المعاملة ، وإنما يكون

(١) وهذا قياس . يعني أن هذا المنع من التواطؤ أولى من منع القسام المقرر تجنبا
لإغاثتهم الأجر .

(٢) الحسبة ص ٢٠ وقد شبه الأستاذ محمد المارك هذه الحالة بالتمسكات المعروفة في
الصير الحديث باسم السكوتل والترست — أظن ص ١١٣ من كتابه المشار اليه . وأظن
المحلي لابن حزم ج ٩ ص ٦٧٥ مسألة ١٥٥٦ وأقرأ لابن القيم في الطرق الحسكية ط ١٩٦١
ص ٢٦٦ قوله : إن هذا التواطؤ أعظم إغاثا وعدوا من تلقى السلم ويبع الحاضر للباضي
والنبيش ، وهي من المعاملات التي عنها نية صريحة في الإسلام .

بحسبها به . وليس للدولة الإسلامية أن تترك أحداً يحسف بحق أحد وعليها إذن أن تجبر المشتري على عدم التواطؤ ضد البائعين ..

٦٨ - القاعدة العامة في حالات التسمير :

لا يصح القول بأن الحالات المذكورة هي حصر جامد للحالات التي يجب فيها الأخذ بسياسة التسمير ، فالحق أنها تمثل الحد الأدنى لما يجب فيه التسمير . لذا أريد بالتسمير تلك الوسيلة التي تستهدف بها الدولة إجراء العدل في المعاملات . والقاعدة العامة القائمة على هذا المعنى أنه كلما كان صالح الناس ومنفعتهم العامة في التسمير تغيين اتخاذها ، وهذه مسألة تقديرية نسبية تختلف باختلاف الزمان والمكان ويتسع تطبيقها ويضيق بحسب حالة الضمير والأخلاق في المجتمع ومدى نشاط الحركة الاقتصادية فيه ودرجة اتصال هذه الحركة بالأسس الأخلاقية للمعاملات .

وعموماً ، فإنه كلما كانت حاجة الناس لا تندفع إلا بالتسمير ولا تتحقق مصالحهم إلا به ، كان واجبا على الحاكم حقاً للجمهور . وبعبارة أخرى ، كلما كان التسمير حسناً من وجهة النظر العامة ، كان واجبا ، دون تعقيد بحالة معينة من الحالات ...

المطلب الثاني

ماذا يجب فيه التسمير ؟

٦٩ - ليس التسمير واجباً في كل السلع :

لا يشمل التسمير في الإسلام كل السلع والأشياء أو جميع ما تتداوله الأيدي والأسواق .. وقد اختلف الفقهاء في تحديد موضوع التسمير .. عند البعض أنه الطعام ، فيقولون إن يبيع الطعام بسم الوقت جبراً عن مالكة

لازم لدفع الضرر عن الناس ، : فمؤلا جعلوا المظومات عملا للتسمير عند الحاجة إليها واحتكامها وعالموا ذلك بدفع الضرر^(١) .

وروى عن الإمام مالك التسمير على الجزارين ، اذ يجوز له لصاحب السوق أن يسمّر على الجزارين لحم الضأن ثلث رطل ولحم الإبل نصف رطل بكذا وإلا خرجوا من السوق^(٢) .

واستثنى ابن حبيب المالكي من المبيعات التي تتعلق بها التسمير : القطن والبر ، ويجب أن يختص التسمير بالمكيل والموزون وأما غيره فلا يمكن تسميره لعدم التماثل فيه^(٣) .

واستثنى المالكية كذلك من نطاق التسمير أعمال الجلب أو السلع المجمولة إلى السوق وقصروا التسمير على أهل الأسواق - أي تجار المدينة الذين يقيمون فيها للتجارة (وأما الجالب فلا يسمر عليه شيء إلا أن ما يجلبه على ضربين : أحصل القوت وهو القمح أو الشعير فهذا لا يسمر عليه برضاه ولا بغير رضاه وليبيع كيف شاء وأمكنه .. وأما جالب الزيت والسمن واللحم والبقل والفواكه وما أشبه ذلك مما يشتريه أهل السوق للبيع على أيديهم فهذا أيضا لا يسمر على الجالب ولا يقصد بالتسمير - ولكنه إذا استقر أمر أهل السوق على سعر قيل له إما أن تلحق به والا فاعرج عنه^(٤) .

(١) شرح الزرقاني على موطأ مالك ج ٣ ص ٢٩٩ وما سبق في بحث نطاق الاحكام المخطور .

(٢) المتني شرح الموطأ لأبي الوليد الباجي ج ٥ ص ١٨ .

(٣) المرجع السابق ج ٥ ص ١٩ .

(٤) أبو الوليد الباجي في المرجع السابق ص ١٠ .

٧٠ - هذا ، وعلى النقيض من إطلاق التسعير في الطعام غير المجلوب، قرأ في نيل الأوطار أنه (جوز جماعة من متأخري أئمة الزيدية التسعير فيما عدا قوت الآدمي والبهيمة ، وقال شارح الأثمار إن التسعير في غير هذين القوتين لم يسه اتفاق) (١) وقال المهدي إنه استحسنت الأئمة المتأخرون تسعير ما عدا القوتين كاللحم والسمن رعاية لمصلحة الناس (٢).

وسبق أن ذكرنا أن الإمام الشافعي يوجب على من اضطر الإنسان إلى طعامه أن يعطيه له بثمن المثل، وقال أصحاب أبي حنيفة ، لا ينفى للسلطان أن يسعر على الناس إلا إذا تعلق به حق ضرر العامة فإذا رفع إلى القاضى أمر ببيع ما فضل عن قوته وقوت أهله على اعتبار السعر في ذلك .. فإن كان أرباب الطعام يتعدون ويتجاوزون القيمة تمديدا فاحشا وعجز القاضى عن صيانة حقوق المسلمين إلا بالتسعير سعر حينئذ بمشورة أهل الرأى والبصيرة (٣)

أما شيخ الاسلام ابن تيمية، باعتباره من فقهاء الحنابلة. فيجيز تسعير الطعام كشال ويقرر : أن لولى الأمر أن يكره الناس على بيع ما عندهم بقيمة المثل عند ضرورة الناس إليه مثل من عنده طعام لا يحتاج إليه والناس في غمصة ، فإنه يجبر على بيعه للناس بقيمة المثل ولهذا قال الفقهاء من اضطر إلى طعام الفير أخذه منه بغير اختياره بقيمة مثله ولو امتنع من بيعه إلا بأكثر من سعره لم يستحق إلا سعره (٤)

٧١ - ثم واصل ابن تيمية دراسته الإضافية لمسألة التسعير وقسم التسعير

(١) الشوكاني في نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٧٠ .

(٢) سبل السلام : للكمال ج ٣ ص ٢٥٠ .

(٣) قلا عن ابن تيمية في الحسبة ص ٤٩ .

(٤) الحسبة ص ١٧ .

الجاتر إلى تسعير أعمال وتسعير أموال ، والأول عنده هو اجبار ولي الأمر أهل
الصناعات على ما تحتاج إليه الناس من صناعاتهم كالزراعة والحياكة والبناء بأن
يقدر أجره المثل فلا يمكن المستعمل من نقص أجره الصانع عن ذلك ولا يمكن
الصانع من المطالبة بأكثر من ذلك حيث تضمن عليه العمل ، وأما تسعير الأموال
فاذا احتاج الناس إلى سلاح للجهاد فعلى أهل السلاح أن يبيعوه بموضع المثل ، . .
أو أن يحتاجوا إلى الصنعة والبيع فيحتاجوا إلى من يشتري الخنطة ويطحنها وإلى
من يخبزها ويبيعها خبزاً لحاجة الناس إلى شراء الخبز من الأسواق ، فهؤلاء لو
مكثوا أن يشتروا خنطة الناس المجاورة ويبيعوا الدقيق والخبز بما شاءوا مع حاجة
الناس إلى تلك الخنطة لكان ذلك ضرراً عظيماً . . فيسعر عليهم الدقيق والخنطة
فلا يبيعوهما إلا بثمن المثل ولا الخبز إلا بثمن المثل بحيث يربحون الربح
المعروف من غير إضرار بهم ولا بالناس^(١)

ويبدو أن ابن تيمية لا يقصر التسعير على سلعة دون أخرى ، فقد أشار في
مناقشته لمسألة التسعير إلى تسعير الطعام كما أشار إلى تسعير السلاح والكسوة
وألة الحج ورقبة العنق وماء الطهارة وانتهى إلى أن التسعير يكون واجباً كلما
كانت حاجة الناس لا تدفع إلا به^(٢)

واقترح ابن القيم منهج أستاذه ابن تيمية في هذا الصدد وأطلق التسعير على
السلع أياً كانت مادامت لاتباع على الوجه المعروف وبقيمة المثل^(٣)

٧٢ — وهذا الذي رآه ابن تيمية وابن القيم من عدم تخصيص سلعة معينة

(١) المرجع السابق ص ١٧ — ٤٥ .

(٢) المرجع السابق ص ٢٠ ، ٤٥ ، ٤٥ .

(٣) الطرق الحكمية ص ٢٦٤ — ٢٨٥ .

بالتسعير أو بعدم التسعير هو الصحيح ، إذ لا يصح أن يوقف التسعير على العلمام دون غيره مما يحتاج إليه الناس من كساء أو سلاح أو أشياء أخرى يكون إنتاجها أقل من طلبها ولا يصح أن يخرج العلمام من دائرة التسعير بمقولة الخشية من حبسه عن الناس ، فهذا الحبس أشد إجحاما من مخالفة التيسير فيه ، لأنه يدخل به إلى دائرة الاحتكار - الثابت النهى عنه والواجب مقاومته والمقاب عليه .

ويبدو أن الذين أشاروا إلى العلمام رمزوا به إلى ما يكون الإنسان في حاجة شديدة إليه ولكنه ليس السلعة الوحيدة التي يحتاج إليها المرء ويخشى استغلال حاجته فيها .

ومن العدل ، وهو قوام المعاملات في الاسلام . . ألا يتمتع التسعير عن سلعة ما . طالما أن حاجة الناس إليها - طعاماً كانت هذه السلعة أو ثياباً أو غير ذلك - لاتدفع كما يقول ابن تيمية إلا بالتسعير ، فالتسعير كما رأينا هو وسيلة اجراء العدل في توزيع السلع بالثمن المعروف دون اغلاء ولا احتكار ، ورأينا في دراستنا للاحتكار أن التسعير وسيلة لمكافحة ، وأن الاحتكار يتحقق في كل ما يضر بالناس حبسه .

ومن العدل كذلك ألا يدرف ولي الأمر بقرض أسعار جبرية على كل شيء ، فمن الأشياء ما قد لا يضر بالناس عدم تسعيرها أو يكون تدميرها ضرباً من الإفراط في قييد المعاملات والإضرار بالمستهلكين أو التجار بغير خبرة وعلى غير بصيرة من الأمر ، خاصة أن السياسة العادلة في التسعير ليست هيئة التنفيذ وليست بسيرة الأعمال . كما أن التسعير مهما سلطنا بجوازه ، لا يجب إلا عند الضرورة وباعتبار استثناء من الأصل العام في التملك وهو حرية المالك في التصرف فيما يملك مادام لا يضر بغيره (١)

(١) أظن الأستاذ محمد المبارك في المرجع السابق ص ١٠٤ - وفي مصر توجد سلع كثيرة -

فالتسمير إذن لا يكون إلا دفعا لضرر الاستغلال في بيع أية سلعة من السلع احتاج الناس إليها أو كان في عدم تسميرها ضرر عليهم . ونتيجة هذا القول أن سياسة التسمير يتمين أن تكون مرتبطة بحالة العرض والطلب في السوق الاتساج والتداول ومدركة إدراكا دقيقا للحركة الجارية في هذه السوق ، بحيث أن من المتصور ترتيبا على ذلك أن يشمل التسمير في وقت ما أو في بلد ما أكثر السلع ، ثم إذا بالسلع المسخرة يفيض انتاجها ويصبح التسمير بالنسبة لها لا محل له أو لا أثر له (١) ونقيض ذلك صحيح ، فقد تجدد في بعض الأوقات أو بعض البلاد أن التسمير لا يمس فيها إلا ما يعد من الضرورات ، وهذا ما يمكن التعبير عنه بنفسية التسمير في النظام الاسلامي ، لأن هذا النظام لا يفرض التسمير فرضا

— خارج نطاق التسمير الجبري وتحديد الأرباح ، بل إن الأصل هو عدم التسمير إلا ما أدرج في الجدول الملحق بالقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبري وتحديد الأرباح — راجع تعديلات هذا الجدول المتوالية المتعاقبة بالتحذف والإضافة — ولا يصور عملا أن تدخل كل السلع والمتجات إلى جدول التسمير الجبري في وقت محين .

(١) ولهذا كان الأصل في تعيين الأسعار في مصر أن يكون أسبوعيا . أظن المادة الثانية من المرسوم بقانون ١٦٣ لسنة ١٩٥٠ المشار إليه وما قضت به محكمة النقض المصرية من أنه : يحق بيع السلعة بأسعار مخالفة لأسعار الجدول الأ— يوعى اعتباراً من اليوم التالي لانتهاء مدة العمل بذلك الجدول ما لم يصدر قرار من الوزير المختص بتعديل مدة العمل بذلك الجدول أو توجد للسلعة تسعيرة جديدة — قضى جنائي ١٩٧٠/٢/٢٣ بمجموعة أحكام النقض — السنة ٢١٩٥٠٢١ وأظن أيضا حكم النقض الصادر في ١٩٥٣/٥/١٩ — السنة ٤ س ٦٨١ حيث وصف قرارات تحديد الأسعار بأنها ذات صفة موقوتة فوق كونها علية (داخل كل محافظة على حدة) بحيث كان للمحافظ قانونا — إصدار ما يراه كميلاً بإذاعتها على ساكني المحافظة مراعيًا في ذلك ظروف كل اعظم وتحديد يوم لها من كل أسبوع ليترقبها كل ذي شأن وطن ٦٢٣ لسنة ١٩٥٣ ق ٥

عشوائيا في كل حاله وغنى كل سلعة وبغير حكمة أو تعليل وإنما جواز التسعير أو وجوبه كحكم شرعى ، يدور مع علته وجودا وعدما . وعلته هي دفع الضرر عن الناس وتنظيم المعاملات على وجه عادل .
فالقاعدة أن كل ما يضر الناس عدم تسعيره أو يخافون في عدم تسعيره مظنة الظلم ، يجب التسعير فيه ..

المطلب الثالث

كيف ينبغي أن يكون التسعير

٧٣ - كيف رسم الفقه الاسلامى عناية التسعير ؟

توضيح ذلك يقتضى بيان الصفة الواجب توافرها في التسعير كما رسمه الفقه الاسلامى ، وهى صفة العدل - وبيان كيف يصل الى تعيين السعر العدل ، وما الاثر الذى قد يترتب على انتفاء هذه الصفة في حركه التجارة والتعامل ..

أ - السعر الاسلامى لاوكس فيه ولا شطط :

٧٤ - مقتضى التسعير الجبرى أن السعر الذى يحدّهولى الامر يقين الزامه ويجبر البائع والمشتري على احترامه فلا يسوغ لأى منها أن يخالفه اجماعا بحق الآخر أو اضراراً به ، وقد راعى الفقه الاسلامى سيرته العادلة في صدد التسعير ، والحق أن الأساس العام في نظام المعاملات الاسلامى جميعه هو العدل والمصلحة العامة ..
فالتسعير الاسلامى ينبغي أن يكون عادلا ..

يقول أبو الوليد الباجى : إن وجه القول بالتسعير هو ما يجب من النظر في مصالح العامة والمنع من اغلاء السعر عليهم والإفساد عليهم ، وليس يجبر الناس على البيع وإنما يمتنعون من البيع بغير السعر الذى يحدّه الإمام على حسب ما يرى

من المصلحة فيه البائع والمبتاع ولا ينسخ البائع ربحاً ولا يسوغ له منه ، ما يضر بالناس (١) .

وهذا قريب مما كتب به الإمام علي بن أبي طالب كرم الله وجهه إلى الأشر الثغمي لما ولاه مصر يوصيه بالتجار وذوى الصناعات ويأمره بمراقبتهم . يقول : . فامنع من الاحتكار فإن رسول الله صلى الله عليه وسلم منع منه وليكن البيع بيعاً سمحاً بموازين عدل وأسعار لا تجحف بالفريقين من البائع والمبتاع .. (٢) فإذا لم يكن التسعير عادلاً لم يصح الاجبار على البيع بمقتضاه . فهذا الاجبار كما يقول ابن تيمية - يكون إذا امتنع الناس من بيع ما يحب عليهم بيعه فهنا يؤمرون بالواجب ويماقبون على تركه وكذلك من وجب عليه أن يبيع بشئ المثل فامتنع أن يبيع إلا بأكثر منه فهذا يؤمر بما يجب عليه ويماقب على تركه بلاريب . (٣)

وهذا القول يشير إلى فارق بين الاجبار على البيع والاجبار على التزام التسعير ، فالأول يكون عند رفض البيع بالسعر العدل أو عند احتكار السلعة وحاجة الناس إليها . والثاني لا يكون إلا إذا توفرت في التسعير صفة العدل .. وقد انتهى ابن تيمية وابن القيم في دراستهما للتسعير إلى القول بأنه : إذا لم تتم مصلحة الناس إلا بالتسعير سعر عليهم تسعير عدل لاوكس فيه ولا شغلط (٤) .

(١) في المتن شرح الموطأ ج ٥ ص ١٨ .

(٢) نهج البلاغة . شرح الإمام محمد عبده ج ٥ ص ٣٤٢

(٣) الحجة في الإسلام لابن تيمية ص ٢٥ .

(٤) المرجع السابق ص ٥ : - والطرق الحسكية لابن القيم ص ٢٨٥

والمقصود ألا يكون في التسمير وكس لبائع ولا شطط على مشتر ..

فكيف يصل ولي الأمر إلى تعيين مثل هذا السعر ؟

ب - الاستعانة بالخبرة في التسمير وأخذ رأي التجار :

٧٥ - ولكي يصل ولي الأمر إلى السعر العدل، المحقق للمصلحة العامة والذي لا يكون في الإكثار عليه ظلم لأحد . يتعين عليه أن يستعين في تقدير ذلك السعر بأهل السوق أي التجار وبأهل الخبرة في الموضوع . يقول أبو الوليد الباجي في دراسته للتسمير نقلاً عن ابن حبيب المالكي : ينبغي للامام أن يجمع وجوه أهل سوق ذلك الشيء (المراد تسميره) ويحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون . فينازلهم إلى ما فيه لهم والعامة سداد حتى يرضوا به ، .. ولا يجبرون على التسمير ولكن عن رضا .. ووجه ذلك أن بهذا يتوصل إلى معرفة مصالح الباعة والمشتريين ويجعل الباعة في ذلك من الربح ما يقوم بهم ولا يكون فيه إجحاف بالناس ..

ثم يحدد معنى الرضا الذي يحرص على توفيره من جانب الباعة بقوله .. :
فاذا سمر عليهم من غير رضا بما لا ربح لهم فيه أدى ذلك إلى فساد الأسعار وإخفاء الأقوات وإتلاف أموال الناس (١)

فالرضا المقصود هو عدم تحديد سعر مجحف بالباعة لا يحقق لهم الربح المعقول وليس المقصود أن يكون السعر وفق هواهم ورضائهم بما يرون لمصلحتهم الشخصية وإلا لما كان على ولي الأمر في سبيل تعيين السعر الجبري ، أن يحضر غيرهم استظهاراً على صدقهم فيسألهم كيف يشترون وكيف يبيعون فينازلهم إلى ما فيه لهم والعامة سداد ، (٢)

(١) أبو الوليد الباجي في المتقى ج ٥ ص ١٩ .

(٢) وفي مسر شكل بلان التسمية في الملاحظات وفقاً لقرار ٨٨ لسنة ١٩٦١ للنشور

وهذا حق ، إذ لا خير في سمر يحد جزافا وبغير تمحيص . أودون مداولة مع أصحاب السلعة للوقوف على كيفية شرائها أو تكاليف إنتاجها أو ظروف تسويقها إلى غير ذلك مما يكون لازما لتحمين السعر المناسب لهم وللناس ، وكل سمر يحدد بطريقة عشوائية ودون نظر إلى مراعاة لهذه الجوانب أو دون اتباع لهذه السياسة مصيره تغير الباعة من التجارة وإشعارهم بالظلم الذي قد

بالمواقع المصرية العدد ٢٨ ملحق في ١٩٦١/٤/٦ (والمعدل بقرار وزير التموين ٤١ لسنة ١٩٦٧ بالنسبة لمحافظة القاهرة) من المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه رئيسا ومدير عام مديرية التموين أو من ينوب جنوب عنه وموظف من وزارة الزراعة ترشحه الوزارة وموظف من مصلحة التسويق الداخلي يرشحه مدير عام المصلحة وعضوين من الفرقة التجارية المصرية بالقاهرة يرشعها رئيس الفرقة وعضو من المؤسسة العامة للسلح الغذائية ترشحه المؤسسة وعضو من الاتحاد الاشتراكي يرشحه الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بمحافظة القاهرة وعضو آخر يرشحه الأمين العام للاتحاد الاشتراكي بمحافظة الجيزة وعضو من الجمعية التعاونية لتسويق الخضار والفاكهة بمحافظة القاهرة يرشحه رئيسها وعضو من الجمعية التعاونية لتسويق الخضار والفاكهة بمحافظة الجيزة يرشحه رئيسها - وتؤلف لجنة التسمير في محافظة الاسكندرية برئاسة المحافظ أو مدير الأمن عند غيابه وعضوية مدير عام مديرية التموين والتجارة الداخلية أو من ينوب عنه وعضوين من مجلس المحافظة وثلاثة أعضاء من الفرقة التجارية المصرية وأحد الأساتذة الفنين بكلية الزراعة بجامعة الاسكندرية يرشحه مجلس إدارتها - ورئيس مجلس إدارة مجلس الاسكندرية للجمعات الاستهلاكية ومدير إدارة غرب الدلتا التابعة للفرقة المصرية لتجارة السمك الغذائية بالجلفة وثلاثة من المستهلكين يرشحهم رئيس اللجنة : وتنفى المادة ٥ من قرار التموين ٨٨ لسنة ١٩٦١ بأن لجان التسمير أن تأخذ رأى من ترى من ذوي الخبرة في المسائل التي تعرض عليها على أن يكون رأيهم استشاريا .

ويلاحظ في هذا التشكيل وكفلك تشكيل اللجان في المحافظات الأخرى ومحافظات الحدود أن المخرج المصري يحرص على الاستعانة بالخبرة وذوى الرأى في تحديد الأسعار .

يدفعهم إما إلى اخفاء الأوقات - أى احتكارها سميًا إلى فرض ما يرغبونه من
سعر وإما إلى ترك التجارة في مثل هذه السلة ، الأمر الذى توقعه أشهب فيما
رواه عن الامام مالك في صاحب السوق يسر على الجزارين : لحم الضأن
بكذا ولحم الابل بكذا وإلا أخرجوا من السوق ، قال : إذا سئروا عليهم قدر
ما يرى من شرائهم فلا بأس به ، ولكن أخاف أن يقوموا من السوق (١)

وأوجب ابن القيم (٢) - قلا عن أشهب وابن حبيب وابن المحيب ويحيى بن
سعيد واليث وربيعة - على صاحب السوق - أى الموكل بمصلحة السوق - أن
يعرف ما يشتررون به - يقصد أهل الحوانيت والأسواق الذين يشتررون من
الجلالين وغيرهم جملة ويبيعون ذلك على أيديهم مقطعا (٣) - فيجمل لهم من
الربح ما يشبه وينهاهم أن يزيدوا على ذلك ويتفقد السوق أبدا فيمنعهم من
الزيادة على الربح الذى جعل لهم فن خالف أمره عاقبه وأخرجه من السوق (٤)
ولا يجوز عند أحد من العلماء أن يقول لهم لا يبيعوا إلا بكذا وكذا .
وبحسب أو خسرتم ، من غير أن ينظر إلى ما يشتررون به ولا أن يقول لهم فيما قد
اشتروه لا يبيعوه إلا بكذا وكذا بما هو مثل الثمن أو أقل .. وإذا ضرب لهم
الربح على قدر ما يشتررون لم يتركهم ، أن يفلوا في الشراء وإن لم يزيدوا في الربح
على المقدار الذى حد لهم فإنهم قد يتساهلون في الشراء إذا علموا أن الربح
لا يفوتهم (٥) .

(١) الطرق الحكمية لابن القيم ص ٢٧٧ والحسبة لابن تيمية ص ٣٤ - وحى . فلو ما يرى

من شرائهم : بالنظر إلى فترات الشراء .

(٢) ابن القيم في الربح السابق ص ٢٧٥ .

(٣) وهم تجار التبرئة في الاصطلاح الحديث .

(٤) والرقابة على الأسعار من موضوع البحث المجلد .

(٥) للربح السابق لابن القيم ص ٢٧٥ :

ج - أثر الاجتفاف في السعر :

٧٦ - واشتراط أن يكون السعر عدلاً في التسعير الاسلامي أمر لا خيار فيه ولا تردد عنه (١) . ذلك لأن التسعير ما جُمِلَ إلا رفعا للظلم فلا يسوغ أن يكون هو في ذاته ظلماً . كما أن اقتفاء صفة العدل عن التسعير يدعو إلى التهرب منه ومخالفته ، أو إلى التضجر والتمرد أو إلى التوقف عن الاتجار فيما لا يحق هذا السعر فيه ربما .

لهذا اشترط الإمام مالك عندما رأى التسعير على الجزائريين أن يكون التسعير منسوباً إلى قدر شرائهم أي أن تراعى فيه ظروف شراء الذبائح ونفقة الجزارية وإلا فإنه يخشى أن يخلعوا عن تجارتهم ويقوموا من السوق .

ولهذا أعرب القاضي أبو الوليد الباجي عن أن التسعير بما لا ربح لتجار فيه يؤدي إلى فساد الأسعار وإخفاء الأوقات واتلاف أموال الناس .. وقد ظاهره في التصريح بهذا المعنى الإمامان ابن تيمية وابن القيم على نحو ما أسلفنا بيانه . هكذا يحرص الفقه الاسلامي على أن يوفر للجمع استمرار النشاط التجاري اللازم لتعويفه بحاجته في الوقت الذي يحرص فيه على ألا يفرض على مباشري هذا النشاط سمرالا يفي بنتيجة جهودهم في بذل هذا النشاط والاستمرار عليه ، وإنما يرعى أن يكون السعر فيه مصلحة للباعة والمشتريين جميعا . ناطقاً بالعدل ، لا وكس فيه للبائع ولا شغلط فيه على مشتر . .

(١) أدرك جاك أو متروى حقيقة السعر العدل في الاسلام فهو يقرر : «أن الاسلام كون مبدأ السعر الصحيح الذي يسمح بملاقات أخوية بين البائع والشارى : فأنه أن يحرم البيع التي لا تحمل طابع التأكد وبالتالي تحمل النش وزيادة السعر والاسلام هو نظام الحياة التطبيقية والأخلاق المثالية الرفيعة ما » - أنظر : الاسلام والتنمية الاقتصادية - جاك أو متروى تريب المحفوظ : قبل مجي الطويل ، ص ١١٣ ، ١١٤

المبحث الثاني رقابة الأسعار في الاسلام

٢٧ - تمهيد :

كل تنظيم ناجح متكامل ، لا بد أن يكون له جزم يكفل تنفيذه ، وقيم يقوم على متابعة هذا التنفيذ وتوقيع هذا الجزم .

و يدخل نظام التسعير الاسلامي في معنى التنظيم الناجح المتكامل .
بيان ذلك يقتضى أن نبحت في هذا المكان نظامين مقررين في الشريعة الاسلامية ، بقدر تعلقها بنظام التسعير ، هما نظام الحسبة أو المختب في الاسلام ، ونظام التعزير .

فدراسة نظام الحسبة : لتعرف من يتولى مهمة رقابة الأسعار ومتابعة تنفيذ سياسة التسعير .

ودراسة نظام التعزير : لتبين جزم مخالفة التسعير في الاسلام .
ونخصص لكل نظام مطلباً في هذا البحث . .

المطلب الأول

المختب رقيب على الأسعار

٢٨ - من هو المختب ؟

الحسبة في اللغة هي الإنكار ، يقال احتسب عليه يعني أنكر ، ومنه المختب (١) ، وهي في الفقه الاسلامي ولاية أو سلطة من السلطات العامة ، والمختب هو

(١) ولها معاد أخرى هي البدار إلى طلب الأجر وتحصيله ، أو هي حسن التدبير والنظر في الأمر أو احصائه أو عده مثل حسب المال حسباً أو حسباً - قال الأصمعي : وفلان حسن الحسبة في الأمر أي حسن التدبير والنظر فيه . « المصباح المنير » ج ١ ص ٢١٠ .

متولى هذه الولاية وله بمقتضاها اختصاصات منها مشاركة السوق والنظر في مكاييله وموازينته وتحديد الاسعار ومنع الاحتكار وقمع الغش والتدليس ورفع الضرر عن الطريق وما إلى ذلك من أمر بالمعروف ونهى عنه المنكر^(١).

ويقال إيجازاً إن الحسبة هي الأمر بالمعروف إذا ظهر تركه ، والنهى عن المنكر إذا ظهر فعله^(٢).

وتفصيل ذلك أن الحسبة وظيفة اسلامية^(٣) أساس تشريعها ما جاء في قوله تعالى : ولتكن منكم أمة يدعون إلى الخير ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر وأولئك هم المفلحون^(٤) وقوله عز وجل : يؤمنون بالله واليوم الآخر ويأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويسارعون في الخيرات وأولئك من الصالحين^(٥) وآيات أخرى مباركة منها (لمن الذين كفروا من بني إسرائيل على لسان داود وعيسى بن مريم . ذلك بما عصوا وكانوا يعتدون ، كانوا لا يتناهون عن منكر فعلوه لبئس ما كانوا يفعلون)^(٦) (والمؤمنون والمؤمنات

(١) أظن عموماً في موضوع الحسبة وسالة ابن تيمية في الحسبة ، والإمام أباحامد الفزائى في احياء علوم الدين ج ٧ ص ١١٨٦ وما بعدهما ، والأحكام السلطانية لأبى الحسن الماوردى طبعة ١٩٦٦ ص ١٩٦٦ منجبة الملقى بمصر ص ٢٤٠ وما بعدها — والطرق الحسكية لابن القيم ١٩٦١ ص ٢٥٥ وما بعدها — ومقدمة ابن خلدون ص ٢٩٥ ، ٢٠١ ، والاشباه والنظائر لابن نجيم ج ٢ ص ٢٥٣ — وبما عن المحتسب وأحكام وظيفة الحسبة للأستاذ أحمد مصطفى الطوافى بمجلة الوعى الاسلامى ص ٨ ع ٨٩ ص ٣٠ وما بعدها.

(٢) أظن د. ابراهيم الشهاوى، الحسبة وظيفتها الجاهلية ص ٥ (ملحق بمجلة الاظهر أبريل ١٩٧٣).

(٣) الأستاذ محمد المبارك في المرجع السابق ص ٧٧ .

(٤) سورة آل عمران — آية ١٠٤

(٥) سورة آل عمران — آية ١١٤

(٦) سورة المائدة — الآيات ٧٨ ، ٧٩

بعضهم أولياء بعض يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر ويطيعون الله ورسوله (١) - (الذين إن مكناهم في الأرض أقاموا الصلاة وآتوا الزكاة وأمروا بالمعروف ونهوا عن المنكر والله عاقبة الأمور) (٢).

وقوله عليه السلام : مر بالمعروف وإنه عن المنكر واحبر على ما أصابك - بل لقد أطبق الكتاب والسنة والإجماع على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمراد بالمعروف الواجب والمنكر المحرام (٣).

وبعبارة أخرى : المعروف هو كل قول أو فعل أو قصد حسنه الشارع وأمر به ، والمنكر كل قول أو فعل أو قصد قبحه الشارع ونهى عنه .

وبالمعنى المتقدم للحسبة كأمر بالمعروف ونهى عن المنكر ، تعتبر الحسبة واجبا عاما على المسلمين . لقوله تعالى (كنتم خير أمة أخرجت للناس ، تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر وتؤمنون بالله) (٤)

ثم رأى تخصيص بعض العمال للقيام بهذه المهمة (٥)

(١) سورة التوبة - آية ٧١

(٢) سورة الحج - ٤١

(٣) التفاضل في شرح المقاصد ج ٢ - البحث الخامس عشر ص ٢٤٥ والمرجع السابق للدكتور الشهاوى ص ١١ وما بعدها - ولأبي الدرداء قوله : تأمرون بالمعروف وتنهون عن المنكر أو ليسلطن الله عليكم سلطانا ظالما لا يبيل كبيركم ولا يرسم صغيركم - واجمع القضاء في الاسلام للدكتور محمد سلام مذكور ص ١٤٧

(٤) آل عمران - آية ١١٠

(٥) نظام الحكم الاسلامي للدكتور محمود حليم . طبعة أولى ص ٣٤٩ والقضاء في

الاسلام للدكتور مذكور ص ١٤٧

٢٩ - المحتسب ممثل للدولة أو لولى الأمر :

يقول ابن خلدون في مقدمته : الحسبة وظيفة دينية من باب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الذي هو فرض على القائم بأمور المسلمين، يعين لذلك من يراه أهلاً له فيتمين فرضه عليه ، ويتخذ الأعوان على ذلك ويبحث عن المنكرات ويمزر ويؤدب على قدرها ويحمل الناس على المصالح العامة في المدينة مثل المنع من المضايقة في الطرقات ومنع الخالين وأهل السفن من الاكثار في الخمر والحكم على أهل المباني المتداعية السقوط بهدمها وإزالة ما يتوقع من ضررها على السابلة والضرب على أيدي الملعين في المكاتب وغيرها في الإبلاغ (أى المبالغة بما يفقد العقوبة غايتها) في ضربهم للصبيان المتلعين ، ولا يتوقف حكمه على تنازع أو استعفاء بل له النظر والحكم فيما يصل إلى علمه من ذلك ويرفع له ، وليس له إمضاء الحكم في الدعاوى مطلقاً بل فيما يتعلق بالفش والتدليس في المعاش وغيرها في المكائيل والموازين (١)

ويشترط في المحتسب أن يكون مؤمناً . مكلفاً . قادراً على الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر . عالماً بحكم الشرع فيما يأمر به وينهى عنه ، عادلاً ، مأذوناً في الحسبة من جهة الوالى وصاحب الأمر (٢).

(١) مقدمة ابن خلدون . طبعة كتاب الشعب ج ٣ ص ٢٠١

(٢) الدكتور محمود حلمي في المرجع السابق ص ٣٥٠ وأظر الإحياء لفتزلى ص ١١٩٦ وقارن الماوردى في المرجع السابق ، وأظر القضاء في الاسلام الدكتور مذكور ص ١٥٠ حيث مرض خلاف الفقهاء حول اشتراط أن يكون المحتسب عدلاً عالماً بما يأمر به متنبئاً عما ينهى عنه . - والراجع وجوب الحسبة على الفاسق كما تجب على العدل - أظر أيضاً الدكتور الشهاوى في المرجع السابق ص ٤٥ .

ومن أهم آداب المحتسب ما قاله رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا يأمر بالمعروف ولا ينهى عن المنكر إلا رفيقاً فيما يأمر به رفيقاً فيما ينهى عنه ، حلماً فيما يأمر به حلماً فيما ينهى عنه ، فقيه فيما يأمر به فقيه فيما ينهى عنه (١) .

ويقرر أن القيم أن الحسبة هي الحكم بين الناس في النوع الذي لا يتوقف على الدعوى ، ثم يقرر أن خاصة ولاية الحسبة هي الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيما ليس من خصائص الولاية والقضاء . . وأنه لا يتوقف في عمله على دعوى ومدعى عليه بل ينكر كل ما يجب على ولي الأمر إنكاره والنهي عنه (٢) . ويرى بعض الفقهاء المعاصرين أن الحسبة في الإسلام تشبه ، في الجملة دون التفصيل ، النيابة العامة في النظم الحالية (٣) .

والواقع أن ما كان يقوم به المحتسب من أعمال تقوم به في الدولة المعاصرة إدارات ووزارات ومصالح متعددة كشرطة البلدية وشرطة حماية الآداب ووزارات التموين والاقتصاد والتجارة والصناعة وتقنيش وزارة الصحة ووزارة التربية وما إلى ذلك (٤) وإن كانت أعمال هذه الجهات المختلفة تمرض على النيابة العامة بصفتها القيّمة على أعمال الضبط القضائي (٥)

(١) الحسبة وظيفة إيجابية للدكتور الصهاوى س ٥٨ والاحياء للززال ج ٧ ص ١٢٣٤ .

(٢) الطرق الحكيمة ص ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦١ وقارب : تعليق الحوى على الأشباه والنظائر لأين نجيم ج ٢ ص ٢٥٣ حيث يقول : يزيد المحتسب على القاضي بكونه يتعرض لنفسه من المنكرات وإن لم ينه إليه وأما القاضي فلا يحكم إلا بما يرفع إليه . وموضع الحسبة الرعية وموضع القضاء النصفه .

(٣) أنظر مثلاً : الدكتور مذكور في المرجع السابق ص ١٥٤ وفي المدخل لفقهاء الإسلام ص ٤٠٧ والدكتور أبو الوفا في المرافعات المدنية والتجارية طبعة سادسة ص ١٦٥ .

(٤) في هذا المعنى ، الأستاذ محمد المبارك في المرجع السابق ص ٧٥ ، والبحث المشار إليه للأستاذ أحمد السقايني ص ٣٣ .

(٥) أنظر في التفرع المصري علي سبيل المثال ، المواد ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ من =

= قانون الاجراءات الجنائية رقم ١٥٠ لسنة ١٩٥٠ ، ومن مقتضى أحكام هذه المواد أن يكون مأمورو الضبط القضائي تابعين للنايب العام وخاضعين لإشرافه فيما يتعلق بأعمال وظيفتهم ... وأن يتجوزوا جميع الاجراءات التي يقومون بها بشأن الجرائم في محاضر دوقم عليها منهم ترسل الى النيابة العامة مع الأوراق والأشياء المضبوطة ، وتقتضى المادة ١٧ من المرسوم بقانون ١٦٣/١٩٥٠ الخاص بشئون التسمير الجبرى وتحديد الأرباح بأن يكون للموظفين الذين يتدبرهم وزير التجارة والصناعة بقرار منه صفة رجال الضبط القضائي في إثبات الجرائم التي تتسع بالمخاطفة لأحكام هذا المرسوم بقانون والقرارات المنفذة له .. ومثلها في هذا الحكم نص المادة ٤٩ من المرسوم بقانون ١٩٤٥/٩٥ الخاص بشئون التجمين ، واستخلاصا من هذه النصوص المشار إليها جولى أعمال الضبط القضائي في جرائم التجمين والتسمير الجبرى إما مأمورو الضبط ذوو الاختصاص العام وهم من حصرهم المصريح في المادة ٢٣ من قانون الإجراءات المشار إليه . وإما مأمودو الضبط القضائي ذوو الاختصاص الخاص وهم الموظفون الذين ينوهم الوزير المختص صفة مأمورى الضبط القضائي بالنسبة لجرائم التجمين والتسمير الجبرى إعمالا للمادة ١٧ من القانون ١٦٣/١٩٥٠ والمادة ٤٩ من المرسوم بقانون ١٩٤٥/٩٥ المشار إليها وقد صدر القرار الوزارى ٢٠٥ لسنة ١٩٥٢ ببيان الموظفين الذين لهم صفة الضبط القضائي في تنفيذ القانونين ١٩٤٥/٩٥ و١٦٣/١٩٥٠ ، وهم من العاملين بديوان وزارة التجمين ومراقبات التجمين بالمحافظات وبسبب الضباط والمساعدين يتدبرون من الشرطة والقوات المسلحة للعمل بوزارة التجمين — راجع الكشف المرافق للقرار الوزارى سالف الذكر وأظفر كتاب (جرائم التجمين) المذكورة آمال عبد الرحيم عثمان — نمر دار النهضة العربية ١٩٦٩ من ١٦٤ وما بعدها . وكتابنا المشار اليه عن التشريعات التجمينية .

وتختص بالتحقيق والتصرف في جرائم التجمين والتسمير الجبرى في مصر نيابات أمن الدولة الجزئية بصفة أصلية ، كما تختص محاكم أمن الدولة الجزئية بنظر هذه الجرائم والفصل في قضاياها . ولا يكون الحكم فيها نهائيا إلا بالتصديق عليه من رئيس الجمهورية . أظفر المواد ٧ ، ١٢ ، من القانون ١٦٢ لسنة ١٩٥٨ بشأن حالة الطوارئ . وأمر رئيس الجمهورية رقم ٧ لسنة ١٩٦٧ . والكتاب الدورى للسيد النائب العام رقم ٢٨ لسنة ١٩٦٧ فى ٦ ونو ١٩٦٧ بأشياء نيابات أمن الدولة الجزئية بدوائر المحاكم الإجدائية .

٨٠- رقابة الأسعار مهمة أساسية على المحتسب آداؤها :
إذا كان الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كما أسلفنا هو أساس اختصاصات
المحتسب وواجهه العام ، فإن النظر فيما كتبه الفقهاء تفصيلا لهذه الاختصاصات
يكشف عن أن من أهم واجباته رقابة الأسعار والاشراف على الأسواق (١).

(١) وقد ولي النبي صلى الله عليه وسلم - السوق من يتفقد فاستعمل سعيد بن العاصي
على سوق مكة بعد الفتح وكذلك استعمل عمر بن الخطاب إحدى النساء - هي أم الفداء
الأنصارية - على السوق ، وكان كثيرا ما يؤدي مهمة المحتسب في خلافته خلال تجواله بين
المسلمين ليلا ونهارا لتوجيههم لالتزام أحكام الدين ومقتضياته ، ومن ذلك أنه ضرب جلالا لأنه
حل جله ما يطبق وأدب رجلا لأنه اخلى بامرأة على قارعة الطريق - ورأينا من قل أنه كان
يضرب بالهرة من يشتري اللحم يومين متتابعين في فترة قلت فيها اللحوم ؛ أظهر القضاء في
الإسلام للدكتور مذكور من ١٤٧ والمرجع السابق للأستاذ محمد المبارك من ٧٦ ، والسلطات
الثلاث للدكتور سلمان الطلاوي ١٩٦٧ من ٣٧٣ ، وسيرة عمر بن الخطاب لابن الجوزي ،
في مواضع متعددة .

كما كان الرسول صلى الله عليه وسلم يقوم هو أو من ينبيه عنه في ولاية المدينة أو
مكة أو البحرين أو اليمن بأعمال المحتسب على اعتبار أنه رئيس دولة يتخذ ما يرشد إليه الوحي
وامتدحت الحال في عهد أبي بكر الصديق على ذلك حتى إذا ما نشبت مهمات الخيفة في عهد
عمر ولي على الحسبة عبد الله بن عتبة للنظر في الأسواق والتفتيش على المساكيل والموازن
ومنع الفسح فيما يباع وما يشتري ، فضلا عن اهتمامه الشخصي بجمع هذه المنكرات . أظهر
البحث المشار إليه للأستاذ أحمد السقاوي من ٣٢

بل لقد كانت يعلق على الحسبة في الأندلس (ولاية السوق) أظهر ، كتاب أحكام السوق
ليحيى بن عمر الأندلسي المتوفى ٢٨٩ هـ - مشار إليه في مقال الأستاذ ابراهيم التهام (مطور
مكافئة : جرائم التمنية) بمجلة الأئمن العام العدد ٢٩ - أكتوبر ١٩٦٧ من ٦٠

فقد كان المحتسب : (ينظر في مراعاة أحكام الشرع ويشرف على نظام الأسواق ويكشف على المكاييل والموازين تجنباً للتطفيف ، وكان للسكاكيل والموازين دار خاصه بها فكان المحتسب يطلب جميع الباعة إلى هذه الدار في أوقات معينة وهم معهم موازينهم وسنجم ومكاييلهم فيعايرها فإن وجد فيها خللاً صادرها وألزم صاحبها بشراء غيرها أو أمره باصلاحها (١) .

وكان المحتسب يعاقب من يعبث بالشريعة أو يرفع الأثمان، ويمنع التعدي على حدود الجيران ، كما كان المحافظ على الآداب وعلى الفضيلة والأمانة — بل كان المحتسب يشرف على السلع المحرمة في الأسواق ، فيشرف على بائعي الغرام وصانعي الحلوى وعلى شوائق اللحوم وعلى الراسين أى بائعي الروس والأكرع وعلى قلائق السمك والمراثيين أى صانعي الهريسة وعلى الشرايين أى صناع الاشرية وهى الادوية السائلة وعلى البزازين أى بائعي الثياب وعلى الحاركة وهم الذين ينسجون الغزل قماشا وعلى الخياطين لمراعاة جودة التفصيل وعلى الصباغين والدالين والمنادين وعلى الصاغة والسيارف وعلى الحمامات وقومتها (٢) ، ولا شك أن مراقبة عمال التجارة والصناعة على هذا النحو تتضمن مراقبة لكيفية الانتاج وكيفية التوزيع وعدالة الأثمان والنظام حدود التسمير الذى يحده ولى الأمر .

(١) القرىزى . المواعظ والاعتبار فى ذكر الخطط والآثار ، بولاق ١٢٧٠ هـ ، ج ١ ص ٤٦٣ مشار إليه فى (النظم الإسلامية) للدكتورين حسن إبراهيم وعلى إبراهيم . طبعة رابعة ص ٣١٤ .

(٢) الشيزى للتوفى ٥٨٩ هـ (نهاية الرتبة فى طلب المسية) نشر الدكتور السيد الباز العرنى . القاهرة ١٩٤٦ مشار إليه فى المرجع السابق للدكتورين حسن إبراهيم وعلى إبراهيم ص ٣١٥ .

وكان المحسدون يؤدون مهامهم في التسمير ورقابة الاسواق على نحو مماثل
أحدث ما يتبع اليوم في هذا المجال فقد كانوا يقومون بتسمير السلع وإلزام الباعة
بالاعلان عن أسعارها كتابة كما كانوا يثثون الميون للبحث عن الأماكن التي
يخزن فيها التجار الجشعون سلمهم لمصادرتها وبمها بالأسعار المحددة، ويثثون
الصبية والجوارى لا بتناح السلع من التجار لينظروا بأى ثمن يبعث ويتأكدوا
من سلامة الكيل والوزن (١) .

وهكذا نجد أن من أهم اختصاصات المحتسب التي أجمع الكاتبون عليها : منع
الغش في المعاملات ومنع البيوع الفاسدة أو تدليس الأثمان في المكايل والموازين (٢)
وقد أدرج الإمامان ابن تيمية وابن القيم دراستها للتسمير في باب الحسبة ،
على اعتبار أن مخالفة التسمير والنظر في الأسعار من المنكرات التي يناط بالمحتسب

(١) البحث السابق للأستاذ إبراهيم الصام ص ٥٥ ، وقد أشار إلى : أحمد القرى في
(فتح الطيب في ضمن الأندلس الرطوب) ج ١ ص ١٠٢ والامير شكيب أرسلان (الحلل
السفمية في الاخبار والآثار الانطليية) ج ١ ص ١٥٢ .

وعما يروى عن عمر بن الخطاب قوله في شأن النهى عن تلقى الركبان وعن يبع الحاضر
قبادى : دلوم على السوق ، دلوم على الطريق وأخبروم بالسمر . أظفر ابن حزم في المحلى ج ٩
ص ٤٧٩ — وراجع في التشريع المصرى المواد ٤/٥ و ٦ و ١٣ من المرسوم بقانون ١٦٣
لسنة ١٩٥٠ وقرار وزير التجارة والصناعة رقم ١٨٠ لسنة ١٩٥٠ وهذه النصوص تنظم
وجوب الإعلان عن الأسعار وتناقب على مخالفة هذا الوجوب . وأظفر : المرجع المشار إليه
لذكورة آمال هائن ص ٣٢٥ وما يندما في شرح جرعة عدم الاعلان عن الاسعار .

(٢) الدكتور محمود حلى — نظام الحكم الاسلامى ص ٣٥٣ ، والإحياء للفضال ج ٧
ص ١٢١٧ في بيان ما فيه العبة ، ويقول ان هذه المنكرات لا تطمح في حصرها واستقصائها
وضرب أمثلة لها ص ١٢٣٨ و ١٢٤٢ .

إنكارها والنسب عنها والعقاب عليها . ، كما أوجبا على المحتسب أن يأمر العامة بالصلوات الخمس في مواعيقتها ويماقب من لم يصل بالضرب والحبس .. (لأن الصلاة هي أعرف المعروف من الأعمال ، وعليه أن يأمر بالجمعة واجتماعات وبصدق الحديث وآداء الامانات وينهى عن المنكرات من الكذب والخيانة وما يدخل في ذلك من تطفيف المكيال والميزان والغش في الصناعات والبياعات والبيع ، والدبايات ونحو ذلك) (١)

وهكذا يأمر المحتسب بآداء العبادات كما يراقب حسن المعاملات ..

٨١ — رقابة المحتسب للمخازن والأفران :

ومن الطريف أن نورد في السطور التالية شيئاً مما كتبه الشيرازي والقرشي (٢) في اختصاصات المحتسب ، خصوصاً في الرقابة على المخازن والأسواق والطرق

نرى إلى أي حد بلغ التنظيم الاسلامي الدقة والابداع ..

(١) الحسبة في الاسلام لابن تيمية ص ١٢ ؛ ١٣ والطرق الحسبية لابن القيم ص ٢٥٩ ، ٢٦٠ ويضيف ابن القيم في بيان مهام 'المحتسب' : أنه يتفقد أحوال الصنائع الذين يصنعون الأطعمة والملابس والآلات فيمنعهم من صناعة المحرم على الإطلاق كآلات الملاهي ونياب الحرير لرجال ويمنع من اتخاذ أنواع المنكرات ويمنع صاحب كل صناعة من الغش في صناعته ويمنع من افساد قود الناس وتغييرها ويمنع من جعل القود متجراً فإنه بذلك يدخل على الناس من الفساد ما لا يحل له إلا الله بل الواجب أن تكون القود دوس أموال يتجر بها ولا يتجر فيها وإذا حرم السلطان سكة أو قهناً ممن من الاختلاط بما أذن في المعاملة به .

(٢) وما في المتن من نصوص كتابي الشيرازي والقرشي فإنما عن كتاب الأستاذ محمد

البارك النشار إليه ص ٨٠ وما بينهما

(١) فقد كتب الشيرازى كتابه نهاية الرتبة فى طلب الحسبة فى أربعين باباً تتعلق بالأسواق والطرق والمكايل والموازين والمباحث العامة المتعلقة بالمحاسب وأجابه. والحسبة على أصحاب العرف والصناعات كالحبازين والجزارين والطباخين والمطارين والدلايين والحياطين والسيارف والحمامات والحجامين والأطباء والمجبرين والصيدلة ومؤدى الصبيان وغيرهم من أصحاب المهن .

يقول الشيرازى فى كتابه ذلك : ينبغى أن تكون السوق فى الارتفاع والانخفاض على ما وضعت الروم قديماً ويكون من جانبي السوق أفريزان يمشى عليهما الناس فى زمن الشتاء إذا لم يكن السوق مبلطاً ، ولا يجوز لأحد من السوق اخراج مصطبة دكانه من تحت أركان السقائف إلى الممر الأسمى لأنه عدوان على المارة يجب على المحاسب إزالته والمنع من فعله لما فى ذلك من حقوق الضرر بالناس . ويجعل لأهل كل صنعة منهم سوقاً يختص به وتعرف صناعتهم فيه ، فإن ذلك لقاصدهم أرفق ولصنائعهم أنفق ، ومن كانت صناعته تحتاج إلى وقود نار كالحباز والطباخ والحداد فالمستحب أن يبعد حوانيتهم عن المطارين والبازين بأتمو الأقمشة) لعدم المجانسة بينهم وحصول الأضرار .

وينبغى أن يمنع أحمال الحطب وأعدال التبن وروايا الماء وشرايح السرجين (١) والرماد وأشياء ذلك من الدخول إلى الأسواق لما فيه من الضرر بلباس الناس ويأمر جلالي الحطب والتبن ونحوهم إذا وقفوا بها فى المراسم أن يضعوا الأحمال عن ظهور الدواب لأنها إذا وقفت والأحمال عليها أضرتها وكان فى ذلك تعذيب لها وقد نهى رسول الله ﷺ عن تعذيب الحيوان ، ويأمر أهل الأسواق بكسها

(١) أعدال التبن : أحاله ، وروايا للماء جمع راوية ، الصريحة هى وعاء كبير من ضعف النخل ويملأ به يوضع على ظهر الدابة ليعدل فيها السرجين هو الروث والزبل .

وتنظيفها من الاوساخ والطين المجتمع وغير ذلك مما يضر بالناس لأن النبي ﷺ قال لا ضرر ولا ضرار .

وأما الطرقات ودروب المحلات فلا يجوز لأحد اخراج جدار دونه أو دكانه فيها إلى الممر المعبود وكذلك كل ما فيه أذية أو إضرار على السالكين كالميازيب الظاهرة من الحيطان في زمن الشتاء ومجارى الاوساخ الظاهرة من الدور في زمن الصيف إلى وسط الطريق . . . وكل من كان في داره مخرج للوسخ إلى الطريق فإنه يكلفه سده في الصيف ويحفر له في الدار حفرة يجمع بها .

(ب) وأورد ابن الأخوة القرشي . المتوفى ٧٢٩ هـ في كتابه (معالم القرية في أحكام الحسبة) في باب منكرات الأسواق : أن منها طرح الكتاسة على جواز الطريق وتبديد قشور البطيخ أو رش الماء بحيث يمشى منه التزاق والسقوط وكذا إرسال الماء من المواريب المخرجة من الحائط إلى الطرق الضيقة فإن ذلك ينجس الثياب ويضيق الطريق وكذا ترك مياه المطر والأحوال في الطرق من غير كسح فذلك كله منكر وليس يختص به شخص معين فعلى المحتسب أن يكلف الناس القيام به . .

ثم يأتي القرشي بكلام طريف في فصل (الحسبة على الفراين والخبازين) فيقول : ينبغي أن يأمرهم المحتسب برفع سقاقتهم وأفرانهم ويحصل في سقوفها منافس واسعة للدخان ويأمرهم بكس بيت النار في كل تميرة وغسل البسليت وتنظيف مائه وغسل الماعجن وتنظيفها وتبخلها أبراشاً كل برش عليه عودن مصلبان لكل معجنة ، ولا يعجن المعجان بقدميه ولا بركبتيه ولا بمرقفيه لأن في ذلك مهانة الطعام وربما قطر في السجين شيء من عرق لبطنه أو بدنه ، ولا يعجن إلا وعليه ملصقة خديجة الكمين ويكون ملثماً أيضاً لأنه ربما عطس أو تكلم

فقطر شيء من بصاقه أو مخاطه في العجين ، ويشد على جبينه عصاية بيضاء لئلا يمرق فيقطر منه شيء ، ويحلق شعر ذراعيه لئلا يسقط منه شيء في العجين . وإذا عجن في النهار فليكن عنده إنسان على يده مذبة يطرد عنه الذباب . (١)

و يعتبر عليهم المحتسب ما ينشون به الخبز من الكركم والزعفران وما يجرى مجراه فإنهما يوردان وجه الخبز ومنهم من ينش به الخبز والفلول كما ذكرنا . ويلزمهم ألا يخبزوه حتى يختم فإن الفطير يشغل في الميزان والمعدة (٢) وكذلك إذا كان قليل الملح وينبغي أن ينشروا على وجهه الأباذير الطيبة مثل الكمون الأبيض والكمون الأسود والسوسم واليانسون ونحو ذلك ولا يخرجون الخبز من بيت النار حتى ينضج نضجا جيدا عن غير احتراق — والمصلحة أن

(١) أظفر في التصريح المصري القانون ٦٨٤ لسنة ١٩٥٤ الخامس ينظم تداول الخبز وقطعه في أوعية تخصص لهذا الغرض تكون محكمة الناق . ، وأيضا القانون ١٠ لسنة ١٩٩٦ بشأن مراقبة الأغذية وتنظيم تداولها وقراري وزير الصحة رقمي ٩٦ و ٩٧ بشأن اشتراطات النظافة الصحية الواجب توافرها في أماكن تداول الأغذية وفي المشتغلين في تداول الأغذية .

(٢) راجع في القانون المصري نصوص قرار وزير التموين ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وسنادة الخبز — وخصوصا المواد ٢٢؛ ٢٣؛ ٢٤؛ ٣١؛ ٣٢؛ ٣٤ مكررا (د) — وخصوصا محمد مواصفات الخبز البلدي والغامي والأفركي .. وتوجب أن يكون الرغبة مكتمل الاختار غير ملصق الفطرين ؛ ومستوى التذوق ... ومخالفة هذه المواصفات جرمية — أظفر المادة ٣٨ من القرار الوزاري المشار اليه وأيضا المادة ٥٦ من المرسوم بقانون ٩٥ / ١٩٤٥ الخاص بشئون التموين . — والمادة ٥ من أمر نائب المحاكم الكبرى العام رقم ٥ لسنة ١٩٧٣ وهي تناقب على ارتكاب الفس في المواد التموينية أو صنعها أو إعادتها على وجه مخالف للمواصفات المقررة لذلك ...

يجعل على كل حانوت وظيفة رسماً يخزنونه في كل يوم ثلثا يخلط البلد عند قلة الخبز (١) .

د ويتفقد المحتسب الأفران في آخر النهار ولا يمكن أحدًا من صناع الخبز من المبيت في أكيسة العجين ولا مكان فرش العجين ويأمرهم بنشرها على جبال بعد نفضها وغسلها في كل وقت

ويأخذ المحتسب على قراني الخبز البيتوني (٢) لعظم حاجة الناس اليهم ، ويأمرهم بإصلاح المداخن وتنظيف بلاط الفرن بالأكاس في كل ساعة من الباب المحترق والرماد ثلثا يلصق في أسفل الخبز منه شيء ، ويجعل بين يديه علامة يعلم به أخباز الناس ثلثا يحتلط عليه أطباق العجين فلا يعرف ، وينبغي أن يجعل السمك بمزول عن الخبز لئلا يسهل شيء من دهنه على الخبز ولا يأخذ من العجين زيادة عما جعل له ... والله أعلم .

على هذا النحو التفصيلي المتمم إذن ، يباشر المحتسب سلطته في الرقابة على الخباز والاسواق ..

وقد أوردنا هذا الحديث المطول عن رقابة المحتسب لحال التجارة والخباز

(١) أظن في التشريع المصري على سبيل المقارنة حكم المادة ٣ مكرراً من المرسوم بقانون ١٩٤٥/١٠٥ التي تحظر التوقف عن مباشرة النشاط التجارى أو الصناعى أو الامتناع عن ممارسته على الوجه المتحد إلا بترخيص من وزير التموين .

(٢) وهو المسمى في التشريع التونى المصرى بالخبز المنتج لحساب الأفراد ويحظر بيعه ترخيص من وزارة التموين على أصحاب الخباز البلدية التى تعمل له وبن والمشولين عن إدارتها أن يقوموا بالخبز لحساب الأفراد — راجع المادة ٢١/٢ من القرار ٩٠ لسنة ١٩٥٧ بشأن استخراج الدقيق وصناعة الخبز .

المصانع عموماً ، لتبيين كيف يكون الخسب رقيقاً على الاسعار مانعاً من الغش في الاثمان ، وهو يختص بكل هذه الدقائق والتفاصيل مما يندرج في معنى المنكرات . .

المطلب الثاني

في التعزير على مخالفة التعهير

٨٢- معنى التعزير وتعاهل حكمه :

المعقوبات في الاسلام قسمان : قسم التعزير وقسم الحدود . فالتعزير يتناول الزجر والفرامة والحبس والجلد دون مقدار الحدود (١) . أما الحدود فهي في عقوبات الميت بالفساد والقتل وإتلاف الجوارح والأعضاء ، والسرة والزنا وشرب الخمر (٢) .

والتعزير يعاقب به فيما دون هذه الحدود — فهو إذن عقوبة أو جزاء للمعاصي التي ليس فيها حد مقدر ولا كفارة ، ويضرب ابن تيمية أمثلة لهذه المعاصي فيقول : « كالذي يقبّل العبي أو المرأة الأجنبية ، أو يياشر بلا جماع ، أو يأكل ما لا يحل كالدّم والميتة ، أو يذف الناس بشعر الزنا ، أو يسرق من غير حرز أو شيئاً يسيراً ، أو يخون أمانته كولاية أموال بيت المال

(١) الفلسفة القرآنية للأستاذ الطادس ١١٥

(٢) المرجع السابق ص ١١٦ وأظفر في التفصيل : الحدود في الاسلام للأستاذ أحمد ضحى جهنى ١٩٦٩ نشر مكتبة عمار بالقاهرة ، — السياسة الفريحية في اصلاح الزامى والرعية — لآين نيمية ص ٧٨ وما بعدها — الحدود في الاسلام ، بحث للأستاذ عبد الكريم الخطيب في الرعى الاسلامى السنة ٩ العدد ٩٨ — مارس ١٩٧٣ ص ٢٠ وما بعدها . ،
العقوبات في الاسلام للسيد صادق الشيرازى ص ١٦٤ ،

أو الوقوف ومال اليتيم ونحو ذلك إذا غانوا فيها ، وكلاؤكلاء والشركاء إذا خانوا أو من يش في معاملته كالذين يشون في الاطعمة والثياب ونحو ذلك أو يطفف الحكيال والميزان أو يشهد بالزور أو يلغن شهادة الزور ، أو يرتشى في حكمه أو يحكم بغير ما أنزل الله أو يعتدى على رعيته أو يتمزى بعزاء الجاهلية أو يلبي داعى الجاهلية ... إلى غير ذلك من أنواع المحرمات فهؤلاء يعاقبون تعزيراً وتنكيلاً وتأديباً بقدر ما يراه الوالى ، على حسب كثرة ذلك الذنب فى الناس وقلته . . . وعلى حسب حال المذنب . . فإذا كان من المدمنين على الفجور زيد فى عقوبته بخلاف المقل من ذلك وعلى حسب كبر الذنب وصغره ... (١)

وبعبارة أخرى موجزة يقال : إن الحدود هى الزواجر المقدرة فى الشريعة الاسلامية والتعزير شرع فى الزواجر غير المقدرة ، وهو تأديب دون الحد ، وأصله من العز بـمعنى الرد والردع . وهو مشروع بالكتاب والسنة وإجماع الأمة ، وقد يكون بالحبس أو الصفع أو تعريك الأذان أو الكلام العنيف أو الضرب ، وقد يكون بنظر القاضى إليه بوجه عبوس ، (٢) .

وقد يكون التعزير بالمقوبة المالية أو النفى عن الوطن (٣) .

(١) السيامة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٢

(٢) تبين الحقائق للزليلى طبعة ١ مطبعة بولاق ١٣١٣ هـ - ج ٤ ص ٢٠٧ وأظفر الاستاذ الشيخ محمود شلتوت : الاسلام عقيدة وشريعة ص ٢٦٢ وما بسهما . وقد سمي التعزير : العقوبة التفويضية .

(٣) المسبة لابن تيمية ص ٤٩٤٤٦ والطرق الحسكية لابن القيم ص ٢٨٦١١٥

ولنا عود إلى بيان مقدار التعزير .

وعلة تشريع التعزير أن الشارع الإسلامي لم يحدد عقوبات لكافة الجرائم كما فعل فيما يسمى الحدود ، وإلا لوقع الناس في حرج لتغير مصالحهم بتغير الظروف ، ولكنه ترك جميع الجرائم بغير تحديد لعقوباتها ولم يحدد إلا عقوبات بعض الجرائم المخلة بالأمن العام حتى يحفظ للجمتمع مقوماته (١)

وهذا حق ، لأن العقوبات تكون للناس بقدر ما يحدون من جرائم ، وتحدث للناس أفضية بقدر ما يحدون من فجور ، وكل ما يدفع عن الناس شر هذه الجرائم يكون مشروعا ما لم يكن منهيًا عنه بصريح النصوص (٢)

والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لا يتم إلا بالعقوبات ، فإن الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن ، وإقامة الحدود واجبة على ولاية الأمور ، وإقامتها تكون بالعقوبة على ترك الواجبات وفعل المحرمات . والعقوبة كما قلنا إما مقدرة — مثل جلد المفتري ثمانين ، وقطع يد السارق وإما غير مقدرة ، تسمى التعزير (٣) .

(١) الأستاذ أحمد فتحي بهنسى في المرجع السابق ص ٣٧ — وأظن الرسالة الثالثة عشرة من رسائل الإمام أحمد بن نجيم الحنفى ملحقه بالأشباه والنظائر لابن نجيم ص ٤٦ وما بعدها . ويقول زين العابدين ابن نجيم أن ضابطة التعزير . كل معصية ليس فيها حد مقدور فيها التعزير .
الأشباه والنظائر ج ١ ص ٢٨٥

(٢) ابن حنبل للاستاذ أبو زهرة ص ٣٠٠

(٣) ابن تيمية في الحسبة ص ٤٦ .

ويقول الماوردى : إن الجرائم محظورات شرعية زجر الله عنها بحد أو تعزير (١).

٨٣ - التعزير عقاب مخالفة التسعير والجرائم التمييزية الأخرى :

سبق لنا بيان أن الاحتكار تهربا من السعر العدل جزاءه التعزير . وقد أجمع الفقهاء على ذلك .

وحين يحدد ولي الأمر أسعار معينة أخذاً بحقه الشرعى في تنظيم المعاملات وإنفاذاً لمقتضى المصلحة العامة — يكون من اللازم البيع بالأسعار المحددة من الشارع ويكون من المنهى عنه مخالفة ذلك — ومن ثم يكون المخالف مرتكباً لمحرّم يستوجب التعزير عليه لأنه بذلك يعترف بجرمة ليست فيها عقوبة مقدرة . والقول بغير ذلك فيه ضرر كبير بالمصلحة العامة وقد يؤدي إلى التلاعب في أقوات الناس في بعض الاوقات الحرجة وهذا يناقى مقاصد الشرع الاسلامى .

والذى قيل في حالة البيع على خلاف التسعير الجبرى يقال في كل جرمة من الجرائم التى تنصل بالتسعير وتوفير أقوات الناس وحاجاتهم . من ذلك أن يتمتع عن بيع ما أوجب على الامر ببيعها فإنه يؤمر بالواجب ويعاقب على تركه (٢) .

ومن ذلك كل مخالفة لتنظيم من التنظيمات التمييزية التى يرى على الامر فرضها على الرعية تحقيقاً للمصلحة والنفع العام .

(١) الأحكام السعائية ، الطبعة المحمدية التجارية ص ٢١١ .

(٢) أظن في ذلك — المستشار الدكتور عبد العزيز طمر في رسالته (التعزير في العربة

الاسلامية) — طبعة رابعة ص ٢٨٢ وما بعدها ، والحسبة لابن تيمية ص ٤١٠٣٥

فقد رأينا منذ بداية الدراسة أن التسمير ليس إلا تنظيماً تمويئياً من قبيل هذه
التنظيمات المقصود بها مصلحة العامة (١)

نتيجة ذلك أن التميز جزاء يقدره المحاسب وقد يصل إلى الحبس أو الضرب
أو العقوبة المالية ، على جريمة مخالفة التسمير أو ما يتصل بها أو يداينها من
جرائم . ويؤكد ذلك أن الإمام أبا حنيفة النعمان مثل عن « متولى الحسبة إذا
سعر البضائع بالقيمة وتعدى بعض السوقية فباع بأكثر من القيمة ، هل له أن
يمزره على ذلك . فأجاب : إذا تعدى السوقى وباع بأكثر من القيمة يمزره
على ذلك » (٢)

٨٤ — مقدار التعزير :

ليس لأذى التعزير حد ، فقد يكون بأن ينظر القاضى — أو المحاسب —
إلى المتهم بوجه عبوس ، كما قلنا آنفاً ، بل لقد اكتفى النبى ﷺ بالزجر بالقول

(١) وقد أدرج الدكتور عبد العزيز عامر فى الرسالة المشار إليها جرعة البيع بأكثر من
الصر الجبرى والجرائم المتعلقة بالتموين بين انجرأء المضرة بالمصلحة العامة . .
أخطر فى حقوق الجرائم التوئيه وجرائم مخالفة التسمير الجبرى فى التشريع المصرى ؛ على
سبيل المثال نصوص المواد ٥٠ إلى ٥٨ من الرسوم بقانون ١٩٤٥/٩٥ والمواد ٩١ إلى ١٧ من
المرسوم بقانون ١٦٣ سنة ١٩٥٠ وأغلب هذه العقوبات يصل إلى الحبس لمدة ستين والفرامه
لا تتجاوز ٥٠٠ جنبها أو اعدامها وتضاعف فى حالة التود وذلك فضلاً عن المصادرة والنقل
أو إلغاء الرخصة إن كان لذلك عمل ، وشهر الحكم الصادر بالإدانة . . . وأظن المرجع السابق
مذكورة آمال عثمان ص ٢٠٥ وما يشما .

(٢) الفتاوى الأقروية فى مذهب الإمام أبى حنيفة — طبعة بولاق ١٢٨١ هـ — مصر ، ج ١
ص ١٥٩ . ويراد بالسوقية التجار « أصحاب السوق »

توبيخا ، ففى صحيح مسلم عن أبى هريرة أن رسول الله مر على صبرة طعام فأدخل يده فيها فالتأصابه بللا فقال : ما هذا يا صاحب الطعام ؟ فقال : تأصابه السماء يا رسول الله . قال : أفلا جعلته فوق الطعام كى يراه الناس ، من غشنا فليس منا ، (١)

وكان عمر بن الخطاب يضرب بالدرية من رآه يأتى منكرا أما يستوجب التعزير ، فكان يضرب بها مثلا من رآه يشتري لحما يومين متتابعين فى وقت قلت فيه اللحوم وكان يقول له : أفلا طويت بطنك يومين لأخيك . فهو هنا يجمع فى التعزير بين الضرب والتوبيخ .

والحق أن من الناس من يؤدبه ويردعه مجرد لفته إلى خطئ أو نبيه عنه أو هجره ، ومنهم من لا يكفى فى ردعه غير الحبس أو الضرب أو الفرامة المالية .. ولهذا قال ابن القيم : يتغير التعزير بحسب امتضاء المصلحة له زمانا أو مكانا أو حالا ويختلف تقدير العقوبة فيه حسب خطر الجريمة وتأصلها فى نفس المجرم (٢)

كما قال ابن تيمية أن عقوبات التعزير تختلف مقاديرها وصفاتها بحسب كبر الذنوب وصغرها وبحسب حال المذنب وبحسب حال الذنب فى قلته وكثرته (٣) . وتقدير ذلك كله حسبا يرى القاضى أو المحتسب فى كل حال على حدة ... والعبرة بصفة عامة فى التعزير ، بكل ما فيه لإبلاغ الإنسان من قول أو فعل أو ترك قول أو ترك فعل .

(١) راجع : الحسبة لابن تيمية ص ١٣ - ، محمود شلتوت . من توجيهات الإسلام ص ١٧٨

(٢) المدخل لفته الإسلامى الدكتور مذكور ص ٢٦٥

(٣) الحسبة لابن تيمية ص ٤٦ .

وأما أعلى التعزير فقد اختلف فيه، كما يقول ابن تيمية، فقيل إنه لا يزداد على عشرة أسواط، وقال كثير من العلماء لا يُبلغ به الحد ومنهم من قال لا يبلغ به أدنى الحدود ومنهم من يقول لا يبلغ بكل ذنب حد جنسه وإن زاد على حد جنس آخر فلا يبلغ بالسارق من غير حرز قطع اليد وإن ضرب أكثر من حد القاذف (١) ...

والأخير هو الراجح والصحيح .

٨٥ — من أخبار المختص في مصر :

لعل من الممتع والطريف ما أورده الجيبرقي في تاريخه عن المختص في مصر في أوائل القرن الماضي — وخاصة في ١٨١٦ م، وكيف كان يؤدي مهامه في التسمير والتعزير ..

(١) راجع السياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٤ وما بعدها وقد أورد تقياً لحديث النبي ص . (لا يجلد فوق عشرة أسواط إلا في حد من حدود الله) بأن المراد بحدود الله ما حرم لحق الله فإن الحدود في لفظ الكتاب والسنة يراد بها الفصل بين الحلال والحرام مثل آخر الحلال وأول الحرام (تلك حدود الله فلا تتعدوها) سورة البقرة ٢٢٩ — (تلك حدود الله فلا تمسوها) سورة البقرة آية ١٨٧ — وأما تسمية العقوبة ح . لما نهو عن عرف حاد، و مراد الحديث — أن من ضرب لحق قسه كضرب الرجل امرأته في النشوز لا يزيد على عشر جلدات « للرجع السابق ص ١٣٨

فهذا لا ينفي ما قال به الفقهاء من جواز التعزير بالقتل استثناء لمصلحة تخفى ذلك كقتل الجاسوس ومن لا يؤزل فساده إلا بالقتل أو متاعى الجرائم الخطيرة — راجع الدكتور المذكور في الدخول لفقته لاسلامى ص ٢٦٤ والطرق الحكيمية لابن القيم ص ١١٧ والسياسة الشرعية لابن تيمية ص ١٣٥ والحسبة ص ٤٨ — وليس التعزير مهمة المختص وحده على أية حال .

ونحن تقدم هنا طرفاً من أخبار المحتسب المصرى كما رواها الجبرتى ونلفت النظر إلى حقيقة هامة عتبر عنها الجبرتى فى غير موضع مما كتب ، تتمثل فى أن نشاط المحتسب كان ذا أثر فعال وكبير فى الرجوع بالتجار إلى احترام الاسعار وعدم الاحتكار .

يروى الجبرتى : أنه فى ذلك العام سومت أرباب الحرف والباعة والزياتون والعزازون والحضرية والخبازون من المسانئات والمشاهرات واليوميات الموظفة عليهم للمحتسب (١) ونودى برقمها أمام المحتسب فى الاسواق وعوض المحتسب عنها خمسة أكياس فى كل شهر (حوالى خمسة وعشرين جنيهها) يستوفيهما من (الخزانة العامة) - وعملوا تسعيراً بترخيص أسعار المبيعات بدلاً عما كانوا يفرهونه للمحتسب . فلما نودى بذلك وسمع الناس رخص المبيعات ظنوا بفسادهم حصول الرخاء ونزلوا على المبيعات مثل الكلاب السعرائة ، وخطفوا ما كان بالاسواق - بموجب التسميرة - من اللحم وأنسواع الخضضروات والفاكهة والادهان . (٢)

وروى الجبرتى كيف سمرت الاحوم إذ ذاك ومنع ذبحها فى غير المذبح العام وكيف سمر السمن وكيف كان السمن يكفش بالدقيق والقرع والشحم وعكر اللبن تهرباً من تسميته .

ويصف الجبرتى كيف واجه المحتسب جشع التجار حين أغلقت الفاكهانية حوانيتهم وأخفوا ما عندهم وطفقوا يسمونه خفية وفى الليل بالثمن الذى يرتضونه ،

(١) وهى مبالغ كان التجار يذمنونها إلى المحتسب رسوما كرواتب وكانت فى حقيقتها أقرب إلى الرشوة .

(٢) تاريخ الجبرتى . طبعة كتاب الشعب سنة ١٩٧٤ ج ٩ ص ٩٧٠ وانظر البحث المشار اليه للقدم ابراهيم النعام ص ٥٧ .

والمحتسب يكثر الطواف بالأسواق ويتجسس عليهم ويقبض على من أعلق حانوته أو وجدها غالية أو عثر عليه أنه باع بالزيادة وينكل بهم ويسجهم مكشوف الروس مشنوقين وموثقين بالحبال ويضربهم ضرباً مؤلماً ويصلبهم بمفارق الطرق غزومي الأنوف معلق فيها النوع المزداد في ثمنه ،

وروى أنه في يوم ٥ يوليو ١٨١٧ شق شخص بباب زويلة بسبب الزيادة في المعاملة وعلقوا بأنفه ريال فرانسة وخزم المحتسب آناف أشخاص من الجزارين في نواح وجبات متفرقة وعلق في آنافهم قطعاً من اللحم وذلك بسبب الزيادة في ثمن اللحم ويبيعهم له بما أحبوه من الثمن في بعض الأماكن خفية (١).

ثم يحكى عن محتسب اسمه مصطفى كاشف أنه كان يتفحص على السمن والجبن ونحوه المخزون في الحواصل ويخرجه ويدفع ثمنه لأربابه بالسعر المفروض ويوزعه لأرباب الحوانيت ليبيعه على الناس بزيادة نصف أو نصفين في كل رطل ،

ولاحظ الجبرتي أنه عندما رأى أرباب الحوانيت الجدد وعلم الأهمال ، والتشديد عليهم ، فتح المخلق منهم حانوته وأظهروا منيآتهم أمامهم وملأوا السدريات والطسوت من السمن وأنواع الجبن ... خوفاً من بطش المحتسب وعدم رحمته بهم .. والمحتسب مواظب على السروح ليلاً ونهاراً ويعاقب بحرج الآذان والضرب بالدبوس وأتخذ بعض صناع الكنافة على صوانيمهم التي على النار وأمر بكنس الأسواق ومواظبة رشها بالماء ووقود القناديل على أبواب الدور . وعلى كل ثلاثة من الحوانيت قنديل .. ويركب آخر الليل ثم يذهب إلى بولاق ليتلقى الواردين بالبيطيخ الأخضر والأصفر ويهف عدة الشروات

(١) تاريخ الجبرتي ، المقار إليه ص ٩٨٠ وما بعدها .

ويأمرهم بدفع مكوسها المفروض ثم يأمرهم بالذهاب إلى مراكز بيعهم... ولا يبيعون شيئاً حتى يأتهم بنفسه أو بحضرة من يرسله من طرفه . ثم يهود طائفاً عليهم فيحصى ما فى فرش كل منهم عدداً ويميز الكبير بثمان والصغير بثلث ، ويترك عند البائع من يشاره أو يقف هو بنفسه ، ويبيع على الناس بما فرضه . ويعطى لصاحبه الثمن والربح . ويحلق على ما يرد من السمن الوارد الذى قرر فرضه على المزارعين فيزنه منهم بالسمر المفروض وهو أربعة وعشرون نصفاً للرجل ويرد عليهم الفوارغ ويمطبه للبائع بالثمن المقرر وهو ستة وعشرون وهم يبيعونه بزيادة نصفين فى كل رطل . وهو ثمانية وعشرون ، ويناله الناس بأسهل وجدان سالماً من الخلط والفساد ويأمرهم بإعادة ما عسى يوجد فيه من المرتة والمكار إلى مواعينه ليوزن مع فوارغه .. وهو يرصد أيضاً ما يرد للناس ولو لأكابر الدولة من السمن فيطلق البعض ويأخذ الباقي بالثمن وكذلك ما يأتهم من البطيخ والدجاج ولو كان لصاحب الدولة حسب اذنه له بذلك .. كل ذلك للحرس على كثرة وجدان الأشياء (١) .

وتعدت أحكامه إلى بضائع التجار والأفشة الهندية وأهل مرجوش والمحلاوية وخلافهم وطلب قوائم مشترياتهم والنظر فى مكائيلهم فضاخ خناق أكثر الناس من ذلك لكنهم لم يتبادوه من محتسب قبله .. وكأنه وحده خبر ولاية الحسبة وأحكامهم فى الدول المصرية القديمة فإن وظيفة أمين الاحتساب وظيفة قضاء وله التحكم والعدالة والتكلم على جميع الأشياء وكان لا يتولاها إلا المتصلع من جميع المعارف والعلوم والقوانين ونظام العدالة (٢) .

(١) أى : الحرس على توفير المواد الكافية — بالتعبير الحديث .

(٢) الجبرنى فى الرجع السابق ص ٩٨٣ .

ثم يصف الجبرتي أمر تكاسل المحتسب عن أداء مهمته فيقول : إنه بعد قرابة شهر من تعيين هذا المحتسب ترك السروح في أيام العيد وأشيع بين السوق (التجار) عزله : فأظهروا الفرع ورفعوا ما كان ظاهراً بين أيديهم من السمن والجبن وأخفوه عن الاعين ورجعوا إلى حالتهم الأولى في الغش والخيانة وغلاء الحر وأغلق بعضهم الحانوت وخرجوا إلى المنزهات وعملوا ولائم .

ولاشك أن ما كان هذا المحتسب المصري يفرضه من العقوبات أو التعزيرات يسم في بعضه بالشدّة والصرامة ، كما كان رادعاً ، ويتعين في العقوبة أن تكون من الرفق والملازمة للجرم بحيث تحقق الإصلاح لنفس المتهم والردع عن معاودة ارتكاب الجريمة منه أو من غيره .

خاتمة الكتاب

بدأت رحلة هذه الدراسة بالتساؤل عن حكم الإسلام في مسألة التسمير الجبرى، وقد رأينا كيف اختلف القول في الفقه الإسلامى إلى التقيضين في النظر إلى هذه المسألة، فقال جانب من الفقه بتحريم التسمير ولو في وقت الغلاء لأنه سيجرّ على الناس في أموالهم وهم مسلطون عليها . وقال آخرون بأنه واجب عملا بالمصلحة ودفعاً للضرر عن الجمهور ، وجائز تحقيقاً للنفع العام للجماعة — وقد ناقشنا أدلة المانعين من التسمير بالتفصيل ورأينا أنها لا تنقض المبادئ العامة في الشريعة الإسلامية وأن هذه المبادئ هي التي تحكم في قضية التسمير ورجحنا الرأي القائل بجواز التسمير بل ووجوبه عند الضرورة .

واننا نتمنّى في هذا الصدد بتأصيلنا لهذا الرأي على أسس أو أصول ثلاثية هي أن من مقتضى تحريم الاحتكار الأخذ بسياسة التسمير ، وتحريم الاحتكار في الإسلام مسلم به صراحة وقطعاً . وأن التسمير واجب سداً لذرائع الطمع والإستغلال لكونه رقابة من ولي الأمر على حركة التعامل تجنبياً لوقوعها في دائرة الحرام . وأن المصلحة تقتضى بالتسمير والقول بالمصلحة هو السند الشائع لدى القائلين بالتسمير.

وإذ رجّح في الفقه الإسلامى شرعية التسمير، عرضنا لتنظيمه إياه ورأينا أن التسمير لا يكون إسلامياً ما لم يكن عادلاً غير يحجب بحق البائع أو المشتري — وتقدير وصف العدالة في التسمير معلق برأى ولي الأمر الذمير يستعين بذوى الخبرة وأهل الحوق في تقدير الأسعار بما يكفل لكل من المتعاملين مصلحته دون مساس بالمصلحة العامة .

ورأينا كذلك أن التسمير الإسلامى ليس سياسة مطلقة واجبة الاتباع فى كل حين - وإنما له حكمة أو علة يقتضى وجوده باتتفائها ، وبحسنا ما يتصل بذلك كله من شروط وملاحع تنبئى مراعاتها فى رسم سياسة التسمير طبقا لحكم الشرع الإسلامى .

والتسمير يضمه ويراقبه فى المجتمع الإسلامى ولئى الحسبة أو المحاسب ، ويقدر الجزاء على مخالفته فى صورة ما يراه من التمزير ملائما ومحققا لإيلام المتهم وردعه ..

إن التنظيم الإسلامى لمسائل الاقتصاد والتجارة والمعاملات بصفة عامة ، بلغ الغاية فى الدقة والحكمة والإبداع ، وأقام نظام المعاملات على أساس العدل والواجب وتحقيق النفع الخاص بما لا يمس بنفع الآخرين أو يعرض بحقوقهم ، والإسلام فى تنظيمه لهذه الشئون المادية للإنسان . إنما يطبعها بطابعه الروحى النبيل ويمزجها بما يلائم الاهتمامات الفطرية للإنسان السوى من إيمان وعقيدة .. وهذا ما يكفل نجاح التشريع الإسلامى وصلاحيته لتحقيق الخير والتقدم للمجتمع فى كل آن ومكان ..

وقد أجمع الباحثون المتهفون على هذه الحقيقة ، وأشرنا إلى قليل منهم على هامش المقدمة فى هذا الكتاب .

يكفى أن يجد الباحث أرقى المذاهب والفلسفات تقتضى فى تطويرها إلى حاققرته الشريعة الإسلامية من مبادئ العدل والإنصاف منذ أربعة عشر قرنا ...

وموقف الفقه الإسلامى من مسألة التسعير الجبرى برهان على ذلك ...

وعلى الناس أن يحسنوا الأخذ بذخائر الفقه الإسلامى وأن يهتدوا إلى تطبيق الشريعة الإسلامية ..

ثم جوفيق الله وعونه
والحمد لله الذى هدانا لهذا وما كنا لنهتدى
لولا أن هدانا الله ...

فهرس

| صفحة | فقرة |
|------|---|
| ٥ | إهداء |
| ٧ | آيات الإفتاح |
| | المقدمة |
| ٩ | ١ - موضوع البحث |
| ١٠ | ٢ - أهمية هذا الموضوع |
| ١٠ | ٣ - أهمية الدراسة الإسلامية للموضوع |
| ١١ | ٤ - معنيان مختلفان للتسمير في الإسلام |
| ١٣ | ٥ - تقسيم الدراسة |
| ١٤ | ٦ - منهج البحث |
| | الفصل الأول |
| | التسمير بين التحريم والوجوب |
| ١٧ | ٧ - رأيان أساسيان في الفقه الإسلامي |
| | المبحث الأول |
| ١٨ | في الرأي القائل بالتحريم |
| ١٨ | ٨ - يروى عن الرسول عليه السلام أنه رفض التسمير |
| ١٩ | ٩ - ويروى عن عمر بن الخطاب أنه رجح عن التعرض للأصعار |
| ١٩ | ١٠ - ويقولون إن الله تعالى حرم التجارة إلا عن تراض |
| | ١١ - وظاهر القول عند ابن حزم وفقهاء آخرين أنهم يرفضون |
| ٢١ | التسمير . . |
| ٢٣ | ١٢ - حكمة تحريم التسمير عند القائلين به |

صفحة

المبحث الثاني

في الرأي القائل بالتسمير

٢٤

١٢ - تمهيد

المطلب الاول : مناقشة أدلة المنع من التسمير

٢٤

أولاً : حديث « إن الله هو المسمر »

١٤ - مناقشة الحديث في الدلالة على التحريم

٢٥

١٥ - القائلون بالتحريم أخذوا بظاهر الحديث

٢٨

١٦ - آراء بعض الفقهاء في تفسير الحديث ..

٣٠

١٧ - سلطة ولي الامر في تقييد المباح للصحة العامة .

٣٠

١٨ - لم يمتنع الرسول عن التسمير لكونه تسميراً

٣١

١٩ - ويرى ابن تيمية في حديث التسمير قضية خاصة ..

٣٣

٢٠ - بل إن ابن تيمية يرى أن الرسول أمر بالتسمير

٣٤

٢١ - وبمثل ذلك قال الإمام ابن القيم

٢٢ - وثمة مَنْ يرى في إجازة التسمير تطبيقاً لحديث الامتناع

٣٦

عن التسمير

٣٧

ثانياً : حديث عمر لحاطب بن أبي بلتعة

٢٣ - تمهيد

٣٧

٢٤ - هل كان هذا الحديث متعلقاً بالبيع بأقل من ثمن المثل ؟

٤٠

٢٥ - هل كان هذا الحديث نهيّاً عن البيع بأكثر من ثمن المثل ؟

٤١

٢٦ - هل كان هذا الحديث صحيحاً

| صفحة | فقرة |
|------|---|
| ٤٣ | ٢٧ - هذا الحديث صدر من عمر في ظروف معينة |
| ٤٤ | ٢٨ - وهو اجتهد صحابي فليس حجة في التشريع |
| ٤٥ | ٢٩ - وسياسة عمر الاقتصادية العامة تنفعه وتؤيد جواز التسمير |
| ٤٧ | ثالثا : آية التراضى في التجارة |
| | ٣٠ - الآية الكريمة وتفسير القرطبي |
| ٤٨ | ٣١ - الآيتان تبيان عن أكل المال بالباطل |
| ٤٩ | ٣٢ - وهل يتنافى التسمير مع التراضى في البيع والتجارة |
| ٥٠ | ٣٣ - ابن حزم في تحديد معنى التراضى |
| ٥٢ | ٣٤ - التراضى لا يكون إلا بمعلوم الماهية |
| ٥٢ | ٥ - ليس التراضى هو إطلاق التجارة من كل قيد |
| ٥٣ | ٣٦ - والحق في التراضى ليس مطلقا ولا يجوز التصسف في استعماله |
| | المطلب الثانى |
| ٥٦ | في توجيع القول بالتسمير |
| | ٣٧ - تمهيد |
| ٥٦ | (١) تحريم الاحتكار وضرورة التسمير |
| ٥٧ | ٣٨ - تعريف الاحتكار لغة واصطلاحا |
| ٥٨ | ٣٩ - حكم الاحتكار في الإسلام هو التحريم |
| ٥٨ | ٤٠ - نطاق التحريم |
| ٦٠ | ١ - رأى ابن حزم في بيان الاحتكار المحظور |
| ٦١ | ٤٢ - أدلة التحريم |

| صفحة | فقرة |
|------|--|
| ٦٧ | ٤٣ - جزاء الاحتكار في الإسلام |
| ٦٩ | ٤٤ - تعليل النهي عن الاحتكار وتحريمه |
| ٧٠ | ٤٥ - العلاقة بين تحريم الاحتكار ووجوب التسمير |
| ٧١ | ٤٦ - حجتان لتأييد شرعية التسمير |
| | (٢) التسمير واجب سداً للذرائع |
| ٧٣ | ٤٧ - سد الذرائع في الشريعة الإسلامية |
| ٧٥ | ٤٨ - أدلة حجية سد الذرائع |
| ٧٦ | ٤٩ - التسمير واجب سداً لذريعة الاستغلال والطمع |
| ٧٩ | ٥٠ - خلاصة البحث في هذه النقطة |
| ٧٩ | (٣) المصلحة تقضى بالتسمير |
| | ٥١ - تمهيد |
| ٨٠ | ٥٢ - ما هي المصلحة |
| ٨٢ | ٥٣ - دلائل حجية المصلحة في الإسلام |
| ٨٣ | ٥٤ - إجماع الفقهاء على الأخذ بها |
| ٨٧ | ٥٥ - نتيجة هذا البحث - إيجاب التسمير أخذاً بالمصلحة |
| ٨٨ | ٥٦ - إجماع الكنايين على أن التسمير تطبيق لفكرة المصلحة |
| | المبحث الثالث |
| ٩٠ | موازنة وتقريب بين الرأيين |
| | ٥٧ - تمهيد |

| صفحة | مقدمة |
|------|---|
| ٥٨ | - حقيقة هذا الخلاف |
| ٥٩ | - الروح العامة للإسلام ، والتفسير الصحيح للنصوص |
| ٩٣ | - الأدلة الشرعية لا تتعارض في الواقع |
| ٩٥ | - مسألة التسمير من المسائل الاجتهادية في التشريع الاسلامي |
| ٩٧ | - نتيجة البحث |
| ٩٩ | - لا خلاف على المبادئ الكلية في الاسلام |
| | الفصل الثاني |
| ١٠١ | تنظيم التسمير في الاسلام |
| ١٠١ | - تقسيم البحث |
| | المبحث الأول |
| | نظام التسمير في الفقه الاسلامي |
| ١٠١ | - ملامح هذا النظام وأساسه |
| ١٠٢ | المطلب الأول : متى يجب التسمير |
| ١٠٢ | - التسمير ليس واجبا في كل الاحوال |
| ١٠٣ | - الاحوال التي يجب فيها التسمير |
| ١٠٨ | - القاعدة العامة في حالات التسمير |
| ١٠٨ | المطلب الثاني : ماذا يجب فيه التسمير |
| ١٠٨ | - ليس التسمير واجبا في كل السلع |
| ١١٠ | - خلاف الفقهاء حول عمل التسمير |
| ١١٠ | - تقسيم ابن تيمية للتسمير |

| صفحة | فقرة |
|------|--|
| ١١١ | ٧٢- ابن تيمية وابن القيم في بيان ما يجب تسميره |
| ١١٤ | المطلب الثالث : كيف ينبغي أن يكون التسمير |
| ١١٤ | ٧٣- كيف رسم الفقه الاسلامى سياسة التسمير |
| ١١٤ | ٧٤- السعر الاسلامى لاوكس فيه ولا شغلط |
| ١١٦ | ٧٥- الاستماعة بالخبرة فى التسمير وأخذ رأى التجار |
| ١١٩ | ٧٦- أمر الإجحاف فى السعر |

المبحث الثانى

| | |
|-----|--------------------------|
| ١٢٠ | رقابة الأسعار فى الاسلام |
|-----|--------------------------|

٧٧- تمهيد

المطلب الأول

المحتسب رقيب على الأسعار

| | |
|-----|--|
| ١٢٠ | ٧٨- من هو المحتسب ؟ |
| ١٢٣ | ٧٩- المحتسب يمثل للدولة أو لول الامر |
| ١٢٦ | ٨٠- رقابة الاسعار مهمة أساسية على المحتسب أداؤها |
| ١٢٩ | ٨١- رقابة المحتسب للمخابر والأقران |

المطلب الثانى

| | |
|-----|---|
| ١٣٤ | التحذير على مخالفة التسمير |
| ١٣٤ | ٨٢- معنى التحذير وعلة حكمه |
| ١٣٧ | ٨٣- التحذير عقاب مخالفة التسمير والجرائم التوقيفية الأخرى |

| صفحة | فقرة |
|------|------------------------------|
| ١٣٨ | ٨٤ - مقدار التميز |
| ١٤٠ | ٨٥ - من أخبار المحتجب في مصر |
| ١٤٥ | — خاتمة |
| ١٤٩ | — فهرس |
| ١٥٧ | — تصويب |
| ١٥٨ | — كتب المؤلف |

تصويب الأخطاء.

| صفحة | سطر | خطاً | صواب |
|------|-----|----------------|----------------|
| ١٨ | ١١ | أس | أنس |
| ٢٤ | ٦ | ١٢ | ١٣ |
| ٢٥ | ٢١ | أو المرجع | والمرجع |
| ٢٩ | ١ | سنة | سنة |
| ٤٦ | ٣ | أمولا | أموالاً |
| ٥٧ | ٩ | بأن | بأنه |
| | | ونحوه | أو نحوه |
| ٦١ | ٨ | ذهب | ذهباً |
| ٦٧ | ١ | نخعي | النخعي |
| ٦٨ | ١٥ | قال | وقال |
| ٨٢ | ١٠ | من صار ضرر | من صار ضرراً |
| ٨٨ | ٣ | المعارضة | المعاوضة |
| ٩٥ | ٢١ | ولا يتجاوزونها | ولا يتجاوزونها |
| ١٠٦ | ١٢ | العكس | العكسي |
| ١٢٤ | ٤ | أن القيم | ابن القيم |

للمؤلف :

● جرائم الضرائب والرسوم

دراسة تحليلية قضائية للجرائم المنصوص عليها في جميع تشريعات
الضرائب والرسوم — وإجراءات المحاكمة والتصالح فيها .
وملحق به نصوص أهم التشريعات الضريبية .

١٧٥ قرشا

٦٦٤ صفحة

● التشريعات التويزية في مصر

دراسة للأحكام العامة ، وتعليق فقهي وقضائي على النصوص ،
وبحث في اتجاهات مكتب شئون أمن الدولة في قضايا التسمير
الجبرى والتويز .
(تحت الطبع)

رقم الإيداع بدار الكتب ٧٣/٤٤٥٥
قم بحمد الله ، طبع هذا الكتاب في
شركة الاسكندرية للطباعة والنشر
١ شارع فنتورا بجوار مبنى عبدالرزاق
تليفون : ٢٥٨٤١

273
26

Bibliotheca Alexandrina



0579593

٥٠

النسخ الممنوعة هي المقتضاة من المؤلف